السوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

٢٠٢٤

تقرير الكوميسا السنوي

"تسريع وتيرة التكامل الإقليمي من خلال تنمية سلاسل القيمة الإقليمية في مجالات
الزراعة المقاومة لتغير المناخ والتعدين والسياحة"

٢٠٢٤

تقرير الكوميسا السنوي

© الكوميسا

صُمم ونُشر بواسطة وحدة
الاتصالات المؤسسية رقم
ISBN: 978-9982-29-004-3

المحتويات

رسالة من رئيس سلطة قمة الكوميسا	i
رسالة من الأمينة العامة	iv
رؤية الكوميسا	viii
رسالة الكوميسا	viii
أهداف الكوميسا	viii
أجهزة الكوميسا	viii
الدول الأعضاء بالكوميسا	xii
ملخص شامل	xiii
الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٤	١
١. معلومات أساسية	٢
٢. النمو الاقتصادي	٢
٣. معدل التضخم	٢
٤. تطورات السياسة النقدية والمالية الكلية وأسعار الصرف	٣
٥. رصيد المالية العامة الكلي، بما في ذلك المنح	٤
٦. الدين الحكومي	٦
٧. الحساب الجاري الخارجي، بما في ذلك المِنَح	٧
٨. تراكم الاحتياطيات	٨
٩. الآفاق والتوصيات المتوسطة الأجل	٨
١٠. المخاطر التي تشوب التوقعات	١٠
١١. التطورات التجارية بالكوميسا	١١
١٢. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكوميسا	١٢
الفصل الثاني: تنفيذ برامج الكوميسا للتعاون والتكامل الإقليميَين	١٤
١ تكامل الأسواق	١٥
١,١ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا	١٥
١,٢ تيسير التجارة والجمارك	١٦
١,٣ تجارة الخدمات	٢٠
١,٤ مبادرة التجارة الصغيرة الحجم عبر الحدود	٢١
١,٥ تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية (الكوميسا والإياك والسادك)	٢٣
١,٦ بحوث السياسات الاقتصادية والتجارية	٢٤
١,٧ برنامج الكوميسا للحوكمة والسلم والأمن	٢٥

٢. التكامل / الربط المادي ٢٩
٣. التكامل الإنتاجي ٣٢
٤. مسائل النوع والتكامل الاجتماعي ٤٥
٥. الأمانة العامة الفعالة ٤٩
٥,١ تعبئة الموارد والتعاون الدولي ٥٠
٥,٢ مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسل ٥٣
٥,٣ الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات ٥٦
٥,٤ الاتصال والتواصل والعلاقات العامة ٥٧
٥,٥ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٦١
٥,٦ الموارد البشرية والشؤون الإدارية ٦١
٥,٧ المتابعة والتقييم ٦٣
٥,٨ برنامج الإحصاء في الكوميسا ٦٣
الفصل الثالث: مؤسسات الكوميسا ٦٨
٣,١ شركة منطقة التجارة التفضيلية لإعادة التأمين (زيب-ري) ٦٩
٣,٢ بنك التجارة والتنمية ٧٦
٣,٣ وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا ٨٣
٣,٤ معهد النقد بالكوميسا ٨٥
٣,٥ شركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار ٨٧
٣,٦ معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية (معهد الجلود) ٨٩
٣,٧ مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا ٩٣
٣,٨ لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ٩٨
٣,٩ محكمة عدل الكوميسا ١٠٢
٣,١٠ اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب) ١٠٣
٣,١١ التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي (الأكتيسا) ١٠٩
٣,١٢ غرفة مقاصة الكوميسا ١١٣
٣,١٣ مجلس المكاتب – برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا ١١٥
٣,١٤ برنامج ضمان الكوميسا الإقليمي للمرور العابر للجمارك (كارنيه المرور العابر) ١١٨
٣,١٥ الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي (رابطة الرايريسا) ١١٩
٣,١٦ رابطة منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي (الآريسيا) ١٢١
٤. القوائم المالية ١٢٢

قائمة الجداول

الجدول ١: التجارة العالمية للكوميسا حسب البلد، ٢٠٢٢ – ٢٠٢٤ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول ٢: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دخل إقليم الكوميسا، من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الجدول ٣: تفاصيل مؤشرات الأداء الرئيسية

قائمة الأشكال التوضيحية

الشكل ١: عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم الكوميسا (يناير – ديسمبر ٢٠٢٤)

الشكل ٢: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالكوميسا (٪ للتغير السنوي)

الشكل ٣: متوسط أسعار المستهلك بالكوميسا (المتوسط السنوي – ٪ للتغيير)

الشكل ٤: متوسط الرصيد المالي الإجمالي بالكوميسا (بما يشمل المِنح – ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٥: متوسط الدين الحكومي بالكوميسا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٦: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما يشمل المِنح – ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الشكل ٧: متوسط احتياطيات الكوميسا (الشهور من الواردات تغطي المتطلبات من السلع والخدمات)

الشكل ٨: خريطة توضح أهم الأسواق

الشكل ٩: مساهمات البلدان في شركة إعادة التأمين (زيب–ري)

الشكل ١٠: توضيح أكثر الدول تمثيلاً من حيث المشاركين

الشكل ١١: يوضح مدى استيعاب المشاركين للبرامج الأكاديمية

الشكل ١٢: عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرة – ٢٠٢٤

الشكل ١٣: عدد حالات الممارسات التجارية التقييدية لكل دولة عضو

الرسـائل

رئيس سلطة قمة الكوميسا

مع عظيم الشرف وعميق الفخر، أشارك مع سيادتكم إنجازات منظمتنا – الكوميسا– "التي واصلتْ إبراز أثرها وتأثيرها في النمو طيلة عام ٢٠٢٤، وهو العام الذي يشمله هذا التقرير.

فقد ظلّت الكوميسا ملتزمة التزاماً راسخاً بدفع برنامج التكامل الإفريقي من خلال خطتها الاستراتيجية متوسطة المدى (٢٠٢١–٢٠٢٥)، التي أُطلقت في عام ٢٠٢١ بالقاهرة – مصر. وترتكز هذه الخطة على أربعة محاور رئيسية، هي: تكامل

الأسواق، والتكامل الإنتاجي، والترابط المادي، والتكامل الاجتماعي. وقد شكّلت هذه الخطة، التي تقترب من مراحلها الأخيرة، المُخطّط الرئيسي للكوميسا منذ عام ٢٠٢١. وتتمثل رؤية منظمتنا في أن تكون **"جماعة اقتصادية إقليمية متكاملة تماماً، تتمتع بتنافسية دولية، ويُميزها مستوى معيشي مرتفع لجميع شعوبها"**.

وسيتم تحقيق هذه الرؤية من خلال تعزيز التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية؛ لا سيما التجارة والبنية التحتية والشؤون النقدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة ومسائل النوع والزراعة والبيئة. ورُغم أن معاهدة الكوميسا تحدد ولاية واسعة لمنظمتنا، إلا إن التجارة والاستثمار لا يزالان يمثلان الأولوية القصوى.

كما ظلّت الكوميسا ملتزمة بتعميق التكامل الإقليمي، أولاً عبر تعزيز النمو والتنمية المستدامة، وثانياً من خلال تعزيز الازدهار المشترك لجميع الدول الأعضاء.

ولا شك في أن المشهد الاقتصادي في إقليمنا قد واجه تحديات كبرى، شملتْ التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة والدين والصراعات الجيوسياسية وأثر التقلبات الاقتصادية والضبابية السياسية العالمية. ومع ذلك، فقد واصلت الكوميسا تحقيق تقدم ملحوظ في مجال تكامل الأسواق، حيث ارتفع حجم التجارة البينية داخل الكوميسا من ٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ مليار دولار أمريكي اليوم. كما يُتوقع أن يسهم الاستخدام المتنامي للأدوات الرقمية في تيسير التجارة وتعزيز حجم التجارة البينية داخل الكوميسا.

وفي أثناء تولّي مهام رئاسة الكوميسا، التي أُوكلت إليّ في القمة الثالثة والعشرين المنعقدة في بوجمبورا بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤ تحت شعار: «**تسريع وتيرة التكامل الإقليمي من خلال تنمية سلاسل القيمة الإقليمية في مجالات الزراعة المقاومة لتغير المناخ والتعدين والسياحة**»، فإنني دعوتُ أقراني في الكوميسا إلى إيلاء اهتمام خاص بتطوير هذه القطاعات الثلاثة الرئيسية، وهي: الزراعة المقاومة لتغير المناخ والتعدين والسياحة.

وتظل الزراعة قطاعاً رئيسياً في الإقليم، إذ يمثل أكثر من نسبة ٣٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا. ومن الضروري أن نجدّد جهودنا لدفع تطوير نظم غذائية زراعية مرنة شاملة ومستدامة في إفريقيا.

وتُعد المبادرات في هذا المجال أساسية لضمان الأمن الغذائي وحماية مواردنا الطبيعية. أما السياحة، فهي كذلك قطاع رئيسي، ويجب تشجيع النهج التعاوني في تسويقها على مستوى الإقليم لدعم إمكانات نموها القوية.

كما أن استمرار الجهود في تطوير الاستراتيجيات الصناعية أمر أساسي لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية. ويُعد المجمع الزراعي الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي مثالاً جيداً ينبغي استنساخه في دول أعضاء أخرى. كما يجب تعزيز الترويج لسلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات الجلود، والصناعات الدوائية، ومعالجة المعادن. ونظراً لامتلاك الكوميسا نسبة ٤٠ بالمئة من معادن إفريقيا، وهو ما يمثل حصة مهمة من الاحتياطيات العالمية، فمن الأهمية بمكان وضع استراتيجية تعدين إقليمية تؤكد على أهمية التصنيع والقيمة المضافة في قطاع التعدين.

وتؤدي البنية التحتية دوراً حاسماً في تيسير التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي. ويواصل الإقليم إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية في مجالات رئيسية؛ مثل النقل والطاقة والاتصالات.

واعترافاً بالتنمية الشاملة والمستدامة، يظل تمكين المرأة والشباب – الذين يمثلون أكثر من نسبة ٦٠ بالمئة من سكان إفريقيا – على رأس أولوياتنا.

وقد اختارتْ الكوميسا التركيز على منع النزاعات من خلال تقييمات الهشاشة الهيكلية واستراتيجيات التخفيف. وتستفيد الكوميسا في هذا المجال من التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي وآلية مراجعة النظراء الأفريقية.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال أمامنا تحديات كبيرة على طريق التكامل الإقليمي الكامل. وتعتبر الكوميسا التحديات التالية من أبرز ما يواجه منطقتنا:

أولاً: علينا معالجة مسألة بطء تحقيق التكامل وتنفيذ الالتزامات القارية والإقليمية المتفق عليها، وذلك على مستوى رؤساء الدول. ويعود هذا الموقف إلى عدم ترابط السياسات وضعف التنسيق. فنحن كدول أعضاء لسنا مجهزين بما يكفي للتعامل مع تعدد اتفاقيات التكامل والسياسات الوطنية المتفرقة، والتي لا تتماشى بالقدر الكافي مع برامج التكامل الإقليمي والقاري.

ثانياً: علينا إيجاد حل للمفارقة بين الرغبة القوية في تحقيق التكامل والاعتماد الكبير على المانحين الخارجيين، في ظل الانخفاض الأخير في المساعدات الإنمائية الدولية. ولا بد من اتخاذ قرارات جريئة لمحو هذا الخطر الذي يهدد التكامل المستدام. وعلينا، في سبيل ذلك، أن نبحث داخل إفريقيا عن وسائل تمويل تنميتنا، ولدينا بالفعل مؤسسات الكوميسا وغيرها من المؤسسات المالية الإفريقية القادرة على دعم برنامجنا للتكامل.

وأخيراً، يجب أن نكون متسقين ونساند برنامج التكامل بفاعلية. فعلى سبيل المثال، العدد المحدود جداً من التصديقات على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص والعمالة والخدمات والاستقرار والإقامة لا يساعد على تنفيذ جهود التكامل الأخرى.

وأنا على قناعة أيضاً بأن إعطاء القطاع الخاص أولوية قصوى أمر ضروري لتعزيز التكامل الإقليمي.

وقبل أن أختتم، أود أن أعبر عن امتناني لشركائنا في التنمية على دعمهم المتواصل لمشروعاتنا ومبادراتنا البرامجية.

وقد تحققت بعض إنجازات السنة المالية ٢٠٢٤ تحت قيادة سلفي، فخامة الرئيس/ هاكاييندي هيتشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، الذي أشيد بمساهماته ورؤيته القيادية في تطوير وتعميق برنامج التكامل الإقليمي للكوميسا.

وأتوجه بأسمى آيات التقدير والامتنان إلى أقراني رؤساء الدول الأعضاء على دعمهم خلال فترة رئاستي. وسنواصل معاً تعزيز تكامل الأسواق وسلاسل القيمة الإقليمية وترابط البنية التحتية وتنمية الكوادر البشرية، مع دعمنا الفعّال لرؤية الاتحاد الأفريقي من أجل أفريقيا متحدة ومزدهرة وذات تأثير عالمي.

إن التزامكم الثابت تجاه أمانة الكوميسا يبرهن بوضوح على إسهامكم في برنامج التكامل الإقليمي وتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

صاحب الفخامة/ إيفاريست ندايشيميي

رئيس جمهورية بوروندي

ورئيس سلطة قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا

رسالة من الأمينة العامة

إنه لشرف عظيم لي أن أشارك صاحب الفخامة، السيد/ إيڤاريست ندايشيميي، رئيس جمهورية بوروندي ورئيس سلطة قمة الكوميسا، في تقديم رسالتي كمقدمة للتقرير السنوي للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) لعام ٢٠٢٤، والذي تم إعداده وفقاً للمادة (١٧٥) من معاهدة الكوميسا.

ويجري إعداد هذا التقرير بشكل سنوي؛ ليُقدّم نظرةً عامةً عن أنشطة السوق المشتركة وإنجازاتها والتحديات التي واجهتها خلال العام المنصرم، وذلك تحت شعار "تسريع وتيرة التكامل الإقليمي من خلال تنمية سلاسل القيمة الإقليمية في مجالات الزراعة المقاومة لتغير المناخ والتعدين والسياحة". وهذا الشعار قد وافق عليه واعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا الثالث والعشرون الذي عُقد في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤ في العاصمة بوجمبورا بجمهورية بوروندي. ولقد حقّق المؤتمر نجاحاً باهراً، وفاقت فعاليته التوقعات من حيث التنظيم والمشاركة والتأثير. كما تميّزت الفعاليتان اللتان سبقتا مؤتمرَ القمة بتنظيمٍ جيد ومعلوماتٍ قيّمة، وتركتا انطباعاً إيجابياً لدى جميع الحاضرين.

وفيما يتعلق بتنفيذ البرامج، فقد كان عام ٢٠٢٤ هو فترة التنفيذ الرابعة لخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١–٢٠٢٥؛ حيث واصلنا إصرارنا وثباتنا على التزامنا بتعميق أجندتنا نحو التكامل الإقليمي. واسترشاداً بركائزنا الخاصة بتكامل الأسواق، والتكامل المادي والاتصال، والتكامل الإنتاجي، وتكامل مسائل النوع والشؤون الاجتماعية، أحرزنا تقدماً في العديد من المجالات الرئيسية، بما

في ذلك تيسير التجارة، وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة بالثلاثية، وتطوير البنية التحتية. ولقد كان إطلاق نظام شهادة المنشأ الإلكترونية، وتفعيل لجنة التعويضات التجارية، وإطلاق برنامج التحول للوصول إلى الطاقة النظيفة (آسينت) بمثابة خطوات مهمة في تعميق أجندة تكاملنا الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، احتفلت الكوميسا بالذكرى الثلاثين لتأسيسها وعززت شراكتها مع العديد من شركائها في التنمية.

ولقد تبنت جميع الشركات الصغيرة العاملة عبر الحدود في الإقليم نظامَ التجارة المبسط التابع للكوميسا. وفي أكتوبر ٢٠٢٤، أطلقت كل من الكونغو الديمقراطية وجمهورية بوروندي نظام التجارة المبسط لمصلحة شركاتهما الصغيرة العابرة للحدود. ونظراً للمساعدة الكبرى التي تقدمها هذه الأداة لجميع الشركات الصغيرة العاملة عبر الحدود، فإننا نصبو إلى العمل على زيادة القيمة الحديّة من أجل زيادة تمكين شركاتنا الصغيرة والمتوسطة.

وفي عام ٢٠٢٤ أيضاً، أطلقت الكوميسا نظام شهادة المنشأ الإلكترونية الخاص بها لتحديث وتيسير التجارة؛ حيث تشرع حالياً كلٌّ من إسواتيني وملاوي وزامبيا؛ الذين يمثلون جزءاً من الدول الأعضاء الخمس عشرة التي تم تحديدها بصورة أوّلية، في تجربة نظام شهادة المنشأ الإلكترونية. ودخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا (الإياك) والسادك حيزَ النفاذ بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، بعد بلوغ الحد الأدنى المطلوب. وتمثل الدول التسعة والعشرون الأعضاء/الشريكة في اتفاقية الثلاثية نسبة ٥٣٪ من أعضاء الاتحاد الأفريقي، وأكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة (١,٨٨ تريليون دولار)، ومجموع سكان يبلغ ٨٠٠ مليون نسمة.

ولقد واصلت الكوميسا إعطاء الأولوية للاستثمارات في مشاريع البنية التحتية من أجل تيسير الوصول إلى الطاقة النظيفة والنقل البري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالشراكة مع البنك الدولي، أطلقت الكوميسا برنامج تسريع التحول في الوصول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة (آسينت) بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي في يونيو ٢٠٢٤. ويهدف هذا البرنامج إلى تسريع جهود الوصول إلى الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي، مع هدف توفير توصيلات كهربائية جديدة لعدد ١٠٠ مليون شخص من خلال الحلول التي تعتمد على كل من الشبكات وعلى الطاقة المتجددة الموزعة؛ حيث ستشارك حوالي ٢٠ دولة من إقليم الشرق والجنوب الأفريقي في برنامج آسينت. ومع تزايد استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال الرقمنة تحتل موقع الصدارة على جدول الأعمال الإقليمي. وتعمل الكوميسا على تنفيذ مشروع التحول الرقمي الشامل في الشرق والجنوب الأفريقي؛ حيث يُركّز المشروع على بناء أسس لاتصال إنترنت عريض النطاق وإمكانية استضافة البيانات بأسعار معقولة وجودة عالية، مما يساعد على تمكين الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والخدمات الرقمية، وغيرها.

أما قطاع الزراعة فيُعدّ مصدراً رئيسياً لسبل كسب العيش، لا سيما لسكان الريف، ومحركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية. ويظل تعزيز إضافة القيمة إلى سلعنا هدفاً أساسياً لنا في سبيل تعزيز التجارة والتصدي لتحديات الأمن الغذائي التي يواجهها سكانُنا.

وعام ٢٠٢٤ هو أيضاً العام الذي شهد الذكرى الثلاثين لإنشاء المنظمة منذ تحولها إلى الكوميسا في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت منطقة التجارة التفضيلية التي تأسست في عام ١٩٨١. ففي عام ١٩٩٤، عندما تحولت منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقي لتصبح السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، كان إجمالي الناتج المحلي الإقليمي المجمع لدينا أقل من ٩١ مليار دولار أمريكي، وكان متوسط النمو منذ ستينات القرن الماضي قد بلغ ٣,٢ في المائة سنوياً، وهو أعلى بقليل من نمو سكاننا؛ كما انخفض الاستثمار المحلي في الإقليم، على مدى عقدين كاملين، إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب لنسبة الاستثمار البالغ ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمثل، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم ضئيلاً ولا يُذكر، حيث بلغ حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي للكوميسا. وبعد ثلاثين عاماً، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لإقليم الكوميسا قيمة ١ تريليون دولار أمريكي، وبلغ متوسط النمو حوالي ٥,٧٪. ويبلغ عدد سكان دولنا الأعضاء الإحدى والعشرين ٦٨٢ مليون نسمة (حسب تقديرات عام ٢٠٢٤)، مما عكس اتجاهاً كانت فيه الصادرات إلى العالم لا تمثل سوى حوالي ١٪ من إجمالي الصادرات العالمية. وتواصل الكوميسا كذلك تشجيعها لتمكين المرأة والشباب من أجل ضمان ترجمة عملية التكامل الإقليمي إلى فرص إيجابية لصالح جميع المواطنين.

كما أنه في عام ٢٠٢٤، شهدت العديد من مؤسسات الكوميسا المتخصصة نمواً ملحوظاً؛ مثل شركة إعادة التأمين (زيب-ري)، وبنك التجارة والتنمية، وشركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار، ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، ومعهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية، وغيرها؛ حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في دعم التكامل الإقليمي ودفع عجلة النمو الاقتصادي في جميع دولنا الأعضاء. فعلى سبيل المثال، استحوذت دول الكوميسا على أكثر من ٩٠٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) في عام ٢٠٢٤، وارتفعت إيرادات إعادة التأمين لديها إلى ٣٣٨,١٣ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بقيمة ٢٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. وبلغت أموال المساهمين حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قيمة ٣٥٩ مليون دولار أمريكي، مقابل ٣٣٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣.

وتطوَّر بنك التجارة والتنمية الذي كان بنك منطقة التجارة التفضيلية ليتحول إلى مجموعة تمويل تنموي حديثة وأكثر نضجاً تضم شركات تابعة ووحدات أعمال استراتيجية. وفيما يتعلق بالأداء المالي، ففي عام ٢٠٢٤، نما رأس مال المساهمين والاحتياطيات الخاصين بالمجموعة ليصلوا إلى ٢,٣ مليار دولار أمريكي ومحفظتها إلى ٧,٣ مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، تقدم وكالة التأمين التجاري الأفريقية، التي تأسست في عام ٢٠٠٠ وأعيدت تسميتها إلى شركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار في كيجالي في يوليو ٢٠٢٣، دعماً كبيراً جداً للتجارة والاستثمارات بقيمة تزيد على ١٠٠ مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء الكوميسا وباقي أفريقيا. وإنني لأُحيّي العمل الهائل الذي تقوم به بقية مؤسسات الكوميسا الأخرى وأشيد بها.

ورغم كل ذلك، فإن نجاحاتنا لا تخلو من مواجهة التحديات التي لا يزال يتعين علينا التصدي إليها، بما في ذلك الموارد المحدودة، وضعف القدرات، وتأخر الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها. وبإرادة سياسية أقوى وتحديد الأولويات، سيمكننا التغلب على هذه التحديات. ومن الأهمية بمكان شراكاتُنا مع المنظمات الدولية وشركاء التنمية والوكالات التنموية والقطاع الخاص. أما تركيزنا على الشمول والاستدامة في جميع برامجنا وسياساتنا، سيتمخض عن آثار إيجابية تنعكس على حياة شعوبنا. فنحن ملتزمون بالتعاون والعمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق مستقبلنا المشترك، وبناء إقليم أكثر ازدهاراً وقدرة على الصمود لصالح شعوبنا في الشرق والجنوب الأفريقي.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والامتنان لصاحب الفخامة، السيد/ إيفاريست ندايشيميي، رئيس جمهورية بوروندي ورئيس سلطة قمة الكوميسا، وأعضاء هيئة مكتبه، على قيادتهم الاستشرافية ودعمهم القيّم. كما أتقدم بخالص تقديري لشركاء التنمية ولحكومات دولنا الأعضاء على إخلاصهم وتفانيهم ودعمهم المتواصل. وأشكر كذلك جميع العاملين بالكوميسا على التزامهم بالعمل على تحقيق أجندة التكامل الإقليمي. فإننا معاً، يمكننا إطلاق العنان لكامل إمكانات إقليمنا وبناء مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

صاحبة المعالي/ تشيليشي ميوندو كاپوييوى

الأمينة العامة

منظمة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

رؤية الكوميسا

تتمثل رؤية الكوميسا في "أن تكون جماعة اقتصادية إقليمية تتسم بالتكامل التام، وتتمتع بالقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وتوفر مستوى معيشة مرتفعاً لجميع شعوبها، وأن تكون جاهزة للاندماج في أي جماعة اقتصادية أفريقية".

رسالة الكوميسا

تتمثل رسالة الكوميسا في «السعي إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي مستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، وخاصة في التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة والطاقة، ومسائل النوع، والزراعة، والبيئة، والموارد الطبيعية».

أهداف الكوميسا

يجري تنفيذ برامج الكوميسا استيفاءً للأهداف والغايات المُحدَّدة في معاهدة الكوميسا، والتي تنص، ضمن المادة (٣) من المعاهدة، على أن أهداف السوق المشتركة هي:

١	بلوغ النمو والتنمية المستدامَين للدول الأعضاء من خلال تعزيز وجود تنمية أكثر توازناً وتناغماً لهياكل الإنتاج والتسويق بها.
٢	تعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي ودعم التبنّي المشترك لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي من أجل رفع مستوى معيشة شعوبها وتعزيز العلاقات الأوثق بين دولها الأعضاء.
٣	التعاون على تهيئة بيئة تمكين للاستثمارات الزراعية والأجنبية والعابرة الحدود والمحلية، بما في ذلك التعزيز المشترك للبحوث وتطويع العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.
٤	التعاون على تعزيز السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء بهدف الارتقاء بالتنمية الاقتصادية في الإقليم.
٥	التعاون من أجل تدعيم العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول العالم وتبنّي مواقف مشتركة في المحافل الدولية.
٦	المساهمة في إرساء أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتحقيقها والارتقاء بها.

أجهزة الكوميسا

تتمتع أجهزة الكوميسا بسلطة صنع القرارات، وهي: سلطة قمة رؤساء الدول والحكومات، والمجلس الوزاري، واللجنة الحكومية، ومحكمة عدل الكوميسا، ولجنة محافظي البنوك المركزية، واللجان الفنية، والأمانة العامة، واللجنة الاستشارية.

- **سلطة القمة**، والتي تتألف من رؤساء الدول والحكومات، هي جهاز صنع السياسات الأعلى بالسوق المشتركة، وهي مسؤولة عن السياسة العامة للسوق المشتركة وتوجيهها ومراقبة أداء وظائفها التنفيذية وتحقيق أهدافها.

وتُتخذ قرارات القمة وتوجيهاتها بإجماع الآراء، وهي ملزِمة لجميع أجهزة الكوميسا ودولها الأعضاء.

- **المجلس الوزاري** هو ثاني أعلى جهاز لصنع السياسات بالكوميسا، ويتألف من الوزراء الذين تُعيّنهم الدول الأعضاء. ويتولى المجلس الوزاري مسؤولية ضمان حسن سير العمل في الكوميسا وفقاً لأحكام المعاهدة، ويتخذ القرارات السياسية التي تتعلق ببرامج وأنشطة الكوميسا، بما يشمل متابعة ومراجعة إدارة شؤونها المالية والإدارية. ووفقاً للمعاهدة، تُتخذ قرارات المجلس الوزاري بإجماع الآراء.
- **اللجنة الحكومية**، والتي تتألف من الأمناء الدائمين أو الرئيسيين الذين تُعيّنهم الدول الأعضاء، تتولى مسؤولية وضع البرامج وخطط العمل في جميع قطاعات التعاون، باستثناء القطاع المالي والنقدي، وترفع تقاريرها إلى المجلس الوزاري. وتنظر اللجنة الحكومية أولاً في تقارير وتوصيات اللجان الفنية والإدارية والمالية الأخرى، ثم تُرفع توصياتُها إلى المجلس الوزاري للموافقة والاعتماد.
- **محكمة عدل الكوميسا** هي الجهاز القضائي للكوميسا، ولها اختصاص الفصل في جميع المسائل التي قد تُحال إليها وفقاً لمعاهدة الكوميسا. وعلى وجه التحديد، تضمن المحكمة التفسير والتطبيق السليمَين لأحكام المعاهدة؛ وتفصل في أي نزاعات قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تفسير وتطبيق أحكام المعاهدة. وقرارات المحكمة ملزمة ونهائية. كما أن لقرارات المحكمة بشأن تفسير أحكام معاهدة الكوميسا الأسبقية على قرارات المحاكم الوطنية. وتتمتع المحكمة، عند العمل ضمن نطاق اختصاصها، بالاستقلالية عن سلطة القمة والمجلس الوزاري؛ ويرأسها القاضي الرئيس.
- **لجنة محافظي البنوك المركزية**، والتي تتألف من محافظي السلطات النقدية للدول الأعضاء، تتولى ضمن جملة أمور أخرى مسؤولية وضع البرامج وخطط العمل في مجال التعاون المالي والنقدي. وفي هذا السياق، يوجد هناك مؤسستان مستقلتان متخصصتان تقعان ضمن نطاق اختصاصها؛ وهما غرفة مقاصة الكوميسا، ومعهد النقد بالكوميسا، وذلك لمساعدتها في أداء مهامها.
- **اللجان الفنية** هي المسؤولة عن إعداد البرامج الشاملة ومتابعة التنفيذ فيما يتصل بالقطاعات وإبقائه قيد المراجعة المستمرة.
- **الأمانة العامة** يرأسها أمينٌ عام تُعيّنه سلطة القمة؛ وتتمثل مهمتها الأساسية في تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة. ولهذا الغرض، تُجري الأمانة بحوثاً ودراساتٍ تُشكّل أساساً لتنفيذ القرارات التي تتبناها أجهزة صنع السياسات.
- **اللجنة الاستشارية لمجتمع الأعمال ومجموعات المصالح الأخرى** تتولى مسؤولية توفير الرابط وتيسير الحوار بين مجتمع الأعمال ومجموعات المصالح الأخرى وباقي الأجهزة الأخرى بالكوميسا.

مؤسسات الكوميسا ووكالاتها المتخصصة

أُنشئت مؤسسات الكوميسا ووكالاتها المتخصصة لتعزيز التنمية والتعاون الإقليميين. ويُعدّ التعاون بين الكوميسا ومؤسساتها أمراً أساسياً تبعاً للمادة (١٧٥) من معاهدة الكوميسا. ويبين الجدول أدناه مؤسسات الكوميسا والوكالات المتخصصة وأهدافها.

المؤسسة	الهدف منها	المقر
شركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار [الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري سابقاً]	توفير التأمين ضد المخاطر السياسية وتأمين الائتمان التجاري وسندات الضمان للمقرضين والمستثمرين والتجار الذين يمارسون أعمالهم في أفريقيا	نيروبي – كينيا
غرفة مقاصة الكوميسا	تيسير تسوية المدفوعات التجارية ومدفوعات الخدمات بين الدول الأعضاء	هراري – زيمبابوي
لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا	تعزيز وتشجيع المنافسة في الإقليم عن طريق منع الممارسات التجارية التقييدية وغيرها من القيود الأخرى التي تمنع العمليات الفعالة للأسواق، وبالتالي تعزيز رفاهة المستهلكين وحماية المستهلكين من السلوك المسيء الذي ترتكبه العناصر الفاعلة في الأسواق	ليلونجوي – ملاوي
اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)	توفير الدعم لسيدات الأعمال في الإقليم	ليلونجوي – ملاوي
وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا	جعل الكوميسا واحدة من الوجهات الرئيسية للمستثمرين الإقليميين والدوليين مع تعزيز الاستثمار الوطني في ذات الوقت	القاهرة – مصر
معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية بالكوميسا	تيسير تطوير قطاع الجلود في أفريقيا بشكل عام وفي إقليم الكوميسا بشكل خاص	أديس أبابا – إثيوبيا
بنك التجارة والتنمية	تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في جميع أنحاء الدول الأعضاء من خلال تمويل وتعزيز التجارة	بوجمبورا – بوروندي
شركة إعادة التأمين بالكوميسا (زيب-ري)	تشجيع وتطوير صناعة التأمين في الإقليم من خلال تعزيز تطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين في إقليم الكوميسا الفرعي؛ وتشجيع نمو القدرات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية على الاكتتاب والاحتفاظ؛ ودعم التنمية الاقتصادية دون الإقليمية	نيروبي – كينيا
التحالف من أجل تجارة السلع الأساسية بالشرق والجنوب الأفريقي (تحالف الأكتيسا)	دمج صغار المزارعين في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تحسين البيئة السياسية وتوسيع الخدمات السوقية وتحسين التكامل التجاري	لوساكا – زامبيا
معهد النقد بالكوميسا	القيام بجميع الأنشطة الفنية والتحضيرية اللازمة لتعزيز برنامج التعاون النقدي للكوميسا	نيروبي – كينيا
مجلس المكاتب لبرنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا	تيسير حركة المركبات والسلع والأشخاص والخدمات داخل إقليم الكوميسا	لوساكا – زامبيا
البرنامج الإقليمي لضمان المرور العابر الجمركي	توفير الضمانة للإدارات الجمركية لكي تسترد الرسوم والضرائب من المستوردين والمصدرين في حالة التصرف في البضائع العابرة بشكل غير قانوني للاستهلاك المحلي في بلد العبور	لوساكا – زامبيا

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا	تعزيز منصات المناصرة الاستراتيجية للقطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية بإقليم الكوميسا وضمان التمثيل الفعال لمصالح القطاع الخاص في عمليات صنع القرار بالكوميسا	لوساكا – زامبيا
رابطة منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي (آريسيا)	دعم مواءمة السياسات والتوافق التنظيمي وبناء القدرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	لوساكا – زامبيا
الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي (رابطة الرايريسا)	تشجيع لالتكامل والتعاون الإقليميَين في مجال الطاقة من خلال دعم الأطر المؤسسية والتنظيمية لتعزيز وجود سوق طاقة إقليمي مستدام وتنافسي ومتكامل	لوساكا – زامبيا

الدول الأعضاء بالكوميسا

تشمل الدول الأعضاء بالكوميسا كلاً من بوروندي، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والصومال، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

ملخص شامل

يقدم هذا الملخص نظرة عامة موجزة على تطورات الاقتصاد الكلي ويُسلِّط الضوءَ على جهود الكوميسا في سبيل تشجيع التنمية الإقليمية والتنمية المستدامة عن طريق تيسير التجارة والمرور العابر، وعمليات التنمية القطاعية والبرامجية، وبناء القدرات المؤسسية. كما إنه يُلقي الضوء على التحديات الرئيسية التي تؤثر على تنفيذ أجندة تكامل الكوميسا، ويقترح توصيات لضمان استمرار التقدم نحو تحقيق الأهداف طويلة المدى.

١) تطورات الاقتصاد الكلي

تمكن الاقتصاد العالمي من الحفاظ على القوة الدافعة لنموه من عام ٢٠٢٣ (٣,٣٪) إلى عام ٢٠٢٤ (٣,٢٪)، مدفوعاً بشكل كبير بالولايات المتحدة، وسط تباطؤ اقتصادات الصين والهند. وعلى الرغم من ثبات هذا الزخم، لا يزال النمو الاقتصادي العالمي أقل من متوسطه قبل جائحة كوفيد-١٩ والبالغ ٣,٨٪، بما يشير إلى أن الاقتصاد العالمي لم يتعافَ تماماً بعد. إلا أنه قد تعمل الاضطرابات الجيوسياسية المستمرة والتحول عن العولمة على الحد من التعافيَ الكامل بمعدلات النمو التي كانت سائدة قبل عام ٢٠٢٠.

ولقد سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نمواً متزايداً في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٣,٨٪، مقارنةً بنسبة نمو بلغت ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٣. ويُعزى هذا التحسن بشكل خاص إلى تعافي الاقتصاد في نيجيريا. وقد كانت رواندا وغانا وأوغندا وتنزانيا والسنغال من بين البلدان التي سجلت أيضاً وتيرة نمو اقتصادي أسرع في عام ٢٠٢٤. ورغم عدم انخفاض مستويات الدَين وتكاليف خدماته، فقد تحسنت توقعات الديون في أفريقيا؛ حيث تمكنت العديد من البلدان الأفريقية من الاستفادة من أسواق السندات الدولية للحصول على التمويل. وقد أدت قدرة الدول الأفريقية على إعادة التمويل، والإقبال الزائد على هذه الإصدارات، إلى خفض المخاطرة الإجمالية لضائقة الديون في معظم الاقتصادات الأفريقية.

وعلى الصعيد الآخر، شهد متوسط النمو الاقتصادي الإقليمي داخل إقليم الكوميسا تباطؤاً لنسبة ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٤، بعد أن كانت نسبته ٦,١٪ في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، فإن محركات النمو الأساسية، مثل الاستثمار العام وصادرات السلع الأساسية وجهود التنويع، تُظهر إمكانية نمو الإقليم في عام ٢٠٢٥.

وقد شهد إقليم الكوميسا أيضاً انخفاضاً في التضخم إلى نسبة ٢٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤؛ حيث ساهمت دورة تضييق السياسة النقدية، مدعومةً بالانخفاضات في أسعار الغذاء والطاقة، في انخفاض التضخم في جميع أنحاء الإقليم. وهناك حاجة إلى الرصد الدقيق والاستجابات السياسية الاستباقية من أجل التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن تقلبات السوق العالمية. وتُعدّ السياسات المُستهدفة أساسيةً للحفاظ على الزخم وتحقيق المزيد من النمو على نطاق أوسع.

وتعكس التحسنات في متوسط العجز المالي إلى نسبة -٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الجهود المستمرةَ لتصحيح أوضاع المالية العامة، لا سيما تلك التي تعاني من ضغوط ديون مرتفعة. ويُعتبر وجود إطار مالي يتسم بالشفافية أمراً أساسياً لخفض مستويات الدين العام والحفاظ على الاستدامة المالية.

وقد استمر عجز الحساب الجاري الخارجي للإقليم في الانكماش في عام ٢٠٢٤، وهو اتجاه يعكس ازدياد التجارة وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وتُعدّ مستويات الاحتياطيات الكافية أمراً بالغ الأهمية لإدارة الصدمات الخارجية.

وتستدعي المستويات المرتفعة من الديون الوطنية زيادة تعبئة الإيرادات، إذ قد تتسبب الزيادة في تضييق الأوضاع المالية

العالمية في عرقلة نمو الإيرادات. كما أن أثناء نفس الفترة، ضاقت فروق العائد على السندات السيادية في الإقليم، مما يُشير إلى تحسن تفاعل المستثمرين.

وللحفاظ على وتيرة التقدم، يجب أن تركز الكوميسا على دعم تنسيق السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة السداد الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن تنويع الاقتصادات الإقليمية والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من شأنه أن يعزز التخفيف من حدة التغيرات المناخية عن طريق توسيع نطاق الروابط التجارية والحد من المخاطر المناخية المرتبطة بها. فضلاً عن ذلك، سوف يعمل استمرار السياسات الكلية السليمة على التخفيف من وطأة اختلالات الاقتصاد الكلي في الإقليم.

٢) التجارة الإقليمية والتوجهات الاستثمارية لعام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، شهدت الكوميسا انخفاضاً في إجمالي صادراتها إلى العالم؛ حيث انخفضت بنسبة ٣,٦٪ من ١٨٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ١٨١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. وفي الوقت ذاته، نمت وارداتها العالمية بنسبة ٣,٩٪، حيث ارتفعت من ٢٦٣ مليار دولار أمريكي إلى ٢٧٣ مليار دولار أمريكي؛ حيث يُعزى ذلك في الأساس إلى زيادة الواردات من بلدان مثل الكونغو الديمقراطية ومصر وأوغندا وإثيوبيا وكينيا وزامبيا.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بشكل طفيف بنسبة ٣,٥٪، لتصل إلى ١,٥٠ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، وذلك على الرغم من تقلبات تدفقات الاستثمار عبر الاقتصادات الأوروبية. وعلى الصعيد العالمي، شهدت الاقتصادات المتقدمة، وخاصةً في أوروبا، انخفاضات ملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما شهدت المناطق النامية، مثل الكوميسا، مستويات استثمار أجنبي مباشر متزايدة أو مستقرة نسبياً.

الشكل ١: عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم الكوميسا (يناير – ديسمبر ٢٠٢٤)

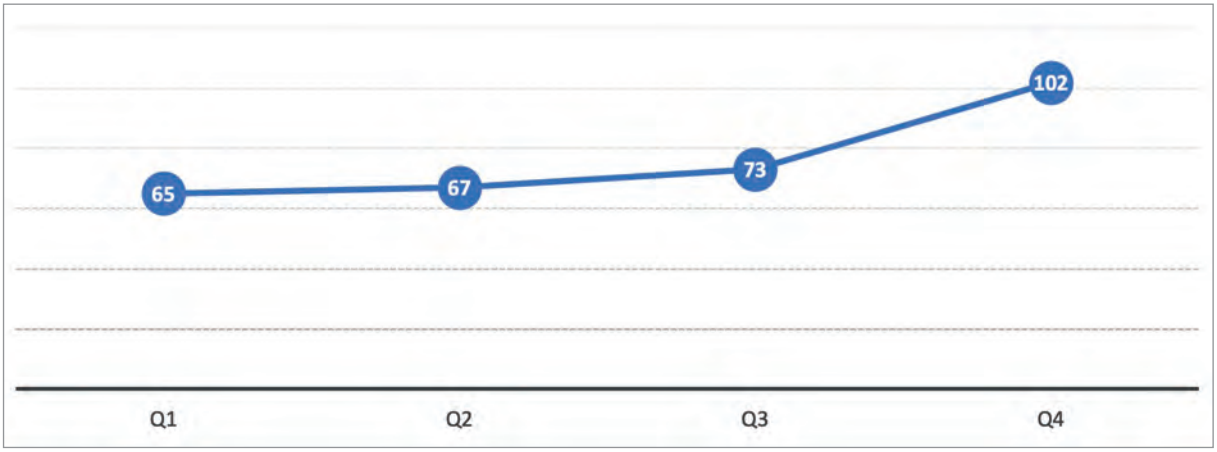

المصدر: الفاينانشال تايمز – تقرير سوق الاستثمار الأجنبي المباشر (يناير – ديسمبر ٢٠٢٤)

وقد شكلت الدول العشر الكبرى التي استثمرت في إقليم الكوميسا خلال عام ٢٠٢٤ ما نسبته ٤٣,٣٪ من إجمالي عدد المشاريع المعلنة (٣٠٧ مشروعاً). وتلك الدول هي الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وسيشيل، وتونس، وزيمبابوي، وزامبيا. ولقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول كأكبر مَصدَر للاستثمار في الإقليم بإجمالي ٣٥ مشروعاً، بما يمثل نسبة ١١,٤٪ من إجمالي عدد المشاريع المعلنة، ثم تلتها الولايات المتحدة

الأمريكية (١٠,٤٪)، والمملكة المتحدة (٨,١٪)، والصين (٧,٨٪)، وفرنسا (٥,٥٪).

ومن بين ست عشرة دولة من دول الكوميسا التي استقبلت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٢٤، استقطبت الدول العشر الأولى ٢٥٩ مشروعاً، بنسبة ٨٤,٣٪ من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المقدمة خلال الفترة المذكورة. واحتلت مصر مركز الصدارة في قائمة دول الكوميسا التي استقبلت تلك المشاريع بإجمالي ١٤٤ مشروعاً، بما يمثل نسبة ٤٦,٩٪؛ ثم تلتها كينيا بعدد ٦٩ مشروعاً (٢٢,٤٪)، وتونس بعدد ٢١ مشروعاً (٦,٨٪)، وزيمبابوي بعدد ١٣ مشروعاً (٤,٢٪)، ورواندا وزامبيا بعدد ١٢ مشروعاً لكل منهما (٣,٩٪ لكل منهما).

وفيما يتعلق بالقطاعات المتلقية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، مثّلت القطاعات الخمسة الأولى نسبة ٥٠,٤٪ من إجمالي المشاريع القائمة؛ حيث استقطب قطاع خدمات الأعمال ٥٠ مشروعاً، بما يمثل نسبة ١٦,٢٪ من إجمالي المشاريع، ثم تلاه قطاع خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بعدد ٤٠ مشروعاً (١٣٪)، ثم قطاع الطاقة المتجددة بعدد ٢٨ مشروعاً (٩,١٪)، ثم قطاع الاتصالات بعدد ١٩ مشروعاً (٦,١٪)، ثم قطاع الأغذية والمشروبات بعدد ١٨ مشروعاً (٥,٨٪).

٣) التطورات القطاعية والبرامجية الرئيسية

يجري تعزيز أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا من خلال البرامج المستهدفة عبر العديد من القطاعات.

ولا يزال التقدم في تكامل الأسواق خلال عام ٢٠٢٤ ملحوظاً، حيث ارتفع حجم التجارة البينية داخل إقليم الكوميسا من ٢ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ مليار دولار. إن الاستخدام المتزايد للأدوات الرقمية مثل شهادة المنشأ الإلكترونية للكوميسا، وبرنامج بطاقة الصفراء للتأمين، وسند لضمان الإقليمي للعبور الجمركي، والرصد عبر الإنترنت للحواجز غير الجمركية، والنافذة الإقليمية الواحدة، والنظام الإقليمي المميكن للمشغل الاقتصادي المعتمد، وبوابة المعلومات التجارية الإقليمية، ونظام آسيكودا العالمي، وكشف الميزانية الإقليمية، من شأنه أن يعزز التجارة البينية داخل الكوميسا.

ولقد بدأ تطبيق شهادة المنشأ الإلكترونية للكوميسا بشكل أولي في إسواتيني وملاوي وزامبيا. وهذه الشهادة هي وثيقة تصدر رقمياً للتحقُّق من منشأ البضائع، لتحل محل النظام الورقي التقليدي. ويجري استكمال الشهادة وإرسالها إلكترونياً من جهة الإصدار، وتُستخدم لتحديد ما إذا كانت البضائع مؤهلة للحصول على المعاملة التفضيلية -كتخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها- في البلد المستورد. وتتوقع الكوميسا إقبالاً أكبر على شهادة المنشأ الإلكترونية، وهو أمر ضروري لتحقيق التعاون الإقليمي الفعال؛ إلا أن ذلك سوف يتطلب دعماً سياسياً قوياً. وسيتطلب تيسير التجارة الرقمية الحديثة تعزيزَ أطر العمل الحالية في العديد من الدول غير المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة للكوميسا لتحقيق المنافع الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين الأنظمة الجمركية.

وتقوم ثمانية (٨) دول أعضاء بتنفيذ نظام التجارة المبسط الذي يدعم التكامل الاقتصادي على المستوى الكلي، ويساعد على تمكين الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئي، من التنافس في بيئة تجارية أكثر شفافية وكفاءة.

والكوميسا لديها برنامج إحصائي شامل يهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تحسين القدرات الإحصائية وإدارة البيانات. ويسترشد هذا البرنامج باستراتيجية إقليمية لتطوير الإحصاءات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، والتي تتماشى مع الخطة

الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا. ويركز البرنامج على تعزيز جمع البيانات ونشرها ومواءمتها بين الدول الأعضاء. وتمثل الزراعة أكثر من ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، وتوفر سبل كسب العيش لحوالي ٨٠٪ من القوى العاملة في الإقليم، كما تمثل حوالي ٦٥٪ من عائدات النقد الأجنبي، وتساهم بأكثر من ٥٠٪ من المواد الخام في القطاع الصناعي. وتستفيد البرامج المتعلقة ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا من تعزيز سلسلة القيمة الزراعية الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على تنويع التجارة. ولهذا الغرض، وفرت الكوميسا الدعم الفني وبناء القدرات في صياغة وتنفيذ خطط الاستثمار الوطنية في الزراعة والأمن الغذائي للدول الأعضاء. ويمثل نظام إصدار الشهادات والملصقات الإقليمي المخطط له الذي تنفذه الأكتيسا خطوةً استراتيجيةً نحو فتح آفاق القطاع الزراعي من خلال تجارة البذور الإقليمية، وخفض التكاليف على المنتجين، وضمان حصول ملايين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في جميع أنحاء الكوميسا على بذور عالية الجودة. وستحارب هذه المبادرة البذور غير الأصلية، وتحسن الوصول إلى البذور عالية الجودة، وتعزز التجارة الزراعية الإقليمية.

علاوة على ذلك، قدمت الكوميسا المساعدة الفنية لمشاريع إضافة القيمة، وإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، والمجمعات الصناعية. وقد استفادت الدول الأعضاء من هذه المساعدة بشكل كبير في تطوير استراتيجياتها الصناعية، لا سيما المجمعات الصناعية المشتركة بين زامبيا وزيمبابوي، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في مجالات الجلود، والعقاقير الطبية، وإثراء المعادن، والاقتصاد الأزرق.

وإدراكاً للدور المحوري للبنية التحتية في تيسير التجارة والنمو الاقتصادي، واصلت الكوميسا إعطاء الأولوية للاستثمارات في المجالات الرئيسية كالنقل والطاقة والاتصالات. وهي تدعم الدول الأعضاء في تطوير سوق النقل الجوي، مدفوعةً بالمزايا الاقتصادية لقرار ياموسوكرو. وفي القطاع نفسه، لا يزال تفعيل إدارة الممرات وإنشاء نقاط حدودية إضافية ذات منفذ واحد يمثل أولويةً قصوى. إضافة لذلك، تمضي الكوميسا قدماً نحو تطوير مشاريع النقل المائي في بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط وبحيرة طنجانيقا ضمن إطار مرفق تنظيم تمويل البنية التحتية. ويُعدّ التقدم في البنية التحتية أمراً أساسياً لتحقيق التكامل الإقليمي. ورغم التحديات السياسية والبيروقراطية، فإن الإقليم يحتاج إلى التركيز على بناء القدرات وتطوير البنية التحتية الموجودة.

وفي مجال الطاقة، تعمل الكوميسا على تنفيذ برنامج تسريع التحول في الوصول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي بهدف تسريع التحول في الوصول إلى الطاقة النظيفة المستدامة والذي يستهدف ١٠٠ مليون شخص في البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية في مناطق شرق وجنوب ووسط أفريقيا، بما في ذلك البلدان غير الأعضاء بالكوميسا؛ مثل ليسوتو، وتنزانيا، وموزامبيق، وساوتومي وبرينسيبي.

كما تعمل الكوميسا على تنفيذ برامج رئيسية لتمكين المرأة والشباب، بما في ذلك المنصة الرقمية: "صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية" بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وجماعة شرق أفريقيا (الإياك)، ومبادرات لدعم مشاركة الشباب في صوغ السياسات. وتعمل الكوميسا كذلك على تعميم مراعاة منظور تمكين المرأة والشباب في جميع برامج التكامل. ولا يزال تمكين المرأة والشباب، الذين يمثلون أكثر من ستين بالمائة من سكان أفريقيا، بمثابة أحد أولويات الكوميسا الرئيسية؛ حيث تقدم الكوميسا تدريباً على المهارات لسيدات الأعمال من أجل دعم مشاريعهن. وتشجع الكوميسا النساء

والشباب على تولي أدوار قيادية، والمشاركة في عمليات صنع القرار من أجل تعزيز مسائل النوع والمساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق ببرنامج الحوكمة والسلم والأمن، تركز الكوميسا ضمن جملة تدخلات أخرى على الحيلولة دون الصراعات من خلال تقييم مواطن الضعف الهيكلية واستراتيجيات التخفيف من آثارها. ولقد أقامت الكوميسا تعاوناً فعالاً في هذا الصدد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية لمراجعة الأقران. وبالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تُجري الآن عمليات مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء. وقد أُحرز كذلك تقدم في دمج الشباب في مبادرات السلم والأمن.

وتُدرك الكوميسا الحاجة المُلحة لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ ولتعزيز ممارسات التنمية المستدامة. وقد حقق برنامج تغير المناخ تقدماً ملحوظاً في دعم الدول الأعضاء بالكوميسا للوفاء بالتزاماتها في مجال المناخ من خلال التدخلات المُستهدفة لتعزيز الشفافية، وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، والمفاوضات، وبناء القدرة على الصمود. ويجدر بالذكر أنه تم تحقيق تقدم في مجال تعزيز تنفيذ المشروع الإقليمي لمرفق البيئة العالمية –المشروع الإقليمي لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية– مما عزز قدرة إريتريا وجزر القمر وسيشيل وزامبيا على الامتثال لإطار الشفافية المُعزَّز التابع لاتفاقية باريس، بما في ذلك إنشاء الأنظمة التوافقية للرصد والإبلاغ والتحقق. وشاركت الكوميسا بفعالية في عمليات التفاوض الإقليمية والدولية بشأن المناخ لتعزيز مصالح الدول الأعضاء. وفي زامبيا، دعمت الأمانة العامة صوغ وإطلاق استراتيجية النمو الأخضر لزامبيا، وفي زيمبابوي، عملت الأمانة العامة على تيسير إطلاق عمليات المراجعات والتدقيق في مجالات الطاقة والمياه والمواد الهيدروكلوروفلوروكربون في مؤسسات القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى تعزيز كفاءة الطاقة وتبنّي تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٤) طريق المُضيّ قُدماً

يجب على إقليم الكوميسا أن يحافظ على توجهه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي من أجل تحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي بنسبة ٧٪ على الأقل على الرغم من الموارد المحدودة، والتي تضع قيوداً على التنفيذ الكامل لبعض المبادرات. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، يُعدّ ما يلي أمراً أساسياً:

- ضرورة معالجة مشكلة بطء توطين وتنفيذ الالتزامات القارية والإقليمية المتفق عليها، والتي تنجم عن عدم توافق السياسات وضعف التنسيق. ويتعين على الدول الأعضاء التأهب بما يكفي للتعامل مع ترتيبات التكامل المتعددة والسياسات الوطنية غير المتوافقة التي تفتقر إلى التوافق المناسب مع أجندات التكامل الإقليمية والقارية.
- ضرورة حل معضلة الحاجة إلى تحقيق التكامل مع الاعتماد الكبير على المانحين الخارجيين في ظل التخفيضات الأخيرة في مساعدات التنمية العالمية. ويتعين على الكوميسا اتخاذ قرارات جريئة لاستئصال شأفة هذا التهديد الذي يواجه التكامل المستدام.
- التكامل الاستراتيجي للأجندات: الجمع بين أجندات التكامل لمواءمة برامج بناء القدرات داخل الإقليم لضمان استدامة الأثر.
- الدعم المالي وحشد رأس المال: هناك حاجة إلى الدعم المالي من الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين لتعزيز الموارد وتيسير تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- تعظيم التأثير الإقليمي: إعطاء الأولوية للمشاركة في الحوار على المستوى العالمي، مثل أطر معالجة الديون، والمناقشات مع الشركاء الدوليين.
- تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف للحفاظ على الاستقرار ودعم النمو المستدام.
- تشجيع التحول الهيكلي وتنويع الاقتصادات الفردية لتقليل التعرض للصدمات الخارجية.
- تحسين تنفيذ الاتفاقيات والسياسات الموجودة، وخاصة في مجال تيسير التجارة والقضاء على الحواجز غير الجمركية.
- استمرار الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتعزيز التجارة والاستثمار والشمول المالي.
- إدراج اعتبارات تغير المناخ في السياسات الإقليمية واستراتيجيات التنمية.
- زيادة مشاركة الدول الأعضاء في أنشطة وبرامج الكوميسا.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية الإقليمية، وخاصة في مجاليّ الطاقة والنقل.

١

تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٤

١. معلومات أساسية

يُحلِّل هذا القسم التطورات التي شهدتها مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الرئيسية في الإقليم، ويُقيِّم الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط، ويُقدِّم توصيات بشأن السياسات على المديين القصير والمتوسط، ويناقش المخاطر التي تهدد التوقعات.

٢. النمو الاقتصادي

خلال العام الذي يستعرضه التقرير، انخفض متوسط النمو على مستوى الإقليم مقارنةً بعام ٢٠٢٣، فهبط من ٦,١٪ إلى ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٥ قبل أن يتعافى إلى حد ما في عام ٢٠٢٦ فيصل إلى ٥,٩٪ **(الشكل ٢)**. وكان النمو في عام ٢٠٢٤ مدفوعاً في المقام الأول بالاستثمارات العامة، وصادرات السلع الأساسية، والجهود المستمرة في التنويع، وتحسين السياسات التي تجلّى أثرها في تضييق اختلالات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تباطؤ التضخم واستقرار الدين العام.

الشكل ٢: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي)

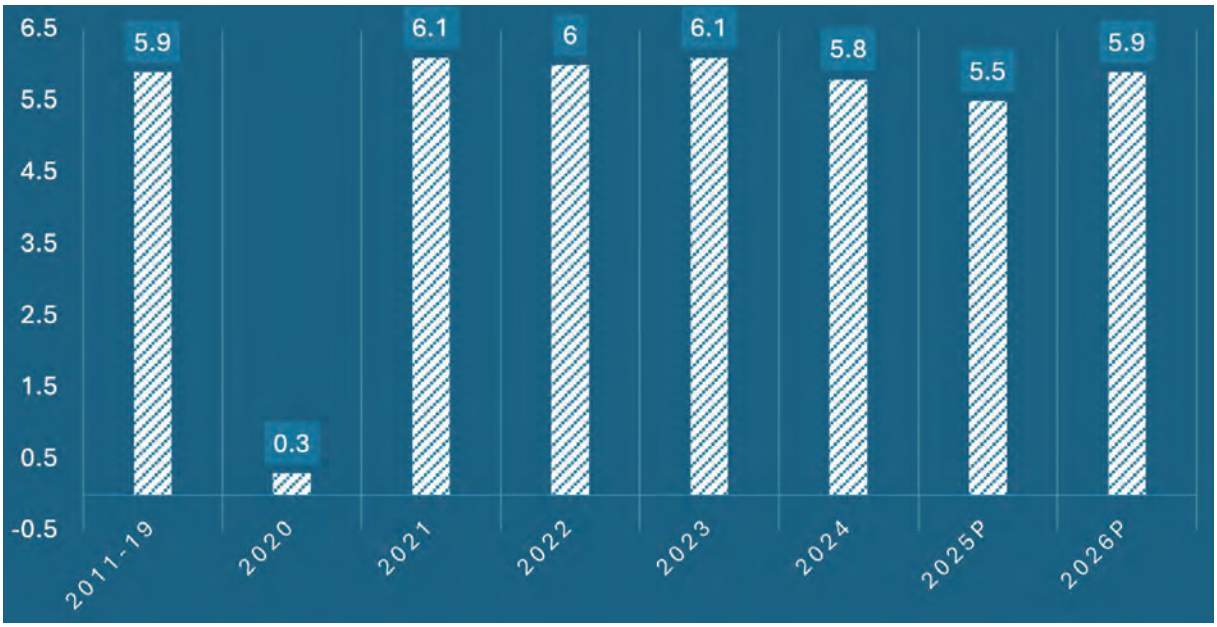

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٥.

ومن المتوقع في المستقبل أن يتباطأ زخم النمو في الإقليم في عام ٢٠٢٥ بسبب مخاطر هبوط عديدة، قبل أن يتعافى إلى حد ما في عام ٢٠٢٦. ومن المتوقع أن يكون التعافي في عام ٢٠٢٦ مدفوعاً بالتعافي المستمر في الاستهلاك الخاص والاستثمار، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية، ومنها تسريع وتيرة التكامل التجاري وزيادة سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وهو ما يمكن أن ينتج عنه المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣. معدل التضخم

انخفض متوسط معدل التضخم على مستوى إقليم الكوميسا من ٢٩,٤٪ في ٢٠٢٣ إلى ٢٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر إلى ١٤,٧٪ في عام ٢٠٢٥، بل وأن ينخفض أكثر من ذلك إلى ٨,١٪ في عام ٢٠٢٦ **(الشكل ٣)**. وكان الانخفاض

الذي شهده عام ٢٠٢٤ يرجع إلى تأثير تشديد السياسة النقدية، وانخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة. وانخفض التضخم في معظم البلدان الأعضاء، لكنه ظل ثابتاً في البلدان التي تستهدف المجاميع النقدية على وجه الخصوص، حيث تلقت السلطات النقدية دعماً أقل من التعديلات المالية.

الشكل ٣: متوسط أسعار الاستهلاك في الكوميسا (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغير)

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٥

وفي عام ٢٠٢٤، حقق ١٢ دولة من الدول الأعضاء بالكوميسا معايير توافق الاقتصاد الكلي في الكوميسا المتمثلة في الحفاظ على معدل تضخم سنوي متوسطه ٧٪ (ضمن نطاق +/- ١٪)، وهذه البلدان هي جزر القمر وجيبوتي وإسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال وتونس وأوغندا. واستشرافاً للمستقبل، وفي ظل الظروف العالمية المضطربة، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن تأثير انخفاض الطلب الخارجي وتراجع أسعار السلع الأساسية الدولية قد يفوق تأثير انخفاض سعر الصرف. وهذا، إلى جانب احتمال أن تقوم البنوك المركزية في الإقليم بتثبيت توقعات التضخم إذا بدأت الضغوط التضخمية في الارتفاع، قد يقلل الضغوط التضخمية الإجمالية في الإقليم.

٤. تطورات السياسة النقدية والمالية الكلية وأسعار الصرف

أحرز الإقليم في عام ٢٠٢٤ تقدماً كبيراً في معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي. ويبدو أن دورات التشديد النقدي، التي ساعدها انخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، قد أدت إلى انخفاض التضخم من ذروة ما بعد كوفيد-١٩ التي بلغت ٢٩,٤٪ في عام ٢٠٢٣. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة معدلات التبادل التجاري، في حين ظلت التحويلات المالية منتعشة. وتحسَّن الميزان الخارجي فبلغ -٤,٧٪ (تقلص بمقدار درجة مئوية واحدة مقارنةً بمتوسط ما قبل الجائحة البالغ -٥,٧٪). وساعدت هذه التطورات على تخفيف ضغوط سعر الصرف، وزيادة الاحتياطيات إلى ما يعادل في المتوسط ٢,٨ أشهر من الواردات من السلع والخدمات.

ورغم أن إقليم الكوميسا لم يتعافَ بالكامل حتى الآن من سلسلة الصدمات التي تعرَّض لها خلال السنوات الأربع الماضية، فإنه يواجه صدمة أخرى، ألا وهي التحول المفاجئ في أولويات السياسات العالمية، وهو ما زاد من حالة عدم اليقين وألقى بظلاله على النظرة المستقبلية. ومن المرجح أن تكون وتيرة انخفاض معدل التضخم والتيسير النقدي في الأسواق الرئيسية أقل سرعة، مما يعني أن ضمان ارتفاع أسعار الفائدة على مستوى العالم يعيق تدفقات رؤوس الأموال إلى الإقليم. ويفرض ذلك ضغوطاً متجددة على سعر الصرف والاحتياطيات، مما يزيد الضغوط التضخمية. ويعني ذلك أن تكاليف التمويل المرتفعة التي تواجهها الاقتصادات الإقليمية ستستمر على الأرجح لفترة أطول. وفي البلدان التي لا يزال التضخم فيها يرتفع باستمرار، لا يزال واضعو السياسات يواجهون مهمة صعبة تتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضمان القدرة على تحمل الديون، مع دعم الانتعاش الاقتصادي الذي لا يزال هشاً. ولا يزال تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف أمراً بالغ الأهمية. ونظراً إلى وجود اختلافات في مستويات الدين العام، ولا سيما في الأماكن التي ترتفع فيها مستويات الدين، فإن للسياسة المالية دوراً أساسيّاً في خفض تلك المستويات بشكل حاسم. وهناك ما يُبرر زيادة التشديد النقدي في البلدان التي تشهد تضخماً متزايداً، لا سيما في ظل الظروف العالمية المتغيرة، لتفادي ضغوط أسعار الصرف والحفاظ على استقرار التوقّعات التضخمية. وفي الدول الأعضاء عندما تنحسر الضغوط التضخمية ويصبح التضخم في حدود المستوى المستهدف، قد تفكر البنوك المركزية في تخفيف الموقف النقدي لدعم النمو. ولكن في سياق النظرة المستقبلية الأشد غموضاً في الإقليم، سيتعين على السلطات أن تظل حذرة في المستقبل وأن تكون مستعدة لتغيير مسارها إذا وقعت صدمات غير متوقعة.

ورغم أن انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية، ولا سيما النفط، قد يساعد على تخفيف الضغط على الأسعار في كثير من البلدان المعتمدة على استيراد النفط بالإقليم، فإن هبوط سعر الصرف —الناجم عن ضعف الصادرات أو انخفاض تدفقات رأس المال أو حدوث تحولات في الثقة— من المحتمل أن يؤثر في الأسعار المحلية. وسوف يتعين على البنوك المركزية أن تظل متيقظة لضغوط أسعار الصرف التي يمكن أن تزعزع التوقعات التضخمية. وأما في بلدان الإقليم التي تتمتع بسعر صرف مرن، فينبغي أن تكون البنوك المركزية مستعدة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي من أجل تخفيف تقلبات أسعار الصرف، ولكن ليس لمقاومة التحركات المدفوعة بالأساسيات الاقتصادية، لأن ذلك تكلفته كبيرة. وفي هذه الحالة، سوف يلزم تطبيق سياسات نقدية ومالية أكثر تشدداً واتساقا لدعم أسعار الصرف، حتى في مواجهة ضعف النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، سوف يتعين على البلدان التي تربط عملتها بعملة بلد آخر أن تراقب مسار التضخم عن كثب مع الحفاظ على توافق أسعار الفائدة بها مع سعر الفائدة بالبلد الآخر للحفاظ على الاستقرار الخارجي واحتياطيات العملة الأجنبية.

ولذلك يجب أن تعتمد السياسة النقدية في المستقبل اعتماداً أكبر على البيانات، حسب الظروف الخاصة بكل بلد. وسيكون من الضروري تحقيق توازن دقيق بين تثبيت التوقعات التضخمية وخفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي الهش وتحقيق الانتعاش.

٥. رصيد المالية العامة الكلي، بما في ذلك المنح

إن متوسط العجز المالي في الإقليم، بما في ذلك المنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بدأ ينخفض من -٤,٩٪ في عام ٢٠٢٢ إلى -٣,٧٪ في عام ٢٠٢٤ **(الشكل ٤)**. وتتجلى في هذا التحسن جهود ضبط أوضاع المالية العامة، ومنها خفض النفقات وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي وحشد الإيرادات المحلية مع استمرار البلدان في ضبط أوضاع المالية العامة للحفاظ على الاستدامة المالية (لا سيما في البلدان التي تعاني ارتفاع معدلات الديون) في سبيل وضع إطار سياسة مالية يتسم بالمصداقية والشفافية على المدى المتوسط. وإضافةً إلى ذلك، تحسنت القدرة على الوصول إلى أسواق السندات الدولية تحسناً كبيراً في عام ٢٠٢٤، واستمرت حتى أوائل عام ٢٠٢٥، فأصدرت كينيا، على سبيل المثال، سندات يورو بوند في مطلع عام ٢٠٢٥. وتقلصت أيضاً فروق العائد على السندات السيادية في الإقليم بفضل تحسُّن معنويات المستثمرين وإحراز تقدُّم كبير في إعادة هيكلة الديون. وقد ساعد تدفق الموارد الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية على تخفيف قيود السيولة الفورية للحكومات وتقليل مخاطر تجديد الدين على المدى القريب.

الشكل ٤: متوسط رصيد المالية العامة الكلي للكوميسا (بما في ذلك المنح، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

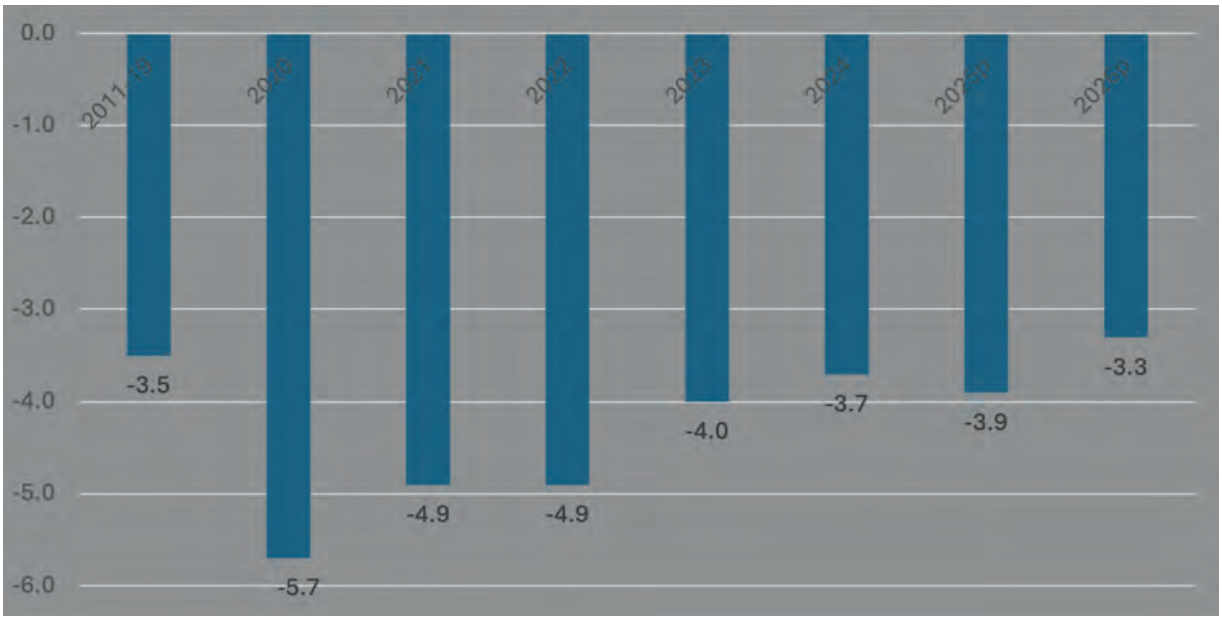

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٥

ورغم أن الوصول إلى أسواق السندات الدولية استمر في التحسن في عام ٢٠٢٤ وأوائل عام ٢٠٢٥، فإن الأسواق المالية العالمية تشهد تضييقاً في الوقت الحالي. وشهدت تكاليف الاقتراض من الخارج للوصول إلى الأسواق زيادةً ملحوظةً، بسبب الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية العالمية التي أدت إلى زيادة العوائد القياسية العالمية وأحدثت زيادة ملحوظة في فروق أسعار الفائدة السيادية للأسواق الناشئة والجديدة. كما أن ارتفاع التكاليف الخارجية شجع على الاقتراض المحلي، مما ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، والتحفيز على تقصير آجال الاستحقاق، وزيادة التعرض للمخاطر المصرفية السيادية. وقد تسبب ذلك، إلى جانب التحول إلى الاقتراض غير الميسر والاقتراض القائم على السوق، وارتفاع تكاليف الاقتراض، في زيادة العبء المالي للإقليم. ومن المرجح، في ظل هذه الظروف، أن تظل متطلبات خدمة الديون في الإقليم، ولا سيما الناجمة عن الدين العام، مرتفعةً على المدى المتوسط، مما يقوض جهود الإقليم الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة. ولكن بسبب

ارتفاع ديون معظم الدول الأعضاء في الإقليم إلى جانب محدودية هامش التصرف في المجال المالي، توجد حاجة إلى مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة نظراً لاستمرار الحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطات الوقائية وخفض الديون.

٦. الدين الحكومي

اعتدل متوسط الدين الحكومي في الإقليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فأصبح ٥٢,٨٪ في عام ٢٠٢٤ بعد أن كان ٥٧,٦٪ في عام ٢٠٢٣ (**الشكل ٥**)، ويرجع ذلك إلى تقليص العجز المالي بفضل جهود ضبط أوضاع المالية العامة –خفض النفقات وكفاءة الإنفاق الحكومي وحشد الإيرادات المحلية– المدفوعة بالحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطات الوقائية وخفض الديون.

وفي عام ٢٠٢٤، حققت ٩ دول أعضاء في الكوميسا –هي بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وإسواتيني ومدغشقر وسيشيل وأوغندا– مؤشر التقارب الثانوي المنقح للكوميسا المتعلق بإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقل عن ٦٥٪.

وعلى الرغم من تحسُّن الوصول إلى الأسواق الدولية في عام ٢٠٢٤ والجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة، لا يزال الدين مرتفعاً في بعض الدول الأعضاء، ولا تزال مواطن الضعف قائمة. وقد زادت تكاليف الاقتراض من الخارج زيادة ملحوظة إلى جانب تشديد أوضاع الأسواق المالية العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية، مما شجع على الاقتراض المحلي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، والتحفيز على تقصير آجال الاستحقاق، وزيادة التعرض للمخاطر المصرفية السيادية.

الشكل ٥: متوسط الدين الحكومي بالكوميسا (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

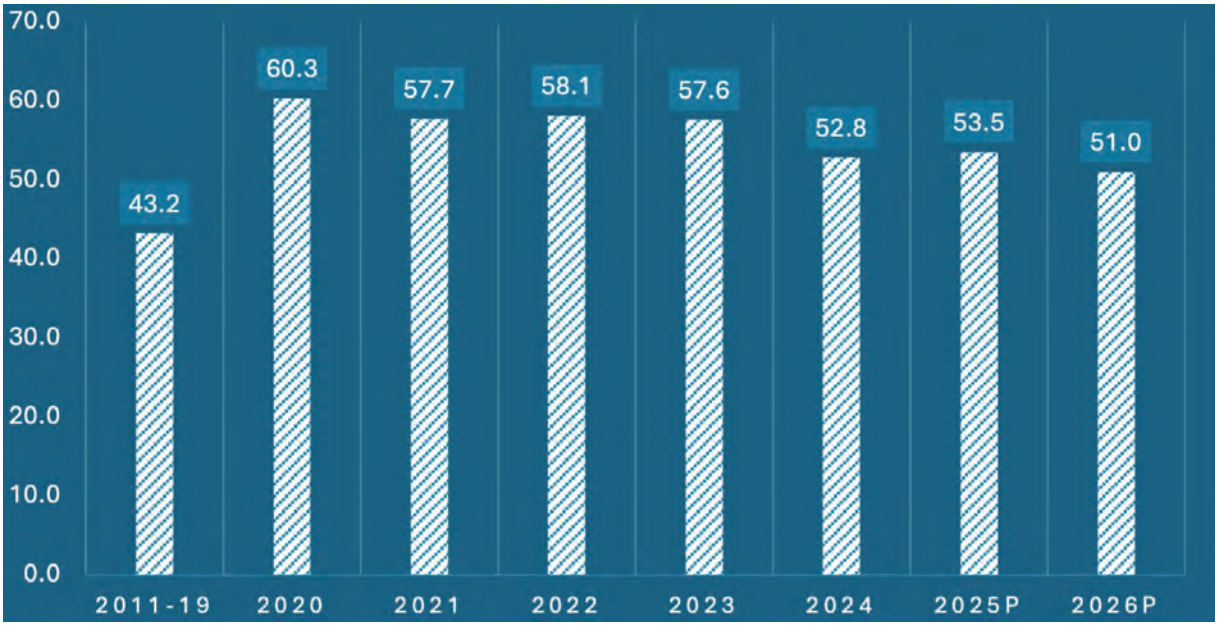

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٥

كما أن ارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى جانب تشديد مظاريف التمويل التي اتسمت بالانخفاض المستمر في المساعدات الخارجية على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، قد دفع بلداناً في الإقليم إلى توسيع نطاق تنوُّع أدوات الدين، وتنويع قاعدة الدائنين، والدخول في مفاوضات معقدة بشأن الديون. ويؤدي ذلك، بالإضافة إلى التوترات الجغرافية السياسية المتصاعدة في الإقليم والتهديدات التي تنذر بتزايد عدم الاستقرار السياسي، وتزايد قابلية التأثر بالصدمات الخارجية العالمية، وتواتر

ظواهر تغيُّر المناخ، إلى تقويض ما تبذله بعض البلدان من جهود لضبط أوضاعها المالية، مما يزيد من احتمالية عدم تحقيق مستهدفات المالية العامة. وفي المستقبل، من المتوقع أن يرتفع متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم، وإن كان ارتفاعاً قليلاً، إلى ٥٣,٥٪ في عام ٢٠٢٥، قبل أن ينخفض نوعاً ما إلى ٥١,٠٪ في عام ٢٠٢٦.

وفي الوقت الحالي، تُنبئ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان منفردة بوضع أخطر وأسوأ، فمن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة في بعض البلدان لتتجاوز ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثَمّ، قد تواجه تلك الدول الأعضاء ازدياداً كبيراً في رصيد الديون الخارجية المتراكمة وتكاليف خدمتها، ما لم تُنفَّذ تدابير للحد من نمو الديون. فإذا تُرك معدل تراكم الديون دون كبح جماحه، فقد يُسفر عن مصدر رئيسي لعدم استقرار الاقتصاد الكلي. ولذلك من الضروري أن يُطبِّق الدائنون إطاراً جيداً لتسوية الديون في الدول الأعضاء التي تواجه مواطن ضعف متفاقمة متعلقة بالديون وتحتاج إلى تعديل مواصفات الديون أو إعادة هيكلتها، وذلك لإيجاد هامش تصرف في المجال المالي ولطرح إمكانية تجميد خدمة الديون.

٧. الحساب الجاري الخارجي، بما في ذلك المِنَح

شهد الحساب الجاري الخارجي لإقليم الكوميسا، بما في ذلك المِنَح، تحسناً على مدى السنوات الثلاث المتتالية الماضية حتى عام ٢٠٢٤، فقد تقلص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى -٤,٧٪ في المتوسط، وهي نسبة أقل بدرجة مئوية واحدة من متوسط ما قبل الجائحة البالغ -٥,٧٪ (**الشكل ٦**). ويرجع هذا التحسن إلى زيادة التبادل التجاري (الصادرات والواردات)، وارتفاع أسعار السلع الأساسية (الذهب والكاكاو والبُن)، وزيادة استقرار أسعار الصرف، وتصاعد التحويلات المالية خلال تلك الفترة.

ومن المتوقع أن يستمر تحسُّن الحساب الجاري الخارجي، بما في ذلك المِنَح، ليصل إلى -٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥، ثم إلى -٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦. إلا أن هذه النظرة المستقبلية تخيم عليها الظروف العالمية المضطربة، مع ما ينتج عن ذلك من تراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وإلى جانب ضبابية آفاق المساعدات الخارجية، قد يؤدي ذلك إلى تقويض المكاسب التي تحققت في تضييق العجز في الحساب الجاري الخارجي.

الشكل ٦: متوسط الحساب الجاري الخارجي بالكوميسا (بما في ذلك المِنَح، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

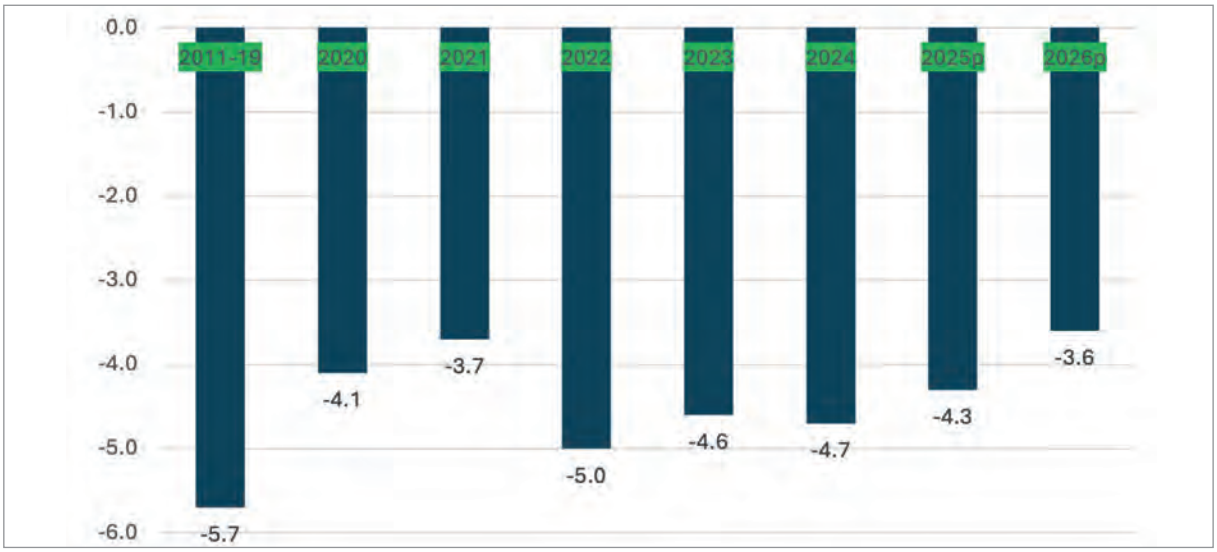

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٥.

٨. تراكم الاحتياطيات

إن الاحتياطيات الكافية تساعد البلدان على تحسين إدارتها للاقتصاد واستجابتها للصدمات الخارجية، في حين أن الإدارة المناسبة للاحتياطيات ضروريةٌ لتقليل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات وزيادة العوائد إلى أقصى حد ممكن. وقد تحسَّنت تغطية الاحتياطيات الخارجية لإقليم الكوميسا فبلغت في المتوسط ٢,٨ أشهر من واردات السلع والخدمات في عام ٢٠٢٤، بعد أن كانت ٢,٢ أشهر من واردات السلع والخدمات في عام ٢٠٢٣ **(الشكل ٧)**. وتشير هذه الزيادة في الاحتياطيات الخارجية خلال العام المشمول بهذا الاستعراض إلى حدوث تحسُّن كبير في ميزان المدفوعات الخارجية، مدعوماً بارتفاع أسعار السلع الأساسية (الذهب والكاكاو والبُن)، وزيادة استقرار أسعار الصرف، وانتعاش التحويلات المالية الوافدة، إلى جانب استمرار ضبط أوضاع المالية العامة الذي ساعد على تخفيف ضغوط أسعار الصرف.

الشكل ٧: متوسط احتياطيات الكوميسا (الأشهر التي تغطيها من واردات السلع والخدمات)

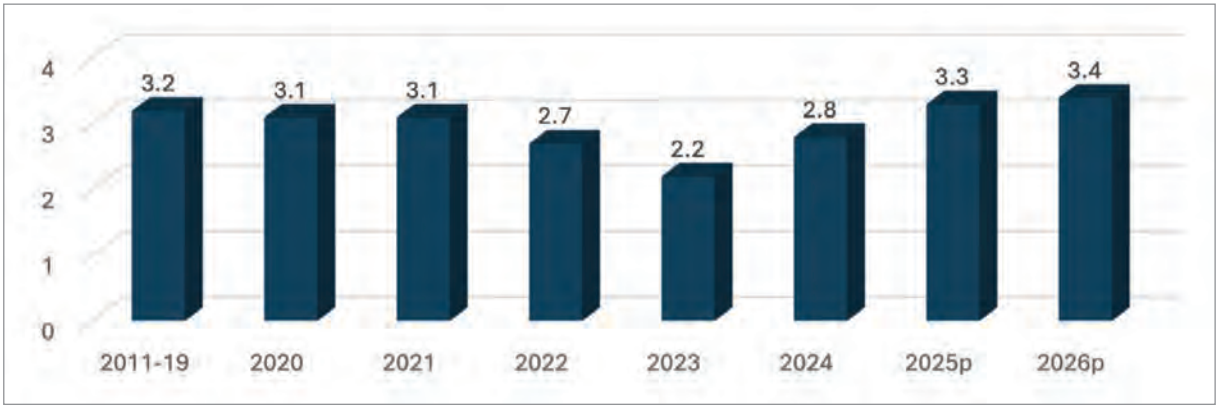

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٥

وتقترب الاحتياطيات من معيار التقارب الاقتصادي الكلي للاحتياطيات الخارجية للكوميسا الذي يساوي ثلاثة أشهر أو أكثر من الواردات، فقد أصبحت تغطي في المتوسط ٢,٨ أشهر من واردات السلع والخدمات. وهناك ثمانية (٨) من الدول الأعضاء في الكوميسا، هي جزر القمر ومصر وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وسيشيل وزامبيا، استوفت الحد الأدنى للاحتياطيات من حيث تغطية أشهر من واردات السلع والخدمات. ومن المتوقع أن يستمر تحسُّن الغطاء الاحتياطي في الإقليم في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ ليصل إلى ٣,٣ ثم ٣,٤ أشهر من واردات السلع والخدمات، مدفوعاً في المقام الأول بتحسُّن الحساب الجاري، والسياسات النقدية والمالية الأكثر تشدداً واتساقا.

٩. الآفاق والتوصيات المتوسطة الأجل

في سياق مواطن الضعف المستمرة المتعلقة بالقيود التمويلية وارتفاع تكاليف الاقتراض على الاقتصادات الإقليمة، فإن زيادة حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي، المصحوبة بمزيد من تشديد الأوضاع المالية العالمية، تعني أن ضمان ارتفاع أسعار الفائدة على الصعيد العالمي سيضر بتدفق رؤوس الأموال إلى الإقليم. ويفرض ذلك ضغوطاً متجددة على سعر الصرف والاحتياطيات، مما يزيد الضغوط التضخمية. ويعني ذلك أن تكاليف التمويل المرتفعة التي تواجهها الاقتصادات الإقليمية ستستمر على الأرجح لفترة أطول. وتشكل هذه التحديات، بوجه عام، صعوبات إضافية تعوق تعافي الإقليم.

ولمواجهة تحديات عدم التيقن غير العادية هذه، وفي ظل تضاؤل الحيز المالي، يتعين أن تنظر اقتصادات الإقليم في ما يلي:

أ) تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف لتحقيق توازن بين احتواء الضغوط التضخمية المستمرة ودعم الانتعاش الاقتصادي الجاري، وفي الوقت نفسه إدارة تقلبات أسعار الصرف، ولكن ليس لمقاومة التحركات القائمة على الأساسيات الاقتصادية لأن تلك المقاومة تكلفتها باهظة. وفي هذه الحالة، سوف يلزم تطبيق سياسات نقدية ومالية أكثر تشدداً واتساقا لدعم أسعار الصرف، حتى في مواجهة ضعف النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، سوف يتعين على البلدان التي تربط عملتها بعملة بلد آخر أن تراقب مسار التضخم عن كثب مع الحفاظ على توافق أسعار الفائدة بها مع سعر الفائدة بالبلد الآخر للحفاظ على الاستقرار الخارجي واحتياطيات العملة الأجنبية.

ب) كما أن تعزيز ترتيبات السداد الإقليمية، مثل النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات، لا سيما للسماح بالتسوية بالعملات المحلية، يمكن أن يخفف الطلب على العملات الأجنبية وأن يُبشِّر بتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على عملات بلدان أخرى، مع جعل المدفوعات داخل الإقليم أسهل وأسرع وأقل تكلفة.

ج) ونظراً إلى الظروف العالمية المتغيرة، هناك ما يبرر زيادة تشديد السياسة النقدية في الدول الأعضاء التي تشهد ارتفاعاً في التضخم لمواجهة ضغوط أسعار الصرف والحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية، وأما في الدول الأعضاء التي خفت فيها الضغوط التضخمية وأصبح فيها التضخم ضمن الحدود المستهدفة، فقد تنظر البنوك المركزية في تخفيف الموقف النقدي بحذر لدعم النمو، ولكنها ينبغي أن تكون على استعداد لعكس المسار إذا وقعت صدمات غير متوقعة.

د) ومن أجل السيطرة على مستويات الديون المُنذرة بالخطر، والتوقعات غير الأكيدة للمساعدات الخارجية، وللتكيف مع بيئة تتسم بأوضاع تمويلية أكثر تشدداً مع السعي في الوقت نفسه إلى الحفاظ على الاستدامة المالية، سوف يتعين على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها الرامية إلى تعزيز حشد الإيرادات، وتحديد الأولويات، وزيادة كفاءة الإنفاق حيثما أمكن، مع تقليل الآثار السلبية المحتملة على النمو والفقر إلى أدنى حد ممكن. ويمكن لتعزيز حشد الإيرادات أن يساعد على جذب مزيد من التمويل الخارجي، لأن تدفق الإيرادات في بلد ما هو المقياس الرئيسي لقدرته على سداد الديون. وإضافةً إلى هذه التدابير المتعلقة بالإيرادات والإنفاق، ينبغي للدول الأعضاء المُعرَّضة بشدة للوقوع في وضع مديونية حرج أن تتفادى الاقتراض بشروط غير مُيسَّرة، وأن تُعطي الأولوية لعمليات إدارة الديون التي توفر حيزاً ماليّاً، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الابتعاد عن أسعار الفائدة المرتفعة أو أدوات الدين ذات آجال الاستحقاق القصيرة. إلا أن السلطات ستواجه في الأجل القريب صعوبة في الحصول على تمويل خارجي، ومن المرجح أن تتفاقم مواطن الضعف المتعلقة بالديون في ظل الظروف الحالية التي تتسم بتزايد تكاليف الاقتراض وخدمة الديون.

ه) وفي بعض الدول الأعضاء التي تواجه مواطن ضعف متفاقمة متعلقة بالديون أو التي من المحتمل أن تواجه نفس المشكلة وتحتاج إلى تعديل مواصفات الديون أو إعادة هيكلتها، لا غنى عن إطار عمل جيد لتسوية الديون إذا

أرادت تلك البلدان إيجاد الحيز المالي الذي هي أمس الحاجة إليه. وقد وسّعت البلدان نطاق تنوُّع أدوات الدين، كما أصبحت قاعدة الدائنين أكثر تنوعاً، والمفاوضات أشد تعقيداً. ومن الضروري في ظل الظروف الحالية أن يعزز الدائنون موثوقيتهم وقدرتهم على التنبؤ، وأن ينسقوا أنظمة تقديم القروض ويجعلوها أكثر شفافية، وأن يوفروا أيضاً إمكانية تجميد خدمة الديون في أثناء عملية معالجة الديون.

و) وسيكون التحوُّل الهيكلي والتنويع الاقتصادي لفرادى الاقتصادات في الإقليم أمراً بالغ الأهمية على المدى المتوسط، لا سيما الإصلاحات التي تزيد النمو المحتمل عن طريق تعزيز تنمية القطاع الخاص وزيادة فوائد التجارة. وتُتيح منطقةُ التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصةً ممتازة لتوسيع نطاق العلاقات التجارية وتخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالتراجع الاقتصادي في كل بلد على حدة. ويتوقف نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على ما يُحرَز من تقدم في خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بشكل كبير، وتعزيز تيسير التجارة، وتحسين البيئة التجارية والبنية التحتية في جميع أنحاء القارة. وسيؤدي تعزيز التكامل التجاري القاري والإقليمي إلى تشكيل سوق أكبر وأكثر ترابطاً، تحويل القارة إلى مقصِد جاذب للاستثمارات.

١٠. المخاطر التي تشوب التوقعات

بعد أربع سنوات من الأزمة التي اتسمت بسلسلة متلاحقة من الصدمات، مثل جائحة الكوفيد-١٩، والتوترات الجيوسياسية، والصدمات المناخية، والانتشار العالمي للتضخم من الاقتصادات المتقدمة، ورفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، يواجه الإقليم صدمة أخرى، ألا وهي التحوُّل المفاجئ في المشهد الاقتصادي الخارجي الناجم عن سلسلة من التدابير الجمركية الكبيرة التي اتخذتها الاقتصادات الأقوى والتدابير المضادة التي اتخذها شركاؤها التجاريون. وبسبب ذلك، فمن المتوقع أن يُسفر ضعف الطلب العالمي وتراجع أسعار السلع الأساسية وتشديد الأوضاع المالية العالمية عن تباطؤ النمو العالمي. وعلى الرغم من محدودية تعرُّض الإقليم للتعريفات الجمركية التي تمت مراجعتها تعرضاً مباشراً، فمن المرجح أن يكون لتراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية آثار شديدة على الإقليم بشكل غير مباشر بسبب أكبر شركاء الإقليم التجاريين، وهم الصين والهند وجنوب أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، قد يؤدي عدم اليقين بشأن السياسات التجارية المستقبلية إلى تثبيط الاستثمار، وتعطيل مواقع الإنتاج والتسعير، مما يؤثر على طلب المستهلكين. وفي ظل مواطن الضعف المستمرة المتعلقة بالقيود التمويلية وارتفاع تكاليف الاقتراض على اقتصادات الإقليم، وزيادة التوترات التجارية، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، فإن ذلك يعني أن تكاليف التمويل المرتفعة التي تواجهها اقتصادات الإقليم ستستمر على الأرجح لفترة أطول. وهذا، إلى جانب ضبابية آفاق المساعدات الخارجية، سوف يشكل تحدياً في حيز السياسات النقدية والمالية، مما يتطلب بذل جهود متواصلة للحفاظ على التعافي وزيادة قدرة الإقليم على الصمود في وجه الصدمات. علاوة على ذلك، يواجه الإقليم مخاطر إضافية ناجمة عن النزاعات الإقليمية، وتزايد التشرذم الجيوسياسي، واستمرار مواجهة الإقليم للآثار العكسية للصمات المرتبطة بالمناخ.

١١. التطورات التجارية بالكوميسا

في عام ٢٠٢٤، انخفض إجمالي صادرات إقليم الكوميسا إلى العالم بنسبة ٣,٦٪، حيث انخفض من ١٨٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ١٨١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤. وعلى العكس من ذلك، زادت واردات الإقليم العالمية بنسبة ٣,٩٪ خلال تلك الفترة، حيث ارتفعت من ٢٦٣ مليار دولار أمريكي إلى ٢٧٣ مليار دولار أمريكي. وكان هذا النمو في الواردات مدفوعاً في المقام الأول ببلدان مثل الكونغو الديمقراطية ومصر وأوغندا وإثيوبيا وكينيا وزامبيا.

الجدول ١: تجارة الكوميسا العالمية حسب البلد، ٢٠٢٢-٢٠٢٤، القيم بملايين الدولارات الأمريكية

المُبَلِّغ	٢٠٢٢		٢٠٢٣		٢٠٢٤		النسبة المئوية للتغير (٢٠٢٤)	
البلد	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات
بوروندي	١٩٢	١,٢٩٧	٢٠٦	١,١٥٨	١٥٣	٩٩٤	٢٥,٦-	١٤,٢-
جزر القمر	٥٤	٢١٣	٣٢	٢٧٣	٣٣	٣٧٧	٣,٠	٣٨,٣
الكونغو الديمقراطية	٣٠,٢٩١	١٣,٠٣٩	٣٠,٣٧٢	١٤,٦٠٨	٣٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٠	١,٢-	٨١,٤
جيبوتي	٥٤٤	٨,٤١٢	٣٩٤	٧,٤٨٤	٣,٨٣٠	٤,٣٨٥	٨٧٢,١	٤١,٤-
مصر	٥١,٦٤٣	٩٤,٤٦٠	٤٢,٠٦١	٨٣,١٨٨	٤٢,١٣٧	٨٦,٣٣٣	٠,٢	٣,٨
إريتريا	٧٧٤	٤٥١	٣٣٦	٤٠٦	٤٨٢	٥٧١	٤٣,٣	٤٠,٦
إسواتيني	١,٩٥٨	٢,١١٥	٢,٠٤٦	٢,٠٢٨	٢,٣٣٩	٢,٢٣٧	١٤,٣	١٠,٣
إثيوبيا	٢,٩٧٧	١٧,٢٠٩	٢,٧٠٤	١٦,٥٣٦	٣,٢٦٩	١٨,٩٩٦	٢٠,٩	١٤,٩
كينيا	٧,٣٧٠	٢١,١٢٢	٧,١٧٠	١٨,٦٢٦	٨,٢٢٩	٢٠,١٠٦	١٤,٨	٧,٩
ليبيا	٦٠,٣٠٠	٢٨,٨٥٦	٤٩,٦٩٤	٢٩,٠٧٣	٢٩,٦٠٣	١٧,٥٦٦	٤٠,٤-	٣٩,٦-
مدغشقر	٢,٨٧٩	٥,٣٥٥	١,٢٦٨	٤,٤٩٩	٢,٦٧٠	٤,٩١١	١١٠,٥	٩,٢
ملاوي	٨٩٠	١,٥٦٦	٩٦٦	٣,١٤٥	٩٥٩	٣,١٨٣	٠,٦-	١,٢
موريشيوس	١,٨٧٩	٦,٥٦٨	١,٨٥٩	٦,٢٥٠	١,٧٥١	٦,٦١٥	٥,٨-	٥,٩
رواندا	٢,٠٤٨	٥,٣٩٨	٢,٤١٧	٦,٢٠٠	٣,٠١٠	٦,٣٥٦	٢٤,٥	٢,٥
سيشيل	٦٠٥	٢,١١٢	٧١٤	٣,٢٠٨	٩٥٢	٣,٤٢٦	٣٣,٤	٦,٨
الصومال	٥٤٤	٥,٢٧٦	٨٧	٣,٧٢٨	١,١٠٠	٤,٢٠٠	١١٧١,٤	١٢,٧
السودان	٥,٤٩٠	١٠,١٨٨	٣,١١٩	٥,٥٥٣	٣,٧٧٠	٤,٨٢٠	٢٠,٩	١٣,٢-

تونس	١٨,٦٨٤	٢٦,٨٣٦	٢٠,٠٤٩	٢٥,٥٦٦	١٩,٩٤٣	٢٦,٠٢٧	٠,٥-	١,٨
أوغندا	٢,٦٣٧	٨,٥٧٠	٤,١٦٠	١١,٦٩٨	٧,٧٠٠	١٤,٢٠٠	٨٥,١	٢١,٤
زامبيا	١١,٦٥١	٩,٠٣٧	١٠,٤٨٥	١٠,١٦٥	١١,١٩٨	١١,١٩٥	٦,٨	١٠,١
زيمبابوي	٦,٥٨٦	٨,٦٦٨	٧,٢٢٦	٩,٢٢٥	٧,٤٣٤	٩,٧٧٥	٢,٩	٦,٠
المجموع	**٢٠٩,٩٩٧**	**٢٧٦,٧٥١**	**١٨٧,٣٦٣**	**٢٦٢,٦١٦**	**١٨٠,٥٦٢**	**٢٧٢,٧٧٦**	**٣,٦-**	**٣,٩**

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات بالكوميسا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٢. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكوميسا

سجلت تدفقات (التزامات) الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ارتفاعاً بنحو ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٤، وذلك على الرغم من التدفقات التجارية المالية المتقلبة التي تمر عبر العديد من الاقتصادات الأوروبية التي تعمل كنقاط تحويل للاستثمارات. وأما من حيث القيمة الاسمية، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من ١,٤٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ١,٥٠ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤.

وعلى الصعيد العالمي، انخفضت الاستثمارات انخفاضاً حادّاً في عام ٢٠٢٤ في شتى الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، شهدت الاقتصادات النامية، مثل اقتصادات إقليم الكوميسا، استقراراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام، مع زيادة ملحوظة في بعض البلدان. وسجلت مصر، على وجه الخصوص، ارتفاعاً بنسبة ٣٧٣٪ في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ارتفاع غير مسبوق، حيث قفزت التدفقات الوافدة من ٩,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ٤٦,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مدفوعةً إلى حد بعيد بقطاع النفط.

وبالمثل، سجَّلت زامبيا ارتفاعاً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، وكانت الاستثمارات مُوجَّهة في المقام الأول إلى قطاعات التعدين والطاقة والزراعة والتصنيع. علاوة على ذلك، سجلت إسواتيني ارتفاعاً في التدفقات الوافدة، لا سيما في قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتعدين والتصنيع.

الجدول ٢: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الكوميسا، من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	النمو (٢٠٢٤/٢٠٢٣)
بوروندي	٤٤,٤	١٦,٢	١٦,٥	٢٠,١	٢٩,٩	٣١,٧	٦,١
جزر القمر	٣,٧	٣,٩	٤,٠	٣,٨	٥,٠	٧,١	٤٢,٠
الكونغو الديمقراطية	١,٤٨٨,١	١,٦٤٦,٩	١,٨٧٠,٠	١,٨٤٥,٨	٢,٥٧٦,١	٣,١١٢,٩	٢٠,٨
جيبوتي	١٧٥,٠	١٥٨,٢	١٦٨,٠	١٩٠,٩	١٣٧,٠	٦٧,٨	٥٠,٥-
مصر	٩,٠١٠,٠	٥,٨٥١,٨	٥,١٢٢,٠	١١,٣٩٩,٩	٩,٨٤٠,٦	٤٦,٥٧٨,٠	٣٧٣,٣
إريتريا	٦٠,٧-	٣٠,٣-	٣١,٢-	٣٢,٠-	٢,١	٢٧,٩-	١٤٥٠,٠-
إسواتيني	١٣٠,٢	٣٥,٩	١١٧,٥	١٤,٥	٢٩,٣	٩٢,٦	٢١٥,٥
إثيوبيا	٢,٥٤٨,٧	٢,٣٨١,٠	٤,٢٥٩,٥	٣,٦٧٠,١	٣,٢٦٩,٠	٣,٩٨٤,٤	٢١,٩
كينيا	١,٠٩٨,٤	١,٥٠٩,٦	١,٤٠٦,٢	١,٥٩٧,٢	١,٥٠٤,٣	١,٥٠٢,٦	٠,١-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	٤٧٤,٣	٣٥٨,٥	٣٥٧,٥	٤٦٧,٨	٤١٤,٥	٤١٣,٣	٠,٣-
ملاوي	٥٥,٢	٢٥٢,٢	١٢٩,٥	١٩٨,٧	٢١٤,٠	٢٢٠,٤	٣,٠
موريشيوس	٤٤٤,١	٢٢٤,٧	٢٦٠,٥	٥٤٥,٩	٧٥٩,٨	٦٨١,٣	١٠,٣-
رواندا	٣٥٣,٨	٢٥٩,٥	٣٩٩,٣	٤٩٦,٤	٧١٦,٥	٨١٩,٠	١٤,٣
سيشيل	٣٦,٨	٢٠٢,٦	٢٢٥,٣	٢١٢,١	٢٣٧,٢	٢٩٨,٦	٢٥,٩
الصومال	٤٤٧,٠	٥٣٤,٠	٦٠١,٠	٦٣٦,٠	٦٧٦,٥	٧٦٥,٠	١٣,١
السودان	٨٢٥,٤	٧١٦,٩	٥٢٢,٩	٥٧٣,٥	٥٤٨,٢	-	-
تونس	٨٤٤,٨	٦٥٢,١	٦٦٠,٢	٧١٣,٧	٧٧١,٧	٩٣٦,٥	٢١,٤
أوغندا	١,٣٠٣,٠	١,١٩١,٥	١,٦٤٨,٢	٢,٩٥٢,٩	٢,٩٩٣,٥	٣,٣٠٤,٩	١٠,٤
زامبيا	٨٥٩,٨	٢٤٥,٢	٣٩٤,٢	٦٥,١-	٨٥,٩	١,٢٣٧,٦	١٣٤٠,٦
زيمبابوي	٢٨٠,٠	١٩٤,٠	٢٥٠,٠	٣٩٥,١	٦٣٤,٧	٥٩٦,٧	٦,٠-
الكوميسا	**٢٠,٣٦٢**	**١٦,٤٠٤**	**١٨,٣٨١**	**٢٥,٨٣٧**	**٢٥,٤٤٦**	**٦٤,٦٢٢**	**١٥٤,٠**
أفريقيا	**٤٦,٦٦٣**	**٤٠,٩٤٤**	**٨٢,٢٠١**	**٥٤,٥٦٧**	**٥٥,٤١٤**	**٩٧,٠٣٢**	**٧٥,١**
العالم	**١,٦٥٨,٧٨٤**	**٨٦٨,٥٦٣**	**١,٦٧٦,٥٢٣**	**١,٣٨٩,٥٢٦**	**١,٤٥٤,٩٧٦**	**١,٥٠٨,٨٠٣**	**٣,٧**

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات بالكوميسا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٢

تنفيذ برامج الكوميسا للتعاون والتكامل الإقليميَين

١ تكامل الأسواق

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز تكامل الأسواق لتيسير التدفق السلس للسلع والخدمات ورأس المال والأشخاص داخل إقليم الكوميسا بواسطة خفض تكلفة التجارة عبر الحدود من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت الأمانة العامة على الآتي:

- **تيسير التجارة:** تشتمل التدخلات الرئيسية لدعم تيسير التجارة على إزالة الحواجز غير الجمركية، ودمج وتجريب نظام شهادة المنشأ الإلكترونية للكوميسا، وتبسيط الإجراءات الجمركية من خلال الأتمتة، وتحديث البنية التحتية المادية وغير المادية في المراكز الحدودية المختارة، وتطوير وثائق برنامج المشغل الاقتصادي الإقليمي المعتمد بالكوميسا، وتطوير بوابة معلومات التجارة الإقليمية للكوميسا، وتطوير مركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك، وتطوير نظام النافذة الإلكترونية الواحدة للكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم الدعم لتنفيذ نظام التجارة المبسط، ومبادرة المشاريع التجارية الصغيرة عبر الحدود، ومنطقة التجارة الحرة بالثلاثية بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا (الإياك) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك). بالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى.
- **البحث الاقتصادي وبحوث سياسات التجارة:** يُعقد منتدى الكوميسا السنوي للبحوث لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في المسائل المتعلقة بالتكامل والتنمية الإقليميين. بالإضافة إلى ذلك، تُجرى الدراسات البحثية، ويُقدم الدعم لبرنامج الماجستير في التكامل الإقليمي.
- **برنامج الحوكمة والسلم والأمن بالكوميسا:** وهو يجري تنفيذه لدعم جهود السلم والأمن، بما يُيسِّر التكامل والتنمية الإقليميين. وتشمل التدخلات منع الصراعات، وترسيخ الديمقراطية، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، وتغير المناخ، وسلام الشباب وأمنه.

١,١ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا

خلال الفترة قيد الاستعراض، لم تكن الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا والصومال وإسواتيني قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة بالكوميسا بعد. وعقب دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية حيز النفاذ، أبدت إسواتيني عزمها على الامتثال لالتزامات منطقة التجارة الحرة للكوميسا، وبدأت في اتخاذ الإجراءات. ولا تزال المبادرات الرامية إلى تشجيع المشاركة مستمرة، بما في ذلك حلقات العمل الوطنية والبعثات الرفيعة المستوى. كما تعتبر الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا في مرحلة متقدمة من الاستعداد للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة بالكوميسا.

إزالة الحواجز غير الجمركية

أُجري بناء القدرات لعدد ١٥ دولة عضواً، وهي بوروندي والكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والصومال والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا، وذلك في مجالات منصات إدارة

الحواجز غير الجمركية، والترتيبات المؤسسية، ودور لجان المتابعة الوطنية. وأبلغت هذه الدول الأعضاء الخمسة عشرة الأمانة العامة بلجانها الوطنية المعنية بالمتابعة.

التحديات

تضمنت التحديات كثرة تبديل أعضاء لجان المتابعة الوطنية بالدول الأعضاء، وحالات التأخر في إزالة الحواجز غير الجمركية القائمة منذ فترة طويلة، والتي إلى تحوُّل تركز الأسواق بعيداً عن إقليم الكوميسا، مما ساهم في انخفاض مستويات التجارة البينية في إقليم الكوميسا.

كما أن قيود الميزانية أجبرت الأمانة العامة على الاعتماد على نُسُق أنشطة بناء القدرات عبر الإنترنت، وهو ما صعّب رصد مشاركة أعضاء لجان المتابعة الوطنية وقياس أثر التدريب.

سُبُل المضي قدمًا

- الاستمرار في إشراك الكونغو الديمقراطية وإسواتيني اللتين في مرحلة متقدمة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة في عام ٢٠٢٥
- تفعيل منطقة التجارة الحرة بالثلاثية حتى تتمكن إسواتيني من المشاركة في منطقة التجارة الحرة
- من الضروري الاستمرار في بناء قدرات أعضاء لجان الرصد الوطنية، باستخدام نهج تدريب المُدرِّبين، لتمكينهم من تثقيف مجموعة أوسع من الأطراف المعنية بشأن لائحة الحواجز غير الجمركية
- تقديم دراسات بشأن السياسات تُحلِّل أثر الحواجز غير الجمركية الطويلة الأمد على أسواق الكوميسا
- التعاون مع شركاء التنمية لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج الحواجز غير الجمركية بفعالية، وتحقيق الأهداف المُحدَّدة لتعميق التكامل الإقليمي للكوميسا

١,٢ تيسير التجارة والجمارك

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الأمانة العامة للكوميسا مع الدول الأعضاء على تنفيذ العديد من برامج تيسير التجارة والجمارك التي تهدف إلى تعزيز ودعم كفاءة الوكالات الحدودية، وبالتالي تقليل أوقات الإفراج عن السلع. وفيما يلي نشير إلى التقدم المحرز في تلك البرامج:

صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر – برنامج تيسير التجارة

جرى التوقيع على برنامج تيسير التجارة بين الأمانة العامة للكوميسا والاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٨، واستمر مبدئياً حتى مايو ٢٠٢٢. وقد مُنح البرنامج تمديدين بدون تكلفة، وانتهى في ديسمبر ٢٠٢٤. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرت الأنشطة التالية:

قواعد المنشأ وشهادة المنشأ الإلكترونية

أعلن رئيس المجلس الوزاري بدء تطبيق شهادة المنشأ الإلكترونية للكوميسا في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ في لوساكا، بزامبيا. وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، كانت إسواتيني وملاوي وزامبيا قد أطلقت شهادة المنشأ الإلكترونية للكوميسا على المستوى الوطني. وسيؤدي تنفيذ شهادة المنشأ الإلكترونية إلى حل التحديات الناجمة عن استخدام النسخة الورقية من الشهادة. كما أن استخدام شهادة المنشأ الإلكترونية سيقلل التأخير في تخليص السلع، فسيجري التحقق من صحة الشهادة عبر الإنترنت وفي غضون وقت قصير. وستعمل الأمانة العامة على تعزيز الإقبال على استخدام شهادة المنشأ الإلكترونية لأنها ضرورية للتعاون والتكامل الإقليميين الفعالين، وذلك من خلال بناء القدرات والدعم السياسي القوي.

وإضافةً إلى ذلك، واصلت الأمانة العامة خلال الفترة التي يستعرضها التقرير تقديم التوجيهات الفنية بشأن تفسير وتطبيق قواعد المنشأ الخاصة بالكوميسا. وبفضل الدعم المقدم من برنامج أفريقيا لقواعد المنشأ المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من برنامج تيسير التجارة التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، جرى استعراض قواعد المنشأ الخاصة بالكوميسا لتحديث الأحكام الفنية للقواعد بما يتماشى مع التطورات القارية والعالمية، ولإدراج أحكام من شأنها أن تُيسر التراكم الموسع بين نظام التجارة للكوميسا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد

برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد هو مبادرة مُعترف بها عالمياً تهدف إلى تعزيز أمن سلسلة الإمداد وتيسير التجارة المشروعة. وتشمل تلك المبادرة شركات تُعتبَر موثوقة ومتوافقة مع اللائحة الجمركية والمعايير الأمنية، وبالتالي تستفيد من الإجراءات الجمركية المعجَّلة والضوابط المُخفَّفة. وعقب حلقة عمل إقليمية لخبراء برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد عُقدت في الفترة من ٣ إلى ٥ أبريل ٢٠٢٤ في عنتيبي، بأوغندا، اتفقت الدول الأعضاء على التعجيل بالتحضيرات لتجريب برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الإقليمي. وتواصل الكوميسا تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء المستعدة لبدء تجريب البرنامج. واتفق في هذا الصدد على تنفيذ مصفوفة إجراءات المتابعة التي تشير إلى الأنشطة الرئيسية المرتقَب القيام بها على مستوى الأمانة العامة والدول الأعضاء.

الإدارة الحدودية المنسقة

الإدارة الحدودية المنسقة هي نهج تعمل فيه معاً وكالات متعددة معنية بمراقبة الحدود لتبسيط التجارة والسفر، بما يضمن الكفاءة والأمن على حد سواء. ولهذا الجهد التعاوني أهمية بالغة من أجل استمرارية التجارة واستئنافها، لا سيما في أوقات الأزمات أو الاضطرابات على وجه التحديد. وتهدف الإدارة الحدودية المنسقة إلى مواءمة الإجراءات وتبادل المعلومات وتخصيص الموارد على النحو الأمثل لتيسير التجارة المشروعة مع مواصلة الرقابة الفعالة. وقد عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن استراتيجية تنفيذ الإدارة الحدودية المنسقة ومبادئها التوجيهية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ مارس ٢٠٢٤ في زامبيا. وكان الهدف من حلقة العمل هو إطلاع الدول الأعضاء على أحكام المبادئ التوجيهية الإقليمية للإدارة الحدودية المنسقة بالكوميسا،

والحصول على مستجدات تنفيذ الدول الأعضاء للإدارة الحدودية المنسقة. وكانت حلقة العمل تهدف أيضاً إلى مساعدة الدول الأعضاء في طرائق تنفيذ المبادئ التوجيهية للإدارة الحدودية المنسقة واستراتيجيتها.

واستعرضت حلقة العمل طرائق محتملة لوضع برنامج إقليمي للإدارة الحدودية المنسقة من أجل دعم الإقرار والتنفيذ. وسلطت الدول الأعضاء الضوءَ على نتائج حلقة من حلقات العمل التشاورية الإقليمية بشأن تدابير اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية التي عُقدت في سبتمبر ٢٠٢٣، التي جعلت التدابير المتعلقة بالنقل العابر أحد المجالات ذات الأولوية للتعاون الإقليمي. وأوصت حلقة العمل بأن تضع الأمانة العامة برنامجاً إقليمياً لتنفيذ الإدارة الحدودية المنسقة استناداً إلى بناء القدرات والمتطلبات الفنية المُقدَّمة من الدول الأعضاء. وواصلت الأمانة العامة، من خلال برنامج تيسير التجارة التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، تقديم الدعم إلى مراكز حدودية مختارة في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي، وذلك لإجراء تحديثات من أجل تحسين الرقابة الجمركية وتيسير التجارة. وفي ظل اتفاقات التفويض الفرعية مع الدول الأعضاء، يجري حاليّاً تنفيذ مشاريع تطوير الحدود في شيروندو (زامبيا/ زيمبابوي)، ومواميّ/ مشينجي (زامبيا/ ملاوي)، وناكوندي/ تندوما (زامبيا/ تنزانيا)، وغالافي (جيبوتي/ إثيوبيا) ومويالي (إثيوبيا/ كينيا). وتعكف حاليّاً عدة دول أعضاء على تنفيذ الإدارة الحدودية المنسقة. على سبيل المثال، يهدف "مشروع قانون إدارة الحدود وتيسيرها – زامبيا لسنة ٢٠٢٥" إلى تيسير المعاملات التي تُجرى عبر الحدود، وتبسيط الترتيبات التجارية، وتحسين البنية التحتية الحدودية. ويجري في الوقت نفسه تعميم الإدارة الحدودية المنسقة، مما أدى إلى انخفاض عدد الوكالات الحدودية إلى ست وكالات، وتعيين هيئة الإيرادات الزامبية وكالةً رائدةً.

النافذة الإلكترونية الموحدة

حتى ديسمبر ٢٠٢٤، كانت النوافذ الإلكترونية الوطنية الموحدة لتيسير التجارة والخدمات اللوجستية قيد العمل أو في مرحلة الإعداد في ١٥ دولة من الدول الأعضاء، ألا وهي: بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وملاوي ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وقد ورد في تقارير سابقة أن الصكوك المتعلقة بالنافذة الإلكترونية الموحدة –ألا وهي الإطار القانوني، واستراتيجية التنفيذ وخريطة الطريق، واختصاصات إعداد نظام النافذة الإلكترونية الموحدة الإقليمية– قد أعدها واعتمدها الاجتماع الرابع والأربعون للمجلس الوزاري الذي تقرر فيه إعداد نظام النافذة الإلكترونية الموحدة للكوميسا استناداً إلى نظام منصة الكوميسا للربط البيني. ولا يزال العمل جارياً مع الأونكتاد بشأن طرائق إعداد نظام النافذة الإلكترونية الموحدة الإقليمية وفقاً للقرارات التي اتخذها المجلس.

أتمتة الجمارك

وقّعت الأمانة العامة اتفاق تفويض مشترك مع الأونكتاد لإعداد وتنفيذ مركز الدعم الإقليمي لميكنة إجراءات التخليص الجمركي من أجل تقديم الدعم الفني والمالي المستدام إلى الدول الأعضاء، وتوحيد ومواءمة الأنظمة لتعزيز الربط وتبادل

البيانات الإلكترونية بين الدول الأعضاء. وبموجب اتفاق التفويض المشترك، تولى الأونكتاد وضع نموذج أولي لمركز الدعم الإقليمي ومنصة ربط بيني لتبادل البيانات والوثائق. واكتمل إعداد وتثبيت وتهيئة الخوادم والبرمجيات في الأمانة العامة للكوميسا. ويجري حاليّاً العمل مع الأونكتاد من أجل التهيئة الفنية لمركز الدعم الإقليمي لميكنة إجراءات التخليص الجمركي، بدعم من خبراء فنيين في النظام الآلي للبيانات الجمركية (الآسيكودا) من الدول الأعضاء، وسوف يُنتدَب هؤلاء الخبراء للعمل في الأمانة العامة في إطار برنامج زمالة.

بوابة المعلومات التجارية الإقليمية

انتهى الأونكتاد من إعداد بوابة المعلومات التجارية الإقليمية للكوميسا، ومن المتوقع إطلاقها في عام ٢٠٢٥. وكذلك، تُجري الأمانة العامة مناقشات مع دول أعضاء مختارة لدعم عملية إعداد بوابات وطنية للمعلومات التجارية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية الإقليمية للكوميسا. وبدعم من بنك التنمية الأفريقي، أعدَّت مدغشقر بوابة وطنية للمعلومات التجارية استناداً إلى هذه المبادئ التوجيهية للكوميسا.

وفيما يلي التحديات التي أثَّرت في تنفيذ برنامج تيسير التجارة والجمارك داخل إقليم الكوميسا:

- التأخر في تخليص السلع بموجب اتفاقية التجارة الحرة للكوميسا بسبب استخدام النسخة الورقية من شهادة المنشأ. ففي بعض الحالات، تكون هناك عملية مطوّلة للتحقق من صحة النسخة الورقية للشهادة في الدول الأعضاء،
- التأخر في موافاة الأمانة العامة بالتوقيعات النموذجية ونماذج الأختام المُحدَّثة للمُوقِّعين المعتمدين للتوقيع على شهادات منشأ الكوميسا،
- عدم الاستفادة من الأفضليات التجارية للكوميسا بسبب قلة وعي المجتمع التجاري بقواعد المنشأ الخاصة بالكوميسا،
- محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج تيسير التجارة والجمارك في الكوميسا.

سُبُل المضي قدمًا

- بناء القدرات والتوعية من أجل زيادة الإقبال على شهادة المنشأ الإلكترونية.
- مراجعة قواعد المنشأ الخاصة بالكوميسا بهدف جعلها أبسط وأكثر استجابة وملاءمة للأعمال التجارية.
- استمرار توعية القطاع الخاص وتثقيفه بشأن قواعد المنشأ الخاصة بالكوميسا.
- حشد الموارد المالية لتنفيذ برامج تيسير التجارة والجمارك بالكوميسا.

١,٣ تجارة الخدمات

تُسهم تجارة الخدمات داخل الكوميسا إسهاماً كبيراً في اقتصاد الإقليم، إذ يمثل قطاع الخدمات نحو ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتعمل الكوميسا بنشاط على تحرير وتيسير تجارة الخدمات، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات والخدمات المالية وخدمات النقل والتشييد والخدمات المتعلقة بالطاقة. وقد نُفِّذ ما يلي في إطار الأنشطة المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات، خلال الفترة التي يستعرضها هذا التقرير:

١) وضع مسودة إجراءات تصحيح الجداول الزمنية وتعديلها وسحبها،

٢) الاستمرار في بناء القدرات الخاصة بالممارسات الدولية الجيدة الملموسة لتيسير التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتحليل المعلومات المطلوبة لتعزيز الإصلاحات المحلية.

ومن خلال الجهود المبذولة، تم إشراك خبير رئيسي من الأمانة العامة في تنفيذ التزامات الخدمات وفقاً للائحة تجارة الخدمات تحت بند "الالتزامات العامة"، وجداول الالتزامات المتفق عليها.

سُبُل المضي قدمًا

- توجد حاجة إلى برنامج مُخصَّص يُركِّز على تنفيذ الالتزامات والتعهدات.
- يلزم اتخاذ قرار سياسي لتوجيه تنفيذ الالتزامات من أجل تحسين التزام الدول الأعضاء تجاه تجارة الخدمات.
- وضع استراتيجية/ مصفوفة للتنفيذ لتوجيه هذه العملية.
- توجد حاجة إلى عملية تكميلية تُركِّز على مبادرات تنمية تجارة الخدمات وتعزيز صادرات الخدمات تسترشد بإطار تنشيط التجارة في الكوميسا، الذي اعتمده المجلس الوزاري في نوفمبر ٢٠٢٤.

تطورات في نظام التجارة المبسط

تقوم حالياً ثمانية (٨) من الدول الأعضاء بالكوميسا بتنفيذ نظام التجارة المبسط، وهذه الدول هي بوروندي والكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. ويقلل نظام التجارة المبسط ما يتكبده صغار التجار من تكاليف، ويزيد من سرعة عبور الحدود عن طريق استخدام مستند جمركي مبسط. وتلك العملية يدعمها إجراءات التخليص الجمركي المبسّطة. وأُرسِل موظفو مكاتب المعلومات التجارية إلى المراكز الحدودية المختارة لمساعدة صغار التجار بمعلومات عن إجراءات عبور الحدود وملء الاستمارات.

وقد أطلقت حكومتا بوروندي والكونغو الديمقراطية رسمياً تطبيق نظام التجارة المبسط في مراكزهما الحدودية المشتركة في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤. وعُقد حفل الإطلاق في مركز غاتومبا/كافيمفيرا الحدودي. وقبل الإطلاق، قامت بوروندي والكونغو الديمقراطية بتوطين نظام التجارة المبسط من خلال مرسومين وزاريين مشتركين بشأن تطبيقه، وُقعا في ٢٦ يوليو ٢٠٢٤ و١٥ أكتوبر ٢٠٢٤ على التوالي.

سُبُل المضي قدمًا

- هناك حاجة إلى إرادة سياسية أكبر لضمان الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في تنفيذ نظام التجارة المبسط.
- على البلدان غير المُنضمَّة إلى منطقة التجارة الحرة أن تنضم إليها من أجل تيسير التنفيذ الفعال لنظام التجارة المبسط في إقليم الكوميسا.

١,٤ مبادرة التجارة الصغيرة الحجم عبر الحدود

خلال الفترة قيد الاستعراض، كان من أهم إنجازات مبادرة التجارة الصغيرة الحجم عبر الحدود تيسيرُ إنشاء سوق حدودية في معبر موامي الحدودي بين زامبيا وملاوي بهدف دعم وتيسير التجارة لصغار التجار عبر الحدود. وشملت الأنشطة الإضافية التي نفذتها المبادرة ما يلي: حوار بين السياسات حول نظام التجارة المبسط، واجتماعات أصحاب المصلحة الوطنيين، وتدريب مسؤولي مكاتب المعلومات التجارية حول تزويدهم بأحدث المعلومات عن إجراءات الجمارك والهجرة، والتجارة ومسائل النوع، وأعمال إصلاح مختبر لوانغوا المصغر، وتيسير نظام المرور الحدودي الإلكتروني (e-jeton) على معبر كاسومباليسا الحدودي، وورشة عمل تدريبية لزيادة الوعي وبناء القدرات حول تيسير التجارة، وتأسيس جمعية مويالي لصغار التجار عبر الحدود، وعقد الجمعية العامة الأولى لجمعية توندوما للتجار العاملين عبر الحدود.

وفيما يلي بعض التحديات التي تم الإبلاغ عنها في مواجهة المبادرة:

- التأخير في بناء الممشى في كاسومباليسا أثَّر على إنشاء نظام المرور الإلكتروني بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا وتشغيله في الوقت المناسب؛
- كان بطء إنشاء مكونات البنية التحتية الأخرى في بعض الأسواق الحدودية يُعزى إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مثل القدرة المالية المحدودة للمقاولين، وعدم اتساق التنسيق بين الأطراف المعنية، والتأخر في الحصول على إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، والحصول على ضمانات الأداء في الوقت المناسب لتيسير سداد دفعات المقاولين واستمرار التقدم.

سُبُل المضي قدمًا

- أن ينظر شركاء التنمية في تقديم دعم إضافي للأنشطة المتعلقة ببناء قدرات جمعيات العاملين بالتجارة عبر الحدود، بما في ذلك رابطة CBT-NESA بالشرق والجنوب الأفريقي المُنشأة حديثًا.
- توثيق بعض قصص النجاح في ظل المبادرة لتعزيز ظهور الكوميسا وتأثيرها على الصعيد الوطني.
- التواصل مع حكومات البلدان المنفذة المعنية لاستكشاف فرص التمويل البديلة من أجل استكمال أعمال البناء المعلقة في المراكز الحدودية المختارة.

- عُقد اجتماع فني بين ممثلين من بوروندي والكونغو الديمقراطية، واجتماعان لتدريب المُدرِّبين على نظام التجارة المبسط.
- اكتمل إنشاء وتجهيز مكاتب المعلومات التجارية في مركز غاتومبا/ كافيمفيرا الحدودي.
- أجرى المشروع تدريباً لموظفي مكاتب المعلومات التجارية.
- نُظِّم تدريبٌ على جمع بيانات التجارة الصغيرة الحجم عبر الحدود، وأوفِدت بعثة إشرافية.
- انتهى المشروع من وضع استراتيجية التواصل الخاصة بالمشروع.
- نُظِّم الاجتماع الأول للجنة التنسيق الإقليمية المعنية بمشروع تيسير وتكامل التجارة في منطقة البحيرات العظمى.
- عقد فريق المشروع ستة اجتماعات تنسيقية مع وحدتي تنفيذ المشروع في بوروندي والكونغو الديمقراطية على الترتيب.
- أطلقت الأمانة العامة للكوميسا بالاشتراك مع بوروندي والكونغو الديمقراطية تنفيذ نظام التجارة المبسط.

- عُقدت حلقة عمل لبناء قدرات مندوبي بوروندي والكونغو الديمقراطية بشأن الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة، ورصد تلك الحواجز وإزالتها.
- جرى تيسير عقد اجتماع ثنائي بين السلطات البوروندية وسلطات الكونغو الديمقراطية لمناقشة طرائق إعادة فتح مركزَيّ بوغندا/ نياموما ومبارامبو/ روبنغا الحدوديَّين.

ويُواجِه المشروع تحدياً في إنشاء وتشغيل مكاتب المعلومات التجارية في مركزَيّ بوغاندا/ نياموما ومبارامبو الحدوديَّين اللذين ظلا مغلقين بعد تفشي كوفيد-١٩. وسعياً إلى إيجاد حل لهذه المسألة، تولّى المشروع تيسير عقد اجتماع ثنائي بين بوروندي والكونغو الديمقراطية يومي ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٢٤ في مدينة أوفيرا التابعة لمقاطعة جنوب كيفو بالكونغو الديمقراطية لمناقشة طرائق إعادة فتح المركزين الحدوديين المغلقين. وأثناء الاجتماع، اتفقت الحكومتان المعنيتان على خريطة طريق لتوجيه إعادة فتح المركزين الحدوديين.

سُبُل المضي قدمًا

- قيام حكومتيّ بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت المناسب بتنفيذ نقاط العمل المُتفق عليها في خريطة الطريق المشتركة لإعادة فتح المركزين الحدوديين المغلقين؛
- أن تعقد الأمانة العامة للكوميسا اجتماع متابعة بشأن تنفيذ خريطة الطريق المذكورة،
- استعادة الوضع الأمني لأن عمليات بناء السلام تعد من الأمور المهمة لتنفيذ المشروع بفعالية.

١,٥ تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية (الكوميسا والإياك والسادك)

عقب الحصول على التصديقات الأربعة عشر (١٤) المطلوبة لدخوله حيز النفاذ، دخل اتفاق منطقة التجارة الحرة بالثلاثية حيز النفاذ في ٢٥ يوليو ٢٠٢٤؛ حيث صدَّقت عليه الدول الأعضاء/ الشريكة التالية: أنجولا، وبوتسوانا، وبوروندي، ومصر، وإسواتيني، وكينيا، وملاوي، وليسوتو، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وناميبيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ثم شرعت الدول الأعضاء/ الشريكة في تحضيرات تفعيل الاتفاق. وواصلت أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية للثلاثية جهودها للحصول على مزيد من التصديقات، وتابعت الأمر مع تنزانيا وجيبوتي وجزر القمر وجنوب السودان التي أبلغت أنها قد بلغت مرحلة متقدمة في عملية التصديق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت التجمعات الاقتصادية الإقليمية للثلاثية في تنفيذ خطط لعقد اجتماعات الأجهزة المعنية بوضع سياسات الثلاثية من أجل بدء التبادل التجاري بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. وواصل فريق عمل الثلاثية التواصل مع شركاء التنمية مثل بنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي، وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا لتمويل البرامج في الركائز الثلاث لمواجهة التحديات التي تشمل محدودية التمويل والخبرة وبناء القدرات.

وتواجه منطقة التجارة الحرة بالثلاثية تحديات مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- نقص الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة الثلاثية بفعالية،
- تأثر تنفيذ برنامج عمل الثلاثية بقيود القدرات البشرية والفنية؛ ولا سيما على مستوى أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وعلى مستوى الدول الأعضاء أيضاً،
- بطء التقدم في إنشاء الهياكل المؤسسية لإدارة شؤون منطقة التجارة الحرة بالثلاثية وأنشطتها. فالتجمعات الاقتصادية الإقليمية حاليّاً تُنسِّق أنشطة الثلاثية بالتناوب.

سُبُل المضي قدمًا

- ❖ يلزم بذل جهود متضافرة لمشاركة شركاء التنمية في دعم استراتيجية الثلاثية لحشد الموارد.
- ❖ ينبغي لفريق عمل الثلاثية أن يُسرِّع وتيرة المتابعة مع بنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية والأونكتاد والبنك الدولي وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي وغيرهم من شركاء التنمية لضمان تمويل شتى برامج الثلاثية وأنشطتها.
- ❖ ينبغي أن تدعم الإرادة السياسية تنفيذ الثلاثية بوصفها عنصراً مُكمِّلًا لتعجيل التكامل القاري.

١,٦ بحوث السياسات الاقتصادية والتجارية

المنتدى السنوي للبحوث

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد منتدى الكوميسا السنوي للبحوث الحادي عشر تحت شعار: «تعزيز التكامل الاقتصادي والشمولية في الكوميسا من خلال إضافة القيمة والاستثمارات الخضراء والسياحة». وضمَّ المنتدى صناع السياسات والأكاديميين والمفكرين وممثلي القطاع الخاص؛ حيث يسّر المنتدى لهم تقديم التعقيبات بشأن الأوراق البحثية، وللمشاركة في حوار بشأن القضايا المستجدة في التجارة والتكامل الإقليمي.

وعُرضت الأوراق البحثية التالية في المنتدى.

- تقييم الجدوى الاقتصادية لإنتاج الطاقة المتجددة والسماد العضوي من مخلفات الطعام الناتجة عن قطاع الضيافة في زيمبابوي
- التنويع الاقتصادي واستنزاف الموارد الطبيعية في الكوميسا
- تحديد المنتجات المستوردة التي يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر في الكوميسا
- قطاع السفر والسياحة في الكوميسا: من منظور نموذج العامل الماسي
- قابلية قطاع السياحة في الكوميسا للتأثر بتغير المناخ وقدرته على التكيف معه
- مُحدِّدات الطلب على السياحة في إقليم الكوميسا
- تعزيز التكامل الإقليمي المستدام: الأدوار التكاملية لإصلاحات العمل غير المدفوع الأجر وتدريب النساء والشباب على ريادة الأعمال في الكوميسا. حالتا زيمبابوي والكونغو الديمقراطية
- التمويل المناخي في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

الدراسات البحثية

أُجريت الدراسات التالية.

- حالة النقل واللوجستيات في الكوميسا – الآثار الواقعة على التجارة فيما بين بلدان الإقليم
- أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الكوميسا
- تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لجائحة كوفيد-١٩ في إقليم الكوميسا: تحليل التوازن العام القابل للحساب
- إعداد استراتيجية الكوميسا لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
- نشر المجلدين ١١ و١٢ من "قضايا رئيسية بشأن التكامل الإقليمي"

التدريب وبناء القدرات

تعكف الكوميسا على دعم برنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي، وقد نُفِّذت الأنشطة التالية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير:

- تخرَّج أحد عشر طالباً من جامعة موريشيوس وجامعة كينياتا بدرجة الماجستير في التكامل الإقليمي؛
- جرى تيسير الاشتراك في المجلات الإلكترونية والكتب الإلكترونية لبرنامج درجة الماجستير ليستخدمها الطلاب والمحاضرون.

التحديات

- عدم وجود أموال كافية للاضطلاع بأنشطة البحث وبناء القدرات.

سُبُل المضي قدماً

حشد الموارد لدعم البحوث وبناء القدرات في المسائل المتعلقة بالتجارة، ودعم المنح الدراسية لدراسة الماجستير، وجوائز الابتكار.

١,٧ برنامج الكوميسا للحوكمة والسلم والأمن

اتخذ مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا في عام ١٩٩٩ قراراً بعد التداول بضرورة عمل على الكوميسا معالجة مسألة السلم والأمن لتسهيل التكامل الإقليمي والتنمية. وقد كلفت القمة بناءً على ذلك وزراء الخارجية في الكوميسا بالإشراف على ومناقشة قضايا السلم والأمن بما يتماشى مع أحكام وأهداف معاهدة الكوميسا وأهداف السوق المشتركة. وقد اشتملت المداخلات التي قدت في ظل البرنامج على منع الصراعات وتعزيز الديمقراطية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات وتغير المناخ والشباب والسلم والأمن.

الإنذار المبكر

من خلال هيكل السلم والأمن في أفريقيا، واصل برنامج الحوكمة والسلم والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض نشر منهجية تقييم الهشاشة الهيكلية على الدول الأعضاء وفي ٢٠٢٤، عقدت دولتان عضوان؛ وهما بوروندي ورواندا، مشاوراتهما الوطنية التي شملت أصحاب المصلحة المتعددين، حيث نُشرت تقارير الإنذار المبكر لتقييم الهشاشة الهيكلية التي تُحدد عوامل الهشاشة الهيكلية المتوقعة وعوامل المرونة على أصحاب المصلحة. وبذلك، يصل إجمالي عدد الدول الأعضاء في الإقليم التي استعرضت تقارير الإنذار المبكر لتقييم الضعف الهيكلي والقدرة على الصمود الخاصة بها، وأنشأت هيكل استجابة على شكل مكاتب وطنية لتقييم الضعف الهيكلي والقدرة على الصمود، إلى عشر دول. كما شرعت الكوميسا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، في عملية تنفيذ التقييم الشامل والتشاركي للضعف الهيكلي والقدرة على الصمود في البلاد واستراتيجية التخفيف من آثار الضعف الهيكلي في البلاد لملاوي وكينيا. ونظام تقييم المخاطر الهيكلية والقدرة على الصمود هو عملية تقييم ذاتي طوعية وضعها الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويتمثل هدف هذه العملية في تحديد نقاط الضعف الهيكلية الخاصة بكل بلد وتعزيز المرونة الحالية ووضع استراتيجيات للتخفيف من آثارها. علاوة على ذلك، بُذلت الجهود لتعزيز معارف وقدرات الدول الأعضاء في فهم وتقدير منهجية تقييم الأثر الاستراتيجي لشبكة الانذار المبكر بالكوميسا وإطار العمل القاري للوقاية من النزاعات الهيكلية. واستفاد من التدريب واحد وثلاثون (٣١) مندوباً من كينيا وملاوي وزامبيا وسيشيل وبوروندي

مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب

تعمل تدخلات الكوميسا التي تركز على بناء قدرات وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون على دعم الدول الأعضاء في مراجعة القوانين والسياسات والتعاون مع شركاء جدد ونظمت الكوميسا، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تدريباً إقليمياً للقضاة والنواب العموم حول التحقيق والملاحقة القضائية والفصل في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، نظمت الكوميسا بالتعاون مع مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق وجنوب أفريقيا تدريباً داخلياً للمقيمين في هيئات إنفاذ القانون في إريتريا استعداداً لتقييم إريتريا في إطار مجموعة العمل المالي. تم توسيع نطاق بناء القدرات الإضافية لمسؤولي وحدة الاستخبارات المالية في المنطقة لتعزيز تحليلاتهم الاستراتيجية وفعاليتهم التشغيلية لتحديد الجرائم المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، دعمت الكوميسا التقييم الوطني الثاني للمخاطر في زامبيا بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد نقاط الضعف المحتملة والقدرة على التكيف في البلاد والامتثال لإطار العمل القائم على المخاطر في مجموعة العمل المالي. ونظمت الكوميسا بالشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تدريباً إقليمياً لمراكز مكافحة الإرهاب الوطنية لبناء قدراتها في معالجة الإرهاب والتطرف العنيف وتعزيز القدرات وتبادل المعرفة بين مراكز مكافحة الإرهاب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. علاوة على ذلك، تم تنظيم زيارات تبادلية بين مراكز مكافحة المخدرات الوطنية في زامبيا وأوغندا، ومراكز مكافحة المخدرات الوطنية في ملاوي وكينيا. وهدفت هذه الزيارات إلى تيسير التعلم بين الأقران وتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات بين هذه المراكز الوطنية.

العلاقة بين تغير المناخ والسلم والأمن

أصبح فهم المخاطر المتعلقة بالمناخ والاستجابة لها أولوية استراتيجية للكوميسا، وذلك بسبب إدراك أن قضايا تغير المناخ قد تؤدي إلى اندلاع الصراعات. وفي هذا السياق، قامت الكوميسا بتلخيص تقارير دراسات المجموعات الخمس حول العلاقة بين تغير المناخ والسلم والأمن، والتي أُجريت عام ٢٠٢٣. وشملت دراسات التجمعات ما يلي من تجمعات: تجمع القرن الأفريقي، وتجمع الجزر، وتجمع المناطق الاستوائية، وتجمع الجنوب الأفريقي، وتجمع الشمال الأفريقي. ونتج عن التقرير المُجمّع خطة عمل برمجية لتفعيل التوصيات المُستمدة من تقارير المجموعات. وتسلط خطة العمل البرامجية الضوء على آليات المرونة والتكيف مع تغير المناخ وتحدد مسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة في مختلف المجموعات لتعزيز تدابير التخفيف. ويسلط التقرير الموحد الضوء أيضاً على أفضل الممارسات التي يمكن لكيانات بناء السلام، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية والسلطات المحلية، تطبيقها في معالجة وتخفيف وحل النزاعات الناجمة عن تغير المناخ في المنطقة. وركزت الورشة أيضاً على استخدام دليل الكوميسا للوساطة في الصراعات المتعلقة بالموارد الطبيعية. وبناءً على هذه العملية، فقد تم تزويد ١٣٩ من صانعي السلام المحليين خلال الفترة قيد الاستعراض بالمهارات اللازمة لمعالجة وإدارة النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

مراقبة الانتخابات

إدراكاً لأهمية الانتخابات في ترسيخ الديمقراطية في الإقليم، قامت الكوميسا بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي بمراقبة الانتخابات في جمهورية رواندا في يوليو ٢٠٢٤؛ حيث تتوافق مشاركة الكوميسا في مراقبة الانتخابات في دولها الأعضاء مع أحكام المادة ٦ (ح) من معاهدة الكوميسا التي تلزم جميع الدول الأعضاء بالكوميسا بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. وتُعدّ الانتخابات الديمقراطية الموثوقة والشرعية أساساً للسلم والأمن والاستقرار المستدامين في الإقليم ويؤدى توفر الديمقراطية في إقليم الكوميسا إلى تهيئة البيئةً المواتيةً للاستثمار الأجنبي والمحلي، مما يؤدي إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية والتنمية لشعوبها. وتمت مراقبة الانتخابات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمراقبة الانتخابات في الكوميسا والميثاق الأفريقي لعام ٢٠٠٧ بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وإعلان منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٢ بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا وأجندة ٢٠٦٣. وقد قدمت البعثة المشتركة توصيات بشأن مجالات التحسين في إجراء الانتخابات المستقبلية، تهدف إلى تحسين العمليات الانتخابية وتعزيز الديمقراطية في الإقليم.

أجندة الشباب للسلم والأمن

تم إحراز التقدمُ في إضفاء الطابع المؤسسي على أجندة الشباب والسلم والأمن وعلى وجه التحديد فقد صدقت أجهزة صنع السياسات على المبادئ التوجيهية لإنشاء المجالس الوطنية للشباب واعتمدتها. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز هذه المجالس في الإقليم. ولتعزيز مشاركة الشباب في أجندة الشباب والسلم والأمن، نظمت الكوميسا مؤتمراً وزارياً رفيع المستوى بالتعاون مع حكومة مدغشقر والشركاء في ديسمبر ٢٠٢٤، في أنتاناناريفو، مدغشقر. وركز المؤتمر على تعزيز مشاركة الشباب

في أجندة السلم والأمن في جميع أنحاء الدول الجزرية وبشكل أكثر تحديداً، دور الحكومات والاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في تعزيز أجندة الشباب والسلم والأمن في الدول الجزرية. بالإضافة إلى ذلك، نظمت الكوميسا بالتعاون مع حكومة بوروندي والشركاء المؤتمر الإقليمي الثالث لبناء القدرات للمجالس الوطنية للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والمنظمات التي تركز على الشباب بشأن تنفيذ «مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات صوت البنادق. وقد تمثل الهدف من انعقاد الورشة في تعزيز فهم الشباب لأجندة الشباب والسلم والأمن وتوفير منصة لتعبئة المجالس الوطنية للشباب والمنظمات الشبابية لاتخاذ إجراءات رئيسية لتسريع تنفيذ مبادرة إسكات صوت البنادق بالإضافة إلى تسريع إعداد خطط العمل الوطنية بشأن السلم والأمن للشباب في إقليم الشرق الأفريقي.

الأطفال المتأثرون بالنزاعات المسلحة

واصلت الكوميسا إعطاء الأولوية لقضايا الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في المنطقة وأعدت الكوميسا ثلاث وثائق توجيهية للسياسات، وهي:

١) استراتيجية الكوميسا بشأن الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة،

٢) مذكرة إرشادية فنية للدول المُساهمة بقوات عسكرية وشرطية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة في إقليم الكوميسا،

٣) مذكرات إرشادية بشأن مشاركة الأطفال في إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات.

وتهدف هذه الوثائق إلى توجيه المبادرات الإقليمية وتوفير إطار لتنفيذ البرامج الفعالة بشأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وتوفر وثائق السياسات الإرشاد للدول الأعضاء بشكل أكبر في تنفيذ قضايا الأطفال والنزاع المسلح والتعامل معها.

والنتيجة المرجوة هي أن تسترشد جميع مبادرات الأطفال والنزاع المسلح في الإقليم بهذه الوثائق بهدف تفادي التدخلات غير المدروسة من قِبل الجهات الإقليمية المسؤولة عن حقوق الطفل.

إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات

فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات، كان من أهم الإنجازات إنشاء لجنة حدودية مشتركة رسمية في منطقة كيبوشي الحدودية بين الكونغو الديمقراطية وجمهورية زامبيا، بالإضافة إلى الانتهاء من دراسة تقييم أثر برنامج "التجارة من أجل السلام". وسيتم التصديق على التقرير في ٢٠٢٥.

٢. التكامل / الربط المادي

تهدف هذه الركيزة إلى الحد من الحواجز التجارية وتعزيز الربط الإقليمي من خلال تطوير البنية التحتية المادية والربط المادي. وذلك يشمل برامج النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، مع التركيز على مواءمة السياسات واللوائح. علاوة على ذلك، يتناول البرنامج التحديات اللوجستية من أجل تحسين البنية التحتية الحدودية وتدفقات التجارة عبر الحدود. ويعد تعزيز تطوير البنية التحتية الاقتصادية أمراً محورياً لتحقيق الأهداف الأوسع للكوميسا في مجال التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي.

وقد ركزت الأمانة العامة على ما يلي:

- **برنامج تعجيل فرص الاستفادة من الطاقة المُستدامة والنظيفة (آسينت):** الانتقال من مراحل التخطيط إلى التنفيذ النشط، والتأكد من أن البرنامج يبدأ في تحقيق نتائج ملموسة في توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة.
- **الأنشطة البيئية لمشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية:** ضمان التزام المشاريع الممولة ضمن إطار المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية بالمعايير البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة.
- **تنظيم الكهرباء (رابطة الرايريسا):** إنشاء مشهد تنظيمي متسق لتيسير التجارة والاستثمار في الكهرباء عبر الحدود.
- **التطورات في قطاع النقل:** التركيز على تعزيز البنية الأساسية للنقل من خلال مبادرات متعددة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين إدارة الممرات ودعم تطوير قطاع النقل الجوي في جميع أنحاء إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهادئ، واستكشاف فرص النقل البحري والنهري.
- **الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التركيز على خلق بيئة تمكين من خلال إصلاحات السياسات واللوائح التنظيمية عن طريق تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة وبيئة التمكين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكذلك، فقد اشتملت الجهود على تدعيم الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية والابتكار وتعزيز الأمن السيبرانيز

- **التحول الرقمي الشامل للشرق والجنوب الأفريقي:** يهدف هذا المشروع، الذي يموله البنك الدولي بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي، إلى بناء نطاق عريض (برودباند) بأسعار معقولة، وتطوير منصات بيانات موثوقة، وتمكين النمو القائم على الرقمنة في القطاعات المستهدفة.

٢,١ برنامج الطاقة

برنامج التعجيل بالتحول إلى الاستفادة من الطاقة المُستدامة والنظيفة (آسينت)

يهدف برنامج آسينت، وهو مبادرة بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي، إلى توفير الكهرباء لعدد ١٠٠ مليون شخص في الشرق والجنوب الأفريقي، حيث تنفذ الكوميسا برنامجاً إقليمياً للمساعدة الفنية بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي. ولقد أُطلق المشروع بشكل مشترك في يونيو ٢٠٢٤؛ حيث وقعت أربع دول؛ هي رواندا والصومال وساوتومي وتنزانيا اتفاقيات للمشاركة في البرنامج. ويشمل التقدم الرئيسي تصميم مرفق إعداد المشاريع لمساعدة البلدان على تطوير مشاريع قابلة للتمويل وإنشاء منصة بروسبيكت الرقمية للرصد والإبلاغ والتحقق، لتتبع النتائج وتيسير تحقيق الدخل من أرصدة الكربون. ومن المتوقع أن تدخل المنصة الخدمة في أوائل عام ٢٠٢٥.

وتشتمل التحديات التي يواجهها تنفيذ البرنامج على بطء استجابة الدول الأعضاء ومشاكل الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة. وبالنظر إلى عام ٢٠٢٥، فسينصب تركيز البرنامج على إقرار الأطر القانونية وإطلاق إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومرافق الدعم وتفعيل منصة بروسبكت للرصد والابلاغ والتحقق لتعزيز الوصول إلى الطاقة وتكامل التقنيات الذكية مناخياً في جميع أنحاء الإقليم.

مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية

يهدف مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية، الممول من البنك الدولي، إلى توسيع نطاق التمويل الطويل الأجل للشركات الخاصة في قطاعات البنية التحتية المُختارة في الشرق والجنوب الأفريقي. ولقد سجل تنفيذ مشروع مرفق تمويل البنية التحتية الإقليمي في عام ٢٠٢٤ تقدماً مُرضياً في مبادرات متعددة. وتشمل الإنجازات الرئيسية إنشاء وتشغيل نظام تسجيل منتجات الطاقة الشمسية في زيمبابوي ودعم ملاوي في اعتماد وتطبيق معايير الطاقة الشمسية وتوفير التدريب على تحديد التعريفات في الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وساهم المشروع في تحديث سياسات الطاقة في زيمبابوي ودعم جنوب السودان، على الرغم من التأخيرات الإدارية، بالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق إنجازات بارزة في وضع المبادئ التوجيهية والقوانين الإقليمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مواءمة اللوائح التنظيمية للكهرباء (رابطة الرايريسا)

الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي (رابطة الرايريسا) هي وكالة متخصصة تابعة للكوميسا؛ أُنشئت لتعزيز التكامل الإقليمي والاستثمار في قطاع الطاقة من خلال مواءمة الأطر التنظيمية بين الدول الأعضاء.

٢,٢ تطورات قطاع النقل

في ٢٠٢٤، ركزت الأمانة العامة على تعزيز البنية التحتية المتقدمة للنقل من خلال مبادرات متعددة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين إدارة الممرات ودعم تطوير قطاع النقل الجوي في جميع أنحاء إقليم الشرق والجنوب الأفريقي والمحيط الهادئ واستكشاف فرص النقل البحري والنهري. واشتملت الإنجازات الرئيسية على إنشاء مؤسسات لإدارة الممرات في جيبوتي وبورسودان، وإجراء حملات توعية بشأن السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، واستكمال دراسة الجدوى لخط الشحن الذي يربط بين دول الكوميسا الجزرية وإنشاء طريق ملاحي بين النيل والبحر الأبيض المتوسط يؤدي إلى تعزيز التجارة الإقليمية وخفض التكاليف وتعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي. وكذلك، تمت صياغة المرحلة الثانية من برنامج تيسير النقل والعبور في الثلاثية، مما يدعم مواءمة قوانين واتفاقيات النقل عبر الحدود.

٢,٣ الاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ركزت الكوميسا على الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي، مع التركيز على خلق البيئة المواتية من خلال الإصلاحات السياسية والتنظيمية وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتعزيز المهارات الرقمية والابتكار وتعزيز الأمن السيبراني.

تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز الإقليم تقدماً ملحوظاً من خلال تنفيذ برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ركز على تطوير سياسات التجوال، والربط البيني، والوصول المفتوح، والتعاون في مجال النطاق العريض (برودباند)، وجهود بناء القدرات. كما أُجريت عمليات تدقيق للتأكد من قوة الحوكمة والإدارة المالية.

التحول الرقمي الشامل للشرق والجنوب الأفريقي

يهدف مشروع التحول الرقمي الشامل للشرق والجنوب الأفريقي الممول من البنك الدولي بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي، إلى بناء نطاق عريض بأسعار معقولة وإنشاء منصات البيانات الموثوقة وتمكين النمو الرقمي في القطاعات المستهدفة. وبشكل عام، يؤكد المشروع على الجهود الجارية لتعزيز اقتصاد رقمي أكثر شمولاً وأماناً وإبداعاً في جميع أنحاء الشرق والجنوب الأفريقي. وتشمل المرحلة الأولى من النهج البرامجي متعدد المراحل أربع عمليات للكوميسا والكونغو الديمقراطية وأنجولا وملاوي. ويكمن الهدف من البدء في المرحلة الأولى من مشروع التحول الرقمي الشامل للشرق والجنوب الأفريقي مع الكوميسا في ضمان توفر القيادة من مجموعة اقتصادية إقليمية مناسبة للتنسيق الإقليمي ووضع الأسس الرئيسية وآلية للتعلم من أجل التنفيذ الإقليمي. وسوف يستفيد الإقليم من هذا المشروع على النحو التالي:

- سوف يحصل ١٨٠ مليون شخص على إمكانية وصول جديدة أو مُحسنة إلى اتصال الإنترنت،

- سوف يستفيد ١٠٠ مليون شخص، بما في ذلك اللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة، من الهويات الرقمية والتقنيات التي يمكن الوصول إليها،
- من المتوقع أن يستفيد أكثر من ١٠٠ مليون شخص من الخدمات الرقمية ومنصات توليد الدخل،
- سيكون ما لا يقل عن ٥٠٪ من جميع المستفيدين من السيدات،
- يستفيد مزودو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (على سبيل المثال، مشغلو الهاتف المحمول ومقدمو خدمات الإنترنت ومقدمو الخدمات السحابية) من فرص البنية التحتية والمشتريات،
- سوف تحصل الشركات الناشئة ومراكز ريادة الأعمال على المساعدة الفنية ودعم المنح،
- سوف تتمكن الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من الوصول إلى الإنترنت والخدمات المالية الرقمية والأجهزة الذكية والتدريب على المهارات،
- سوف تستفيد الشركات الرقمية من الوصول إلى أسواق إقليمية أكبر،
- سوف تتلقى الوزارات والهيئات والأجهزة التنظيمية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة والخدمات المالية الرقمية وحماية البيانات الدعمَ الفني والمالي،
- سوف تستفيد المؤسسات العامة غير المترابطة، بما في ذلك المدارس والعيادات والمكاتب الحكومية، من البنية التحتية الجديدة.

٣. التكامل الإنتاجي

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز تنمية الزراعة والصناعات التنافسية المُستدامة والمُربحة التي تساهم في الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لإقليم الكوميسا.

ولقد انصبّ تركيز الأمانة العامة على ما يلي:

- **برنامج الكوميسا للزراعة:** دعم الإنتاج الغذائي المستدام وضمان الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تنفيذ البرامج بما في ذلك برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، ونظم بيانات الأغذية الزراعية، وتنمية الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك.
- **الاقتصاد الأزرق:** بهدف تحقيق التقدم في القطاعات البحرية وقطاع مصايد الأسماك وقطاع السياحة في الإقليم.
- **تدعيم التصنيع:** ضمان تدعيم توطين وتنفيذ الأطر الإقليمية الرامية إلى تدعيم التصنيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول الأعضاء.
- **تنشيط الاستثمار:** التركيز على تعزيز مبادرات الاستثمار الإقليمي وتنمية الأعمال بما في ذلك تطوير المبادئ التوجيهية من أجل تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومراجعة نموذج اتفاقية الكوميسا لتجنب الازدواج الضريبي واتفاقية الاستثمار المشترك للكوميسا.

- **معايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية:** التركيز على تعزيز نظام مختبرات الكوميسا المرجعية، وصحة النبات وسلامة الأغذية، والبنية الأساسية الإقليمية للقياس، وتعزيز تنفيذ اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتعزيز التجارة البينية داخل الإقليم في السلع الزراعية.
- **برنامج تغير المناخ:** مع التركيز الأساسي على دعم الدول الأعضاء في مراجعات المساهمات المحددة وطنياً، والمساعدة في مفاوضات تغير المناخ، وتعزيز بناء القدرة على الصمود.

٣,١ برنامج الزراعة في الكوميسا

أحرزت أمانة الكوميسا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ التدخلات المخطط لها في إطار أجندتها المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية الأفريقية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وشركاء آخرين، عززت الأمانة العامة تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. تم تقديم الدعم الفني وبناء القدرات إلى جزر القمر وزامبيا وسيشيل وإريتريا بهدف صياغة وتنفيذ خططها الوطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي. علاوة على ذلك، شاركت الأمانة العامة في تنظيم مشاورات إقليمية مع أصحاب المصلحة، مما ساهم في تطوير استراتيجية وخطة عمل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا لما بعد ملابو (٢٠٢٦ – ٢٠٣٥)، والتي اعتمدتها اللجنة الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في أكتوبر ٢٠٢٤. وتمثل هذه الاستراتيجية الجديدة تحولاً من النمو المُستند إلى الزراعة إلى نهج شامل لأنظمة الأغذية الزراعية، مع ستة أهداف استراتيجية هي: تكثيف الإنتاج الغذائي المُستدام والتجارة، زيادة الاستثمارات والتمويل؛ ضمان الأمن الغذائي والتغذوي؛ تعزيز سبل العيش الشاملة والمنصفة؛ تعزيز القدرة على الصمود؛ وتعزيز الحوكمة.

علاوة على ذلك، أعدت الكوميسا موجزاً للسياسات الإقليمية استناداً إلى تقرير المراجعة الثنائية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لعام ٢٠٢٣ (الرابع) وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، كشف التقرير أن أياً من الدول الأعضاء بالكوميسا لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف ملابو بحلول ٢٠٢٥، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع والحد من الفقر والتجارة الزراعية البينية في أفريقيا. وقد قدمت الورقة توصيات سياسية استراتيجية تركز على زيادة الاستثمارات المالية وتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية وتعزيز مشاركة الشباب والنساء والقطاع الخاص، مع معالجة الحواجز التجارية لتعزيز التكامل الإقليمي.

وفيما يتعلق بتعزيز أنظمة بيانات الأغذية الزراعية، تقدمت الأمانة العامة في إعداد وتنفيذ مبادرة رائدة لميزانية الأغذية الإقليمية. وشملت الإنجازات الرئيسية إنشاء هيكل للحوكمة وإنشاء أداة لميزانية الأغذية الإقليمية والتحليلات والتنسيق بين أصحاب المصلحة وتحديد مصادر البيانات وإطلاق الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق للمنصة. وقد كشف التقييم النهائي عن اعتماد واسع النطاق من جانب أصحاب المصلحة، حيث تستخدم الحكومات الأداة في تجارة الأغذية وتخطيط السياسات ويطبقها ممثلو القطاع الخاص في صنع القرارات المتعلقة بالأعمال التجارية. وهدفت المرحلة الأولى من مبادرة ميزانية الأغذية الإقليمية إلى المساهمة في الأمن الغذائي والتجارة الإقليمية وتحسين سبل العيش وبناءً على هذا النجاح، تم تطوير وتمويل المرحلة الثانية من المبادرة، المعنونة "تعزيز أنظمة توليد ونشر البيانات والمعلومات

الزراعية والغذائية"، بهدف توسيع نطاق التغطية لتشمل دولاً أعضاءً إضافية وسلعاً جديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة. وعقب إطلاق المرحلة الثانية، نظمت الأمانة العامة حواراً إقليمياً حول سياسات القطاعين العام والخاص، مستعينةً بتحليلات برنامج ميزانية الأغذية الإقليمية. وتناول الحوار تحديات رئيسية، مثل حظر التصدير وقابلية التنبؤ بالتجارة ومعايير سلامة الأغذية ومشاركة الشباب، كما أتاح منصةً للتواصل بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وصانعي السياسات إضافةً إلى ذلك، شاركت الأمانة العامة في حوار إقليمي رفيع المستوى حول سياسات البذور في لوساكا، زامبيا، حيث ساهمت في مناقشاتٍ حول معالجة معوقات السياسات في تجارة البذور ومواءمتها.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، انتهت الأمانة العامة من وضع استراتيجية إقليمية لتطوير الري وإدارة المياه الزراعية، إلى جانب إرشادات فنية لإنشاء وإدارة احتياطيات غذائية استراتيجية ونظراً لقيود الميزانية فقد اقتصر الدعم الفني لتوطين الإنتاج الزراعي على ملاوي ولا تزال جهود التوطين الأوسع نطاقاً في انتظار موافقة اللجنة القطاعية والمجلس الوزاري للكوميسا على الاستراتيجية. وبهدف تعبئة الموارد الفنية والمالية، شاركت الأمانة العامة في إعداد مقترحين لمشروعين إقليميين هما: مبادرة بقيمة ٢٢ مليون دولار أمريكي لبناء أنظمة غذائية زراعية مرنة وشاملة في إطار مرفق دعم التحول التابع للبنك الأفريقي للتنمية (دعوة ٢٠٢٤)، ومشروع بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي لتعزيز ممرات التجارة في الاقتصاد الأزرق وسلاسل قيمة الأسماك المرنة في إطار دعوة المنفعة العامة الإقليمية للبنك الأفريقي للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع برنامج الاقتصاد الأزرق، أبرمت

الأمانة العامة إطارا للشراكة مع جامعة مانيتوبا لتعزيز سلاسل قيمة الأسماك المجففة التنافسية والشاملة بهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. ويجري حالياً إعداد مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الشراكة كما دعمت الأمانة العامة صياغة مذكرة تفاهم مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تُركز على سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز الطاقة الخضراء والزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ. علاوة على ذلك، وُقعت مذكرة تفاهم مع أكاديميا ٢٠٦٣ لتعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء في مجال وضع السياسات القائمة على الأدلة وتحليل البيانات، بهدف تحسين الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة التنافسية للأسواق الإقليمية.

تنمية الثروة الحيوانية والسمكية

يتعاون برنامج تنمية الثروة الحيوانية بفعالية مع هيئات الإنتاج الحيواني والبيطري في الدول الأعضاء بالكوميسا، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات العالمية، بما في ذلك المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتهدف هذه الشراكات إلى تعزيز الإنتاج الحيواني وإنتاجيته وتجارة المنتجات الحيوانية وقد أنجز برنامج مصايد الأسماك والثروة الحيوانية الأنشطة التالية بنجاح:

برنامج الثروة الحيوانية

حقق البرنامج تقدماً ملحوظاً في تحسين إنتاج وتجارة الثروة الحيوانية ومن أبرز إنجازاته تعزيز مشاركة القطاع الخاص، لاسيما صغار ومتوسطي منتجي الثروة الحيوانية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة وقد اجتمع ممثلون عن عشر دول أعضاء في الكوميسا في نيروبي، كينيا في اجتماع تشاوري استغرق ثلاثة أيام، نتج عنه اتفاق لتعزيز قدرات المنتجين ومنظماتهم والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة، بما يعزز القدرة التنافسية والقيمة المُضافة والوصول إلى الأسواق. ومن المبادرات الرئيسية الأخرى، زيارة تبادل الخبرات إلى معرض كينيا للحوم؛ حيث تم تيسير عقد صفقات بين الشركات. وأتاحت هذه الزيارة للمشاركين تحديد التحديات والمجالات التي تتطلب بناء القدرات لتعزيز القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق. وقد ركز البرنامج على تحسين مرونة أنظمة الإنتاج الرعوية المعرضة للجفاف والصراع على الموارد وأدت الشراكة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية إلى إنشاء منصة تطوير الأسواق الرعوية الأفريقي. وخلال اجتماع المنصة الذي عُقد في نيروبي، طُرحت مجموعة من المبادرات، بما في ذلك أدوات تيسير التجارة وتعزيز أنظمة تسويق الثروة الحيوانية المتكاملة.

تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية للألبان والدواجن والحيوانات الحية واللحوم

في الاجتماع السادس عشر الخاص بأفريقيا الذي نظمه المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية بالشراكة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ناقش المشاركون تأثير الأمراض المتوطنة على إنتاج الثروة الحيوانية وإنتاجيتها، مع التركيز على إنتاج الألبان والدواجن والمجترات الصغيرة ولحوم البقر. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في التوصل إلى اتفاق على إدخال الحد الأدنى لأسعار بوابة المزرعة لمنتجي الحليب من أجل حمايتهم من تقلب الأسعار، إلى جانب الاستفادة من الدروس

المُستقاة من تجربة كينيا. وكذلك، تناول الاجتماع أيضاً التحديات التي يواجهها قطاع الدواجن، مثل محدودية مزارع تربية الدواجن في الإقليم، وشدد على ضرورة الاستثمار في مرافق وتقنيات تجهيز الدواجن وسلط النقاش حول سلسلة قيمة اللحوم والحيوانات الحية الضوء على أهمية مزارع التسمين الحجرية وتفتيش الدول المستوردة للمسالخ لضمان سلامة صادرات الحيوانات الحية.

تعزيز صحة الحيوان للسيطرة على الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

اتخذ البرنامج خطواتٍ هامة في تعزيز إدارة صحة الحيوان لدعم الوصول إلى أسواق التصدير وقام بالشراكة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان، بتنظيم اجتماع في لوساكا، زامبيا، لتقييم حالة التهاب البلعوم الرئوي البقري المعدي، وهو مرض حيواني كبير عابر للحدود في الجنوب الأفريقي. وكذلك، قدم البرنامج الدعم لمدغشقر بهدف تقييم الأداء في خدماتها

البيطرية، مع التركيز على الخدمات الإكلينيكية وخدمات الصحة والصحة النباتية والمعملية على المستويين الوطني والإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، كان للبرنامج دورٌ فعّال في مكافحة الأمراض الحيوانية الأخرى العابرة للحدود من خلال الإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود وقدمت الكوميسا الدعم للدول الأعضاء بهدف الإبلاغ عن تفشي الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وقامت بتيسير إجراءات المكافحة عند الضرورة. وكذلك شارك البرنامج في الجمعية العامة الحادية والتسعين للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، حيث تم عرض المواقف الأفريقية بشأن معايير صحة الحيوان وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الكوميسا والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

٣,٢ الاقتصاد الأزرق

حقق برنامج الاقتصاد الأزرق تقدماً ملحوظاً في تطوير قطاعات النقل البحري ومصايد الأسماك والسياحة في الإقليم، ومن أهم إنجازاته خلال الفترة قيد الاستعراض وضع إطار سياسات الكوميسا واستراتيجية إصلاح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بدعم من المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية السمكية بالاتحاد الأفريقي. وتُعد استراتيجية إصلاح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمثابة نموذج للإدارة والتنمية المُستدامة لهذه القطاعات، وقد أقرّتها ١٨ دولة عضواً في اجتماع عُقد في سبتمبر ٢٠٢٤ في كمبالا بأوغندا. وتُبذل الجهود الحثيثة لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها، حيث تلقت خمس (٥) دول أعضاء الدعم بالفعل.

وبالتعاون مع جامعة برمنغهام، تم الانتهاء من إعداد تقرير فني عن حالة إدارة مصايد الأسماك التعاونية والمجتمعية في إقليم الكوميسا، وتم استكماله والمصادقة عليه من ١٨ دولة عضو في أغسطس ٢٠٢٤. ويقترح التقرير توصيات من أجل التنفيذ الفعال للإدارة المشتركة لأداة إدارة مصايد الأسماك في الإقليم.

كذلك، قدم برنامج إيكوفيش الدعم بهدف إجراء تدريب إقليمي على مهارات التواصل لرفع مستوى الوعي بأهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مما أسفر عن نشر العديد من المقالات من قِبل الصحفيين في جميع أنحاء الإقليم وتم تنفيذ أنشطة تجريبية في أربع دول أعضاء، وتم تبادل الدروس المستفادة من خلال ورشة عمل إقليمية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذت الكوميسا بفعالية آلية إصلاح مصايد الأسماك الأفريقية لتعزيز اعتماد الإصلاحات التي تهدف إلى تحويل مصايد الأسماك في أفريقيا إلى ممارسات مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ البرنامج فروعاً نَسَويِّة إقليمية لدعم النساء والشباب في قطاع مصايد الأسماك، حيث أن أكثر من ٦٠٪ من تجار الأسماك هم من النساء. تم من خلال المبادرات في أوغندا وحدود بوسيا في كينيا، تدريب أكثر من ٢٠٠ امرأة وشاب على ضمان جودة الأسماك وسلامتها لتيسير الوصول إلى الأسواق.

وبالتعاون مع مركز الخدمات الإقليمية لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت الكوميسا الدعم الفني لمشروعين قصيري الأجل ضمن تحدي ابتكار المحيطات، وقد نُفِّذا بنجاح خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠٢٤ في كينيا، مع التركيز على مصائد الأسماك، وكذلك في مدغشقر، بالتركيز على السياحة الزرقاء. وتهدف هذه الابتكارات إلى ابتكار ونشر تقنيات مبتكرة تدعم استدامة المحيطات في المجتمعات البحرية.

وأطلقت الأمانة العامة أيضاً تحليلاً يتعلق بالحالة حول مشاركة المرأة في قطاع مصايد الأسماك في إقليم الكوميسا. وتسعى هذه المبادرة إلى إصدار توصيات قائمة على الأدلة للاستفادة منها في صياغة التدخلات المواتية لمسائل النوع التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سلسلة القيمة السمكية. ودعماً للاستراتيجيات الوطنية، قامت الأمانة العامة بإعداد الاختصاصات للمساعدة في صياغة استراتيجيات الاقتصاد الأزرق الوطني لرواندا وبوروندي.

بالإضافة إلى ذلك، شرع برنامج الاقتصاد الأزرق في أوجه التعاون الواعدة ويتم إعداد خطاب نوايا بالشراكة مع منظمة الإيفاد، كذلك تجري صياغة اتفاقية أبحاث التعاون مع جامعة مانيتوبا – مكتب مسائل الأسماك المجففة. كما شارك البرنامج في إعداد مقترحين لمشروعين مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء الداخليين تم تقديمهما إلى بنك الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم التمويل.

٣,٣ تعزيز التصنيع

في ٢٠٢٤، واصلت أمانة الكوميسا دعم توطين وتنفيذ الأطر الإقليمية الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز التصنيع وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول الأعضاء. وشملت هذه الأطر السياسة والاستراتيجية الصناعية الإقليمية للكوميسا والإطار الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإطار سياسة المحتوى المحلي الإقليمي. وركزت الأمانة العامة على تعبئة الموارد الفنية والمالية لدفع جهود التصنيع، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق للقطاع الخاص، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات المملوكة للنساء والشباب. وتم تحقيق العديد من الإنجازات الهامة على مدار العام.

وتمثلت إحدى المبادرات البارزة في برنامج التصنيع المشترك بين زامبيا وزيمبابوي الذي سينتهي إلى إنشاء المجمع الصناعي الزراعي المشترك. تم تحديد المواقع المحتملة للمجمع في مزرعة موسوكوتواني في منطقة كازونجولا، زامبيا، وخمسة مواقع في مقاطعة ماشونالاند الغربية، زيمبابوي. ويجري العمل على إنشاء هيئة ذات غرض خاص لإدارة المبادرة، والتي من المتوقع، عند تنفيذها بنجاح، أن تكون بمثابة نموذج يمكن تكراره في الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا.

كذلك، أطلقت الأمانة العامة وأتمت استعراض منتصف المدة لاستراتيجية التصنيع في الكوميسا، بهدف تقييم التقدم المُحرز في تحقيق أهدافها الأصلية وينتظر الاستعراض حالياً تصديق الدول الأعضاء، ومن المتوقع أن تُسهم في تحديد التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للتصنيع الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الأمانة العامة مراجعة شاملة لسياسة الكوميسا الخاصة بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع وضع استراتيجية تنفيذ وخطة عمل مُحددة التكاليف. وتهدف المبادرة إلى مواءمة السياسة مع بيئات الأعمال العالمية والإقليمية المتطورة لتعزيز دور المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوجيه تدخلات الكوميسا المستقبلية في هذا القطاع.

وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، نفذت الأمانة العامة مشروعاً لتوطين المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية، مع التركيز على سلاسل قيمة الذرة ومنتجات الألبان في زامبيا وزيمبابوي. وقد شمل المشروع إنشاء أطر السياسات والمراجعة المؤسسية واستراتيجيات التصدير، فضلاً عن تدريب أصحاب المصلحة على دمج سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في خطط التنمية الوطنية لدعم التنوع والتجارة داخل البلدان الأفريقية.

ولقد كان تطوير قطاع الأدوية الإقليمي مجالاً رئيسياً آخر ركزت عليه الأمانة وعقب إنشاء وحدة لتنفيذ المشاريع من أجل دعم الكوميسا في سبيل تطوير قطاع الأدوية الإقليمي، عقدت الأمانة العامة لقاءات تمهيدية مع الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا، ووكالة التنمية الأفريقية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد عُقد الاجتماع الافتتاحي للجنة توجيه المشروع في ٢٤ مايو٢٠٢٤، بحضور أكثر من ٣٠ جهة معنية من ١٠ دول أعضاء واكتملت في ديسمبر ٢٠٢٤ عملية الشراء المتعلقة باستراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع الدوائي الأخضر، والتي من المقرر أن تُوجّه تنمية القطاع خلال العقد المُقبل.

وبالشراكة مع برنامج مواءمة اللوائح التنظيمية للأدوية في أفريقيا، دعمت الأمانة العامة بناء قدرات هيئات تنظيم الأدوية الوطنية ومواءمة الجهود بين الدول الأعضاء. ومن الجدير بالذكر أنه في نوفمبر ٢٠٢٤، كلفت الأمانة العامة بوضع إطار عمل سياسي وخارطة طريق لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الأدوية بهدف دمج الاعتبارات المتعلقة بمسائل النوع على امتداد سلسلة القيمة. وقد عُقدت ورشة عمل تدريبية حول أنظمة إدارة المعلومات التنظيمية خلال الفترة ٢ – ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، وحضرها ٢٧ مشاركاً من ١٤ دولة عضواً وقد يسرت هذه الفعالية تبادل المعارف وتحميل سجلات الأدوية من مدغشقر والسودان على المنصة القارية. وفي الوقت نفسه، تم إجراء تقييم لقدرة المختبر على اختبار الأدوية وإصدار الشهادات، مما مهد الطريق لشراء المعدات اللازمة لتعزيز مختبرات مراقبة الجودة.

وقد واصلت الأمانة العامة عملها في بناء القدرات والبحوث المراعية لمسائل النوع. وفي أغسطس ٢٠٢٤، عُقد اجتماع إقليمي للتواصل والتوجيه للسيدات العاملات في قطاع الأدوية في كيجالي برواندا، بدعم من منظمة WomenLift Health. وقد تم أثناء الفعالية التي حضرها ٢٤ مشاركاً من ١١ دولة عضواً تحديدُ الإجراءات الرئيسية اللازمة لتفكيك الحواجز الثقافية وتعزيز جمع البيانات المُصنفة حسب نوع الجنس وخلق المزيد من فرص التواصل. وتم إجراء دراستين كجزء من هذه المبادرة: ركزت الدراسة الأولى على الاحتياجات الصحية الخاصة بالمرأة، مثل الصحة الإنجابية وسرطان الثدي وعنق الرحم، والثانية على تعاطي المخدرات والكحول بين الشباب في الإقليم.

كما حقق برنامج القدرة التنافسية الإقليمية للمؤسسات والوصول إلى الأسواق (الريكامب) تقدماً كبيراً في عام ٢٠٢٤. وقد حقق هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، العديدَ من المعالم الرئيسية. وشملت الإنجازات الجديرة بالذكر تنظيم حوارات الأعمال والبعثات التجارية وتعزيز الاستخبارات التجارية من خلال تثقيف ٥٧٧ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم على منصات التسويق الرقمي وتوسيع منصة "بيزنت" لتغطية البستنة والمعالجة الزراعية والمنتجات الجلدية وبالإضافة إلى ذلك، دعم البرنامج تطوير نظام لتتبع الجلود وإصدار شهادات للمنتجات الجلدية الصديقة للبيئة في ١٤ دولة عضو.

علاوة على ذلك، شملت تدخلات البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والوصول إلى الأسواق (ريكامب) تنفيذ برنامج الأسواق العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية في ١٠ دول أعضاء من خلال صوغ إجراءات تشغيلية قياسية لعدد ١١ محصولاً غذائياً أساسياً وإطلاق مشاريع مرفق المساعدة الفنية في ٩ دول؛ حيث شملت النتائج الرئيسية إنشاء حظيرة لتسمين الأبقار في إسواتيني وتعزيز سلسلة قيمة الأرز في ملاوي وتطوير قطاع الجلود في زيمبابوي

وقد لعبت هذه الجهود مجتمعةً دوراً محورياً في تعزيز التكامل الإقليمي وتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الوصول إلى الأسواق، وتوطيد الروابط التجارية عبر الحدود.

٣,٤ تنشيط الاستثمار

خلال الفترة قيد الاستعراض، تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز مبادرات الاستثمار وتنمية الأعمال الإقليمية. وفي إطار برنامج الريكامب، وضعت الأمانة العامة وصادقت على مبادئ توجيهية لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمدت ١٦ دولة عضواً هذه المبادئ التوجيهية، وهي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا. ومن المشجع أن عدة دول بدأت تطبيقها، بينما طلبت دولة عضو واحدة رسمياً المساعدة لمواءمة إصلاحاتها الوطنية مع المبادئ التوجيهية الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، استكملت الأمانة العامة استعراض نموذج اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي للكوميسا بموجب برنامج ريكامب وقد صادقت على النموذج المُنقح، المتوافق مع المعايير الدولية، مثل نموذجي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة، ١٦ دولة عضواً، منها جزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشيل والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا. ويُشكل نموذج اتفاقية الازدواج الضريبي المُنقّح هذا إطاراً مرجعياً للدول الأعضاء عند صياغة أو مراجعة اتفاقياتها الضريبية الثنائية أو متعددة الأطراف داخل الكوميسا أو مع أطراف ثالثة وتواصل الأمانة العامة دعم الدول الأعضاء بهدف مواءمة اتفاقياتها الضريبية الوطنية مع النموذج الإقليمي.

ونظراً للبطء في التصديق على اتفاقية الاستثمار المشترك للكوميسا لعام ٢٠١٧ وتوطينها، وفي ضوء بروتوكول الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٣ بشأن الاستثمار، تعاونت الأمانة العامة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لمراجعة اتفاقية الاستثمار المشتركة للكوميسا لعام ٢٠١٧. وقد أخذت هذه العملية بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء، وضمان التوافق مع الأطر القارية، مثل بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الاستثمار واعتمدت ورشة العمل التصديقية التي حضرتها ١٩ دولة عضواً، هذه المراجعات وأكدت على أهمية اتفاقية التجارة الحرة القارية في دعم التكامل الإقليمي.

ولتيسير التعلم المستمر وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، أطلقت الأمانة العامة مجتمع ممارسات الاستثمار في الكوميسا؛ وهو منصة إقليمية تم إنشاؤها في إطار برنامج ريكامب وشاركت تسع عشرة دولة عضواً في إطلاق هذه المبادرة ورحبت بها. وتهدف المنصة إلى تعزيز تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والتواصل بين أصحاب المصلحة في الاستثمار وتوفير فرص الوصول إلى معلومات الاستثمار الحديثة ومنتديات المناقشة والموارد الفنية التي تعزز تطوير سلسلة القيمة وإصلاح مناخ الاستثمار.

وفي مجال بناء القدرات، نظمت الأمانة العامة ورشتي عمل إقليميتين للجهات المعنية بترويج الاستثمار؛ حيث ركزت الأولى على صياغة عقود الاستثمار الزراعي المسؤولة وتزويد المسؤولين الحكوميين بمهارات التفاوض على الاتفاقيات المتوازنة والمستدامة التي تُقلل من النزاعات بين المستثمرين والدول؛ بينما ركزت ورشة العمل الثانية على القاعدة العالمية للحد الأدنى من الضرائب، مما عزز فهم الدول الأعضاء لتأثيراتها على السياسات الوطنية للاستثمار. وكنتيجة لذلك، طلبت الدول الأعضاء صوغ قالب نموذجي إقليمي لعقود الاستثمار بالكوميسا وبهدف توفير الدعم، حصلت الأمانة العامة على مساعدة فنية من المعهد الدولي للتنمية المُستدامة

ولقد عززت الأمانة العامة تعاونها الاستراتيجي مع العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك المعهد الدولي للتنمية المُستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للسياحة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمنتدى الحكومي الدولي للتعدين والمعادن. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة، وأخرى مع برنامج الأمم المتحدة للسياحة، حاليا في مرحلة متقدمة من المفاوضات، وستكون هذه الشراكات بمثابة ركائز أساسية في تعزيز أجندة الأمانة العامة لترويج الاستثمار وتعزيز التعاون الإقليمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

٣,٥ معايير الصحة والصحة النباتية والمعايير الفنية

في إطار برنامج تيسير التجارة في الكوميسا، أحرزت الجهود الرامية إلى تعزيز نظام المختبرات المرجعية في الكوميسا تقدماً من خلال تحديد وتعيين مختبرات مرجعية وفرعية إضافية. خلال الفترة ما بين ٢٧ مايو و٢ أغسطس ٢٠٢٤، تم إجراء تقييمات ميدانية لعدد ٣٣ مختبراً مقترحاً في عشر دول أعضاء هي: مصر وإثيوبيا وكينيا وملاوي ومدغشقر وموريشيوس وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وأكدت ورشة عمل للتحقق، عُقدت خلال الفترة من ١ – ٣ أكتوبر ٢٠٢٤، التقييمات وتوصيات المختبرات وتم تحديد عشرة مختبرات مرجعية: اثنان منها لصحة الحيوان، وخمسة لسلامة الأغذية، وثلاثة لصحة النبات وهي في انتظار التخصيص الرسمي من المجلس الوزاري. بالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من صحة ١٢ مختبراً تابعاً: واحد منها لصحة الحيوان، وستة لسلامة الأغذية، وخمسة لصحة النبات، وهي في انتظار التخصيص.

وفي مجال صحة النبات وسلامة الأغذية، أكملت إحدى عشرة دولة عضواً؛ هي مصر وإسواتيني وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس ورواندا والصومال وتونس وزامبيا وزيمبابوي، دورات التعلم الإلكتروني حول تحليل مخاطر الآفات والتفتيش الصحي النباتي وإصدار شهادات التصدير والتزامات المراقبة والإبلاغ. وتمت ترجمة دورة تحليل مخاطر الآفات إلى اللغة الفرنسية ويتم تعديلها لتقديمها عبر الإنترنت بواسطة COLEAD، مع استضافة جميع المواد على منصة منظمة الأغذية والزراعة ويمكن الوصول إليها من قبل جميع الدول الأعضاء في الكوميسا. وخلال الفترة ٢٢ – ٢٦ أبريل ٢٠٢٤، تم تقديم دورة تدريبية عملية للتشخيص حول الفيوزاريوم TR٤ بالتعاون مع أمانة الاتفاقية الدولية لحماية النباتات والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد حضر الدورة خمسة عشر مشاركاً من بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وإريتريا وإسواتيني وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وسيشيل والصومال وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وتم استكمال ذلك بدورة تدريبية افتراضية للمراقبة على الفيوزاريوم TR٤ خلال الفترة ٦ – ١٠ مايو٢٠٢٤، حضرها ١٧ مسؤولاً من المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في نفس البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم تدريب عملي بالشراكة مع المنظمة الوطنية للحماية النباتية في كينيا (KEPHIS) يركز على الاستعداد للطوارئ واستراتيجيات إدارة الآفات باستخدام الفيوزاريوم TR٤ كدراسة حالة.

وفي مجال تعزيز البنية التحتية للمقاييس والمترولوجيا الإقليمية، قامت الكوميسا بشراء معدات مترولوجيا بقيمة ٢,٧ مليون يورو تغطي قياس الكتلة والحجم ودرجة الحرارة والأبعاد بناءً على تقييم عام ٢٠٢٠ للمؤسسات الوطنية للمترولوجيا ومنظمات المترولوجيا القانونية. وقد تم تسليم المعدات إلى ١٦ من المؤسسات الوطنية للمترولوجيا ومنظمات المترولوجيا القانونية في ١٤

دولة عضواً: بوروندي، جيبوتي، ومصر، وإثيوبيا، وإسواتيني، ومدغشقر، وملاوي، وسيشيل، والسودان، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، والكونغو الديمقراطية، ورواندا. ونظراً لتعقيد وتنوع أنواع المعدات، امتدت عمليات التسليم طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتواصلت الجهود الرامية لتعزيز البنية التحتية الإقليمية لتقييم المطابقة في إطار البرنامج الحادي عشر لصندوق التنمية الأوروبي؛ حيث يركز هذا التدخل على تعزيز قدرات مختبرات الاختبار للاعتراف المتبادل بنتائج الاختبارات، وهو أمر أساسي للتجارة البينية الإقليمية. ويُعدّ الاعتماد وفقاً لمعيار ISO/IEC ١٧٠٢٥ أساساً لضمان موثوقية واتساق الاختبارات. ولدعم هذا الاعتماد، أجرت الكوميسا، بالتعاون مع مركز أبحاث تكساس إيه آند إم أجريلايف، جولة اختبار كفاءة على الفومونيزينات في الحبوب في أغسطس ٢٠٢٣. وعُقدت ورشة عمل لاحقة للتقييم وبناء القدرات خلال الفترة ١٥ – ١٧ أبريل ٢٠٢٤ في كيجالي، رواندا، ركزت على عدم اليقين في القياسات والتحقق من صحة المنهجية ومراقبة الجودة، وحضر الورشة عشرون مشاركاً من إثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وبدعم من تحالف الثورة الزراعية في أفريقيا (أجرا)، عززت الكوميسا تنفيذ اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتعزيز التجارة البينية في السلع الزراعية وتم تنفيذ هذه المبادرة تجريبياً في كينيا وأوغندا وملاوي ورواندا وزامبيا وزيمبابوي، وشملت الذرة والفول السوداني وفول الصويا والأرز والفاصوليا والذرة الرفيعة. وقد تم إجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين من خلال مجموعات العمل الفنية الوطنية، وتم عقد ست مفاوضات ثنائية بين كل من: كينيا – أوغندا، وملاوي – زيمبابوي، وزامبيا – زيمبابوي. وحصلت زيمبابوي على موافقة زامبيا على اتفاقية الاعتراف المتبادل في نوفمبر ٢٠٢٤، وزامبيا على موافقة أخرى في ديسمبر ٢٠٢٤، مع ملاحظات تتطلب إعادة النظر. وحصلت زيمبابوي على موافقة زامبيا على اتفاقية الاعتراف المتبادل بين ملاوي وزيمبابوي، لكنها لا تزال تنتظر موافقة ملاوي حتى نهاية فترة التقرير. واتفقت كينيا وأوغندا على توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، بانتظار موافقة الجهات القانونية المختصة في كل منهما، بدءاً بأوغندا. ومن المقرر عقد اجتماع رفيع المستوى في فبراير ٢٠٢٥، لتسريع هذه العملية.

ونفذت الكوميسا، بدعم فني من المعهد الألماني للمقاييس، بهدف تعزيز قدرة هيئات التصديق في الإقليم، تدخلاً لمعالجة ندرة خدمات التصديق المعتمدة وبأسعار معقولة، وهي قضية غالباً ما يثيرها القطاع الخاص. وقد حدد التقييم الإقليمي الفجوات ذات الأولوية، وخلال الفترة ٥ – ٩ فبراير ٢٠٢٤، عُقدت ورشة عمل لبناء القدرات في أديس أبابا. ويركز التدريب على الأيزو ISO ١٧٠٢٠ (هيئات التفتيش)، والأيزو ISO ١٧٠٢١ (التدقيق وإصدار شهادات أنظمة الإدارة)، والأيزو ISO ١٧٠٦٥ (إصدار الشهادات للمنتجات والعمليات والخدمات). وعُقدت جلستان بالتوازي باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وشارك فيهما سبعة وعشرون مشاركاً من ١٣ دولة عضواً ناطقة باللغة الإنجليزية، وهي مصر وإسواتيني وكينيا وملاوي وموريشيوس وسيشيل والصومال والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي وإثيوبيا إلى جانب ثمانية مسؤولين من أربع دول ناطقة بالفرنسية، وهي: بوروندي وجزر القمر والكونغو الديمقراطية ومدغشقر.

٣,٦ برنامج تغيُّر المناخ

لا يزال برنامج تغيّر المناخ يُسهم بفاعلية في بناء القدرات، إذ يدعم الدول الأعضاء في مراجعة المساهمات المحددة وطنياً، ويساعد في المفاوضات ذات الصلة بتغير المناخ، ويعزز بناء القدرة على التكيف. وتهدف الأمانة العامة من خلال هذه التدخلات إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء بالكوميسا على الامتثال لمتطلبات الشفافية المعززة التي نصت عليها اتفاقية باريس. وقد لعبت الأمانة العامة أيضاً دوراً أساسياً في دعم مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مع التركيز بشكل خاص على وضع وتنفيذ نظام محلي مُنَسَّق للقياس والإبلاغ والتحقق.

وفي عام ٢٠٢٤، واصل برنامج تغير المناخ تنفيذ المشروع الإقليمي "مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية" التابع لمرفق البيئة العالمية، الذي يركز على بناء قدرات أربع دول أعضاء في الكوميسا؛ وهي إريتريا وجزر القُمُر وسيشيل وزامبيا، من أجل تلبية متطلبات إطار الشفافية المُعزَّز الذي نصت عليه اتفاقية باريس. وتشمل هذه المبادرة تعزيز أطر الشفافية الوطنية من خلال تطوير نُظُم القياس والإبلاغ والتحقق التي تعمل بكامل طاقتها من أجل التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالشفافية. وعقدت الوحدة المعنية العديد من حلقات العمل، ومنها التدريب الفني على غازات الاحتباس الحراري، والقياس والإبلاغ والتحقق لمسؤولي الحكومات في الدول الأربع، ودعمت تحسين الترتيبات المؤسسية لجمع البيانات وإعداد التقارير.

وفي زامبيا، نجحت الأمانة العامة في دعم إطلاق استراتيجية النمو الأخضر لزامبيا، التي تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتركز على تحويل البلد إلى اقتصاد قليل الانبعاثات الكربونية وموفر للموارد ومقاوم لتغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الأمانة العامة في وضع استراتيجية زامبيا الوطنية لتعبئة الموارد، التي تؤكد على الحاجة إلى موارد مالية متاحة لدعم انتقال زامبيا إلى الاقتصاد الأخضر.

وفي زيمبابوي، دعمت الأمانة العامة مشروعاً يهدف إلى توسيع نطاق عمليات المراجعة بشأن الطاقة والمياه ومركبات الهيدروكلوروفلوروكربون في مؤسسات القطاعين العام والخاص. ويهدف هذا المشروع إلى تيسير اعتماد تدابير كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة بما يتماشى مع المساهمات المحددة وطنياً المنقحة لزيمبابوي، التي تحدد تدابير التخفيف والتكيف على نطاق الاقتصاد من أجل القدرة على مقاومة تغير المناخ.

وكجزء من جهود الأمانة العامة لدعم المفاوضات حول تغير المناخ، شاركت الأمانة بفعالية في اجتماعات الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التي عُقِدَت في بون، حيث دعمت الدول الأعضاء في تعزيز القضايا المناخية الرئيسية مثل التمويل المتعلق بالمناخ، والخسائر والأضرار، وأسواق الكربون. علاوة على ذلك، شاركت الوحدة في تعبئة الموارد، حيث قدمت ستة مقترحات إلى الجهات الممولة المحتملة لدعم بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال المساهمات المحددة وطنياً، حيث يوجد هناك ثلاثة من هذه المقترحات قيد المفاوضات السابقة للتعاقد حالياً.

ومن خلال تلك الجهود، يواصل برنامج تغير المناخ الاضطلاع بدورٍ حاسمٍ في دفع العمل المناخي وتعزيز التنمية المستدامة للدول الأعضاء بالكوميسا بما يتماشى مع الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ.

وقد واجه البرنامج مجموعة من التحديات المتشابكة التي أعاقت التنفيذ الفعال لخطة عمله لعام ٢٠٢٤. وكان من أبرز هذه

التحديات عدم كفاية الموارد المالية، وهو ما أدى إلى تقييد تنفيذ الأنشطة الرئيسية وتأخير تفعيل المبادرات الكبرى؛ ومنها إطار عمل القدرة على التكيّف ونظام المختبرات المرجعية بالكوميسا. علاوة على ذلك، أدى نقص الموظفين إلى إضعاف القدرة على الاستجابة للاحتياجات التقنية للدول الأعضاء. وتأخر التنفيذ أكثر بسبب العمليات المطولة في إجراءات الشراء والموافقة، وبطء جمع البيانات، والتغييرات المتكررة في المسؤولين الوطنيين. وكذلك، كانت مشاركة الدول الأعضاء ضعيفة، لا سيّما في الأنشطة الممولة ذاتياً، وهو ما أثر على توطين الاتفاقيات الإقليمية واستمراريتها. وواجهت التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات عوائق تنفيذية، منها القيود المستمرة على تجارة الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثر تغير المناخ والصراعات في مناطق الرعي تأثيراً سلبياً على إنتاجية الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وأعاقت المشكلات التشغيلية الكفاءة والتنفيذ، بما يشمل تأخير الشحن بسبب عدم الاستقرار في البحر الأحمر وتأخير الموافقات على ضريبة القيمة المضافة.

سُبُل المُضي قُدُماً

لمواجهة هذه التحديات، أكد البرنامج على الآتي:

- تعزيز تعبئة الموارد من خلال الشراكات مع وكالات التنمية والمؤسسات التقنية مثل مؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبنك العربي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي. وينبغي وضع مذكرات مفاهيمية ومقترحات مشاريع للحصول على فرص تمويل إضافية مثل مرفق البيئة العالمية وشراكة المساهمات المحددة وطنياً.
- إعطاء الأولوية لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء، وذلك من خلال استراتيجيات مثل الاجتماعات التي تجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة الإلكترونية، وزيادة نقاط الاتصال، وتشجيع تخصيص الموارد المحلية.
- التعاون الداخلي على مستوى الكوميسا، وتحسُّن التنسيق بين مؤسساتها والأطراف المعنية لتجنب ازدواجية الأعمال وتعزيز استدامة البرنامج.
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإجراء حوارات مع الأطراف المعنية لتوسيع نطاق الإنتاج وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات.
- معالجة الحواجز التنظيمية، وتحسين كفاءة المشتريات، وتفعيل البنية الأساسية الرئيسية مثل نظام المختبرات المرجعية لتحقيق أهداف البرنامج.
- تكامل التخطيط الشامل لجميع القطاعات الذي يربط بين قطاعات مثل الزراعة والطاقة والصناعة والموارد الطبيعية والتمويل من أجل مواءمة التنمية مع أهداف الركيزة.
- نُهُج بناء القدرات المخصصة، لا سيّما نماذج تدريب المدربين والدعم الفني العملي مقابل الاستراتيجيات الموحدة في إعداد البلدان لتقارير الشفافية التي تصدر كل سنتين، والتواصل على المستوى الوطني.
- إشراك الأطراف المعنية بصورة مستمرة، والمشاركة القوية من جانب الدول الأعضاء والقطاع الخاص، وإلحاق الموظفين بالعمل بشكل فعّال لاستدامة البرنامج وتأثيره.

- الشراكات الاستراتيجية، لا سيّما مع مؤسسات مثل المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي والمعهد الدولي للتنمية المستدامة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في تعبئة الموارد وتقديم الدعم الفني.
- إعادة التأكيد على تحسين التنسيق على مستويات الحوكمة، مع احترام مبدأ التبعية. وستكون هناك استفادة من قدرة الكوميسا على إشراك أصحاب المصلحة وتعزيز التعاون.
- استخدام المنصات الرقمية لتعزيز التواصل والظهور وتبادل المعرفة.
- الدعم المخصص سوف يسهم في إدخال تحسينات ملموسة في تيسير التجارة والتكامل.

٤. مسائل النوع والتكامل الاجتماعي

تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية للحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز إدماج المرأة والشباب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي عام ٢٠٢٤، اشتملت مجالات التركيز الرئيسية على ما يلي:

- **تعميم مراعاة منظور النوع وتمكين المرأة:** ركزت التدخلات على دمج منظورات مسائل النوع في سياسات وبرامج الكوميسا وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والاستفادة من جهود التنمية.
- **التنمية الاجتماعية وتمكين الشباب:** دعم تطوير السياسات والبرامج الشاملة التي تعزز التكامل الاجتماعي وتدعم مشاركة الشباب في الأنشطة التجارية، والوصول إلى الفرص الاقتصادية.
- **تفعيل عمل مكتب الصحة بالكوميسا:** التركيز على ضمان وجود سكان أصحاء وقادرين على مقاومة الأمراض في جميع أنحاء إقليم الكوميسا.
- **تدعيم الثقافة والسياحة:** التركيز على التكامل الثقافي داخل إقليم الكوميسا لتعزيز السياحة، وتشجيع الفنون الإبداعية، وخلق فرص العمل للمرأة والشباب، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- **تجميع الإحصاءات المستجيبة لمسائل النوع:** التركيز على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع الإحصاءات المستجيبة لمسائل النوع التي تتوافق مع أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا.

برنامج مسائل النوع والشؤون الاجتماعية

تؤكد أطر التنمية، مثل أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، والعدالة الاجتماعية، بما في ذلك الحق في التمتع بصحة جيدة، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتماشياً مع أجندات التنمية القارية والعالمية، يركز برنامج الكوميسا المعني بمسائل النوع والشؤون الاجتماعية على تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية من خلال خمسة مجالات نتائج تهدف إلى تعزيز تضمين مسائل النوع والمسائل الاجتماعية، وتهيئة بيئة مواتية، وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في الحياة الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية. ويُعد هذا الهدف محورياً في رؤية الكوميسا الأوسع للتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة، إدراكاً منها بأن المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي هما محركان أساسيان للنمو الاقتصادي والاستقرار والسلام في الإقليم.

وفي عام ٢٠٢٤، واصلت أمانة الكوميسا تنفيذ برامج تضمين برامج مسائل النوع والتكامل الاجتماعي التي عززت التنمية الاجتماعية والصحية والاقتصادية الشاملة، مع مراعاة احتياجات المرأة والشباب. وتم تحقيق إنجازات كبيرة عبر العديد من المبادرات على النحو التالي:

إيجاد برهان يدعم رفاهة الشباب والاحتياجات الصحية ذات الصلة بمسائل النوع: أُجريت دراستان شاملتان صادَق عليهما أصحاب المصلحة حول تعاطي الكحول والمخدرات بين الشباب، والاحتياجات الصحية الدوائية للنساء والرجال. وقد مهدت الدراستان الطريق للسياسات والبرامج الشاملة التي تُعزز التكامل الاجتماعي. وتهدف الدراستان على وجه التحديد إلى إعطاء الأولوية لرفاهة الشباب من خلال تطوير مبادرات للوقاية والتأهيل ضد تعاطي الكحول والمخدرات، مع تيسير تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء. وتتناول التوصيات الصادرة عن دراسة الاحتياجات الدوائية التحديات الصحية المتعلقة بمسائل النوع، وتعزز المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

تدعيم الثقافة والسياحة: أُجريت دراسة مكتبية حول الفعاليات الثقافية في الدول الأعضاء بالكوميسا لتعزيز التكامل الثقافي داخل الإقليم. وتهدف المبادرة إلى تدعيم السياحة، وتشجيع الفنون الإبداعية، وتوفير فرص عمل للمرأة والشباب، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

تعميم مراعاة منظور مسائل النوع: قُدِّمت جهودٌ حثيثة في العديد من المشاريع، بما في ذلك مبادرة التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود، ومشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى، والطيران، ومبادرة تسريع التحول نحو الوصول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة (آسينت)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. علاوة على ذلك، قُدِّمت مساهماتٌ في التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب من خلال دعم منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية الرقمية، والمعارض التجارية، مما أتاح فرصاً لتحقيق النمو.

تعزيز وصول المرأة والشباب إلى معلومات الأعمال التجارية: بُذلت الجهود من أجل تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الأعمال التجارية، ووصولهم إلى الفرص الاقتصادية. ولقد تم تدعيم إطار المنصة الرقمية "صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية" لسيدات الأعمال، مما أتاح ثروةً من المعلومات القيّمة وفرص التواصل وخدمات بناء القدرات للنساء والشباب في جميع الدول الأعضاء بالكوميسا وجماعة الشرق الأفريقي (الإياك) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن المنصة جذبت أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ مستخدم، وهو ما يعكس مدى تأثيرها وفائدتها.

بناء قدرات رائدات الأعمال: نُظِّم معسكر تدريبي للأعمال ضمَّ ١,٠٠٠ رائدة أعمال بالمشاركة مع بنك التنمية الأفريقي واستضافته المنصة الرقمية "صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية" التي بدأت عملها بنجاح. وقد أكسَبَ البرنامجُ المشاركات المعرفةَ والأدوات التجارية الأساسية لتمكينهن من رحلتهن في ريادة الأعمال.

تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها المرأة والشباب إلى الأسواق بالتعاون مع اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب): لعبت الأمانة العامة دوراً رئيسياً في تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة والشباب إلى الأسواق؛ حيث تحقق ذلك من خلال الأسواق والمعارض التجارية والروابط التجارية ومبادرات بناء القدرات، والتي وصلت إلى ٢,٧٦٢ مشاركاً و١٠٠ عارض. علاوة على ذلك، بذّلت الجهود لزيادة الوعي بالفرص والتحديات التي تؤثر في المشاركة الفعالة للمرأة في التجارة الإقليمية.

تحسين البيئة القانونية والسياسية والبرامجية: حققت الأمانة العامة تقدماً ملحوظاً في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والنهوض بالمبادرات الصحية من خلال دعم سياسة مسائل النوع، ووضع أطر استراتيجية بخصوص تمكين المرأة اقتصادياً وصحتها. وتشتمل الإنجازات الرئيسية على ما يلي:

وضع الاستراتيجية الإقليمية لتمكين المرأة اقتصادياً: تُعد هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل لمسائل النوع. علاوة على ذلك، عملت الأمانة العامة على تيسير الحوارات بين القطاعين العام والخاص بهدف رفع مستوى الوعي والترويج لتنفيذ سياسة الكوميسا المتعلقة بمسائل النوع. وتهدف هذه الجهود إلى تهيئة بيئة تجارية داعمة تُمكّن المرأة اقتصادياً، لا سيما في المناطق الحدودية.

تفعيل مكتب الصحة التابع للكوميسا: تم إطلاق مكتب الصحة التابع للكوميسا في فبراير ٢٠٢٤، والذي يكرس جهوده لضمان صحة السكان وقدرتهم على الصمود في جميع أنحاء إقليم الكوميسا. وتؤكد رؤيته على أهمية الصحة والعافية بوصفهما ركيزتين أساسيتين للازدهار الاقتصادي والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ووضع مكتب الصحة مسودة استراتيجية الصحة بالكوميسا ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وتحدد مسودة الاستراتيجية هذه التوجه الاستراتيجي لمكتب الصحة التابع للكوميسا وبرامجه الصحية، بهدف مواءمة الجهود مع الأهداف الإقليمية الأوسع نطاقاً في مجالي الصحة والتنمية.

تعزيز القدرة على دمج مسائل النوع والشباب في البرامج التي تنفذها الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا ومؤسساتها: تضمنت الإنجازات بناء القدرات في مجال مسائل النوع، والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز تعميم مراعاة منظور مسائل النوع، وتوفير فرص العمل للفتيات في قطاع الطيران. ونعرض فيما يلي أبرز الإنجازات:

- ورش العمل الوطنية لبناء القدرات: نجحت الأمانة العامة في تنظيم وعقد ورش عمل وطنية حول سياسة مسائل النوع بالكوميسا والأطر الأخرى ذات الصلة. وتواصلت ورش العمل مع أصحاب المصلحة في تونس ومدغشقر وجزر القمر، مما عزز فهمهم وقدراتهم على تنفيذ المبادرات التي تركز على مسائل النوع.
- أُجريت بنجاح جلسات حوار وتواصل مع لأصحاب المصلحة المتعددين مع ممثلين من القطاعين العام والخاص في ثلاث دول أعضاء بالكوميسا، هي كينيا ومدغشقر وتونس. وأُتيحت من خلال تلك الجلسات توعية أكثر من ٣١٦ امرأة وشاباً من أصحاب الأعمال حول الأدوات التجارية الرئيسية للكوميسا، وتنفيذ سياسة الكوميسا حول مسائل النوع، والمنصة الرقمية المصممة لتمكين المرأة في مجال الأعمال.
- الترويج لمراعاة تعميم منظور مسائل النوع في قطاع الطيران: نُظمت حلقات عمل لبناء القدرات ركزت على مراعاة تعميم منظور مسائل النوع في قطاع الطيران في إسواتيني وإثيوبيا وزامبيا وتونس لفتح فرص العمل للمرأة في هذا القطاع. وقد شارك في حلقات العمل هذه الأطراف المعنية من مختلف قطاعات النقل والطيران، ووزارات التعليم والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية، وشركات الطيران العاملة في هذه البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّم برنامج عرض استهدف طلاب المدارس الثانوية بهدف تشجيع الشابات على استكشاف مسارات مهنية في مجال الطيران. وقد نجحت هذه المبادرة في إشراك أكثر من ٣٠٠ طالبة، وزيادة الوعي بالفرص المتاحة في صناعة الطيران.

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع الإحصاءات التي تراعي مسائل النوع وتتماشى مع أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا: اشتملت الإنجازات على تدريب ثلاث دول أعضاء، وهي جزر القمر وإسواتيني ومدغشقر. ولقد جمعت جلسات التدريب بين ممثلين من قطاعات متنوعة، منها مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات المعنية بشؤون مسائل النوع والزراعة والتجارة، بالإضافة إلى مشاركين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، نُفّذت مبادرة مماثلة لبناء قدرات مجموعة العمل الفنية المعنية بمسائل النوع في الأمانة العامة، وهو ما عزز الخبرة في مجال الإحصاءات المتعلقة بمسائل النوع.

وقد أصبحت الإنجازاتُ التي تم تسليط الضوء عليها ممكنةً بفضل الشراكات والدعم من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والبنك الأفريقي للتنمية، ومركز الموارد الأفريقي، وصندوق التنمية الأوروبي، ومرفق إصلاح مناخ الاستثمار، وغيرها.

سبيل المضي قُدُماً

- مواصلة تيسير الحوارات بين القطاعين العام والخاص وورش العمل بين أصحاب المصلحة لضمان استجابة البرامج للاحتياجات دائمة التطور.
- توسيع الشراكات متعددة القطاعات، وخاصة مع المنظمات الشبابية والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لتعزيز التنمية الشاملة.
- توسيع نطاق مبادرات التدريب الناجحة بشأن إحصاءات مسائل النوع والدمج الاجتماعي لتشمل جميع الدول الأعضاء.
- وضع أنظمة بيانات مصنفة حسب النوع وأدوات رقمية لرصد وتقييم جهود دمج مسائل النوع والشباب في الوقت الفعلي.
- الانتهاء من صوغ مسودة استراتيجية الكوميسا الصحية ٢٠٢٥-٢٠٣٠ وتفعيلها، مع ضمان التوافق مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.
- استعراض وتعميم مراعاة منظور مسائل النوع واعتبارات التضمين الاجتماعي في جميع السياسات الإقليمية والأطر التجارية وبرامج التنمية.
- عمل الحوارات بين القطاعين العام والخاص كطرق أساسية لجمع تعليقات أصحاب المصلحة القيّمة لضمان بقاء صلة البرامج وأثيرها من خلال زيادة الوعي بسياسة النوع الاجتماعي للكوميسا، ونظام التجارة المبسط، والمنصة الرقمية لسيدات الأعمال.
- توسيع نطاق التدريب على إحصاءات مسائل النوع ليشمل كافة الدول الأعضاء.
- التعاون مع الجهات مثل مرفق إصلاح مناخ الاستثمار، ومركز الموارد الأفريقية، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والمؤسسات المالية (بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي) لتعزيز تعبئة الموارد وفعالية البرامج.

٥. الأمانة العامة الفعالة

يتمثل هدف هذه الركيزة في تعزيز قدرات الكوميسا وتحسين أداء أمانتها العامة. ولقد ركزت الأمانة العامة على ما يلي:

- **تعبئة الموارد والتعاون الدولي:** دعم تعبئة الموارد وتعزيز التعاون والشراكات بين الكوميسا والمنظمات والشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. ويشمل ذلك مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسل.
- **الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات:** تقديم خدمات الاستشارات القانونية للكوميسا وأمانتها العامة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة.
- **الاتصال المؤسسي:** ضمان الوصول إلى المعلومات، ورفع الوعي العام بشأن برامج التكامل الإقليمي في الكوميسا، وأثرها الإيجابي، والفرص المتاحة لها.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التركيز على تعزيز التجارة والتكامل الإقليميين من خلال الدعم في تطوير ونشر مختلف الأنظمة الرقمية وصيانة المعدات التشغيلية والبرمجيات والبنية الأساسية للأمانة العامة.
- **الموارد البشرية والشؤون الإدارية:** ضمان تقديم الدعم بخصوص القضايا المتعلقة بالهيكل التنظيمي المتوافق مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥، وخدمات المعرفة والمعلومات، وعقد المؤتمرات، والمشتريات، وخدمات الدعم العامة.
- **المتابعة والتقييم:** التركيز على تشغيل نظام المتابعة والتقييم عبر الإنترنت بالكوميسا لتيسير عمليات إعداد التقارير وبناء قدرات العاملين بأمانة الكوميسا في مجال المتابعة والتقييم، والدول الأعضاء في المتابعة وإعداد التقارير حول الأدوات القانونية وقرارات المجلس الوزاري في الكوميسا.
- **برنامج الإحصاء في الكوميسا:** حيث استرشد البرنامج بالاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، وظل تركيزه منصباً على دعم تنفيذ ركائز الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل من خلال الإحصاءات التوافقية والآنية والتي يمكن الاعتماد عليها.

٥,١ تعبئة الموارد والتعاون الدولي

تظل تعبئة الموارد أولوية رئيسية لدى الأمانة العامة للكوميسا لتمويل برامجها وأنشطتها المختلفة. ويحتاج الأمر إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً لتمويل البرامج والأنشطة الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥. ومع ذلك، يعتمد تنفيذ برامج التكامل الإقليمي، التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، بشكل كبير على شركاء التنمية. وفي حين أن الدول الأعضاء بالكوميسا ملتزمة بسداد المساهمات السنوية في الميزانية، إلا أن هناك حاجة إلى ضمان سدادها في ميعادها لضمان تطبيق البرامج بصورة فعالة والاستدامة. علاوة على ذلك، هناك حاجة أيضاً إلى قيام الكوميسا بتقليل اعتمادها على شركاء التنمية وإيجاد سبل مغايرة لتعبئة الموارد التي تشتمل ضمن أمور أخرى على تطبيق رسوم للسوق المشتركة حسب الفصل ٣٠، المادة ١٦٨ من معاهدة الكوميسا. ولقد اتخذت سلطة قمة الكوميسا قرار لفرض رسوم السوق المشتركة، والذي يُستَرشَد به في توجيه الجهود الحالية.

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

حققت الكوميسا تقدماً كبيراً في تأمين اتفاقيات تمويل مع الاتحاد الأوروبي في إطار آلية "الجوار والتنمية والتعاون الدولي" التي حلت محل نظام صندوق التنمية الأوروبي السابق. وتتيح هذه الآلية نهجاً موحداً لتمويل العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧، مع التركيز على مجالات رئيسية مثل التجارة والتحول الرقمي والبيئة والتكامل الإقليمي.

وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، جرى الاتفاق على ستة برامج رئيسية بين الاتحاد الأوروبي والكوميسا، وذلك بتخصيص ما مجموعه حوالي ١٤٦ مليون يورو لدعم مختلف المبادرات الإقليمية. وفيما يلي ملخص للبرامج ووضعها:

١) **برنامج تنافسية التجارة الأفريقية والوصول إلى الأسواق:** هو برنامج منح ممول بمبلغ ٤٠ مليون يورو. ولقد تم توقيع اتفاقية التمويل، ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ في عام ٢٠٢٥. ويركز البرنامج على تعزيز تنافسية التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

٢) **برنامج الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في الشرق والجنوب الأفريقي:** هو برنامج منح ممول بمبلغ ٤٠ مليون يورو، يهدف إلى تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري في الشرق والجنوب الأفريقي، وسيبدأ تنفيذه في عام ٢٠٢٥.

٣) **برنامج المنافسة وسلامة المنتجات الاستهلاكية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** بتمويل قدره ١٠ ملايين يورو، وهذا البرنامج يدعم لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

٤) **برنامج التعزيز الرقمي الآمن لأفريقيا** هو برنامج منح تابع للكوميسا ممول بمبلغ ١٠ ملايين يورو يركز على إنشاء سوق رقمية أفريقية موحدة مستدامة، لا سيّما في مجالات التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية والأمن السيبراني، تأسيساً على مبادرات الشمول المالي التي ينفذها برنامج الكوميسا. والبرنامج الآن في مرحلة التصميم ومن المتوقع بدء تنفيذه في عام ٢٠٢٦.

٥) **برنامج تجارة الخدمات** هو برنامج منحة ممول بمبلغ ٨ ملايين يورو؛ حيث من المتوقع أن يبدأ في عام ٢٠٢٥ وسيدعم تجارة الخدمات داخل أفريقيا، التي تمثل بنداً رئيسياً في جدول أعمال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٦) **تدبير دعم البرامج الإقليمية والمتعددة البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** بمنحة إجمالية قدرها ٤ ملايين يورو، وسيوفر دعماً موجهاً لتعزيز التنسيق الإقليمي وقدرات التنفيذ، ومن المتوقع بدء تنفيذه في عام ٢٠٢٦.

الشراكة مع البنك الدولي

- مشروع صندوق تمويل البنية التحتية الإقليمية هو مشروع صندوق تمويل عن طريق الاستثمار بتمويل من البنك الدولي إلى الكوميسا وبنك التجارة والتنمية. ومن المقرر أن يستمر المشروع من يوليو ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢٥، ويتألف من المكونات الثلاثة التالية: صندوق تمويل المشاريع والبنية التحتية (٣٢٥ مليون دولار أمريكي)، واستجابة قطاع البنية التحتية للشركات الصغيرة والمتوسطة لفيروس كورونا (٧٥ مليون دولار أمريكي)، والمساعدة التقنية (٢٥ مليون دولار أمريكي). أظهر تنفيذ مشروع صندوق تمويل البنية التحتية الإقليمية لعام ٢٠٢٤ تقدماً مُرضياً في العديد من المبادرات. وتشمل الإنجازات الرئيسية وضع نظام تسجيل منتجات الطاقة الشمسية وتشغيله في زيمبابوي، ودعم ملاوي في اعتماد معايير الطاقة الشمسية وتطبيقها، وتقديم تدريب على تحديد التعرفات في الكونغو الديمقراطية وأوغندا. علاوة على ذلك، أسهَمَ المشروع أيضاً في تحديث سياسات الطاقة في زيمبابوي ودعم جنوب السودان.

- مشروع تسريع التحول نحو الوصول إلى طاقة مستدامة ونظيفة، وهو مبادرة بقيمة ٥ مليارات دولار يمولها البنك الدولي، ويهدف إلى توفير الكهرباء لعدد ١٠٠ مليون شخص في الشرق والجنوب الأفريقي، حيث تنفذ الكوميسا برنامج مساعدة فنية إقليمي بقيمة ٥٠ مليون دولار. وقد أطلِقَ المشروع بشكل مشترك في يونيو ٢٠٢٤، ووقعت أربعة بلدان، هي رواندا والصومال وساوتومي وتنزانيا، على اتفاقيات للمشاركة في البرنامج. وسيستفيد هذا المشروع من ميزانية الوكالة الدولية للتنمية المقترحة البالغة ٥ مليارات دولار أمريكي لإظهار التزام البنك الدولي بتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي، وتعبئة ١٠ مليارات دولار أمريكي إضافية من شركاء التنمية والحكومات والمرافق الوطنية والقطاع الخاص والممولين التجاريين وأسواق الكربون والممولين المعنيين بالمناخ وغيرهم من الممولين المعنيين بالتأثير، وشركاء الأعمال الإنسانية وغيرهم من الشركاء.
- برنامج التحول الرقمي الشمولي للشرق والجنوب الأفريقي هو مرفق بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي يهدف إلى بناء شبكات عريضة النطاق ميسورة التكلفة، وتطوير منصات بيانات موثوقة، وتمكين النمو القائم على التحول الرقمي في القطاعات المستهدفة، مع تمديد الأنشطة الرئيسية حتى عام ٢٠٢٥.
- مشروع تيسير التجارة والتكامل في منطقة البحيرات العظمى هو عملية إقراض إقليمية مدتها ست سنوات تنفذها حكومات جمهورية بوروندي والكونغو الديمقراطية والكوميسا بتمويل من البنك الدولي. ويبلغ حجم المشروع ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، حيث تحصل الكونغو الديمقراطية على ١٥٢ مليون دولار أمريكي، وبوروندي على ٩٠ مليون دولار أمريكي، والأمانة العامة للكوميسا على ٨ ملايين دولار أمريكي.

بنك التنمية الأفريقي

بوصفه شريكاً تنموياً رئيسياً أيضاً للكوميسا، قدم بنك التنمية الأفريقي تمويلاً للعديد من البرامج خلال عام ٢٠٢٤. ومن أبرز عمليات التمويل في ذلك الوقت، هناك **برنامج نحو تطوير قطاع العقاقير الطبية الإقليمي** بقيمة ٦,٦ مليون دولار أمريكي، **ودعم مواءمة اللوائح التنظيمية الإقليمية** بقيمة ١,٥ مليون دولار أمريكي، **ودراسة جدوى عن النظام البيئي السحابي الأفريقي** بقيمة ٥٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

وقد أعدت الكوميسا مقترحين لمشروعين إقليميين هما: مبادرة بقيمة ٢٢ مليون دولار أمريكي لبناء نظم غذائية زراعية قادرة على الصمود وشاملة في إطار تسهيل دعم الانتقال التابع لبنك التنمية الأفريقي (دعوة ٢٠٢٤)، ومشروع بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي لتعزيز ممرات التجارة في الاقتصاد الأزرق وسلاسل القيمة القادرة على الصمود في قطاع الثروة السمكية وذلك في إطار دعوة بنك التنمية الأفريقي للنفع الإقليمي العام.

علاوة على تلك الشراكات المذكورة، تقوم الكوميسا حالياً بتنفيذ مبادرات البرامج الواردة في هذا التقرير بدعم من وكالة تنفيذ مرفق البيئة العالمية، والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا (أجرا)، ومؤسسة بيل وميليندا جيتس، وهيئة الإحصاء النرويجية.

الشراكة والتعاون الدوليَين

خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمانة العامة تعزيز الشراكة والتعاون الدوليين من خلال تعزيز وتشجيع مشاركة الكوميسا وتأثيرها مع المنظمات الإقليمية والقارية والدولية الأخرى. وخلال عام ٢٠٢٤، أنجزت الأمانة العامة ما يلي:

- اعتماد ستة سفراء ورؤساء بعثات دبلوماسية من رواندا وأوغندا والنرويج والصين ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المشاركة في الفعاليات التالية: منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، واجتماعات بنك التنمية الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية مع المؤسسات المالية.
- تنظيم واستضافة اجتماعات ثنائية مع الشركاء الحاليين والجدد لتعزيز التعاون والشراكات بهدف تعبئة الموارد والدعم الفني الآخر لتنفيذ برامج الكوميسا التي شملت بنك التنمية الأفريقي ولجنة المحيط الهندي، وغيرهما.
- توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسة أكاديميا ٢٠٦٣ البحثية التابعة للاتحاد الأفريقي (Akademya٢٠٦٣)، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، ومركز مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاتحاد الدولي للنقل الجوي، والمنتدى الأفريقي لوكالات تنظيم المرافق العامة، والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، ومعهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية بالكوميسا، ووزارة الطاقة المصرية، والمنظمة البحرية للشرق والجنوب والشمال الأفريقي، ومنظمة السياحة العالمية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعهد الدراسات الأمنية، وبرنامج اعتماد التكنولوجيا الملائمة في مجال الصحة، وغيرها.

٥,٢ مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسل

يُعد مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسل جسراً استراتيجياً بين الأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات الأوروبية والمتعددة الأطراف الرئيسية، ومنها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وشركاء إقليميين ودوليين آخرين في بروكسل ببلجيكا. وتتمثل أهدافه الرئيسية في دعم التكامل الإقليمي وتعبئة الموارد وبناء القدرات وتنمية علاقات مؤسسية قوية لتعزيز الأهداف الاستراتيجية للكوميسا.

وفي عام ٢٠٢٤، ركز مكتب الاتصال في بروكسل على تعزيز التعاون مع منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وتعزيز الشراكات مع الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وتشجيع الحوار مع البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي وممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية في بروكسل.

تعزيز التعاون مع منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

بين نوفمبر ٢٠٢٣ ويونيو ٢٠٢٤، نُفذّت عدة مشاركات رفيعة المستوى في إطار الشراكة بين منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وشملت هذه المشاركات حضور الاجتماع الخاص للمجلس الوزاري لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والاجتماع السادس والأربعين للمجلس الوزاري لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، وحفل

توقيع اتفاقية ساموا في ساموا. وفي عام ٢٠٢٤، امتدت المشاركة النشطة إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية البرلمانية لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والدورة الافتتاحية للجمعية البرلمانية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في لواندا بأنجولا في فبراير ٢٠٢٤. وشملت الإسهامات الإضافية المشاركة في الاجتماع الاستثنائي لوزراء التجارة في منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والمناقشات حول المواد الخام الحيوية، واعتماد الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (WTO MC١٣). وشملت إجراءات المتابعة استعراض تقارير مسؤولي التجارة ودعم وضع استراتيجيات التجارة المتعددة الأطراف لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وتناولت الاجتماعات الرئيسية تفعيل لجنة التنسيق بين المنظمات الإقليمية لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ووضع الصيغة النهائية لاختصاصاتها، والمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة لكبار المسؤولين والاجتماعات الإقليمية في أبريل ويونيو ٢٠٢٤. وامتدت المشاركة إلى مجموعة السفراء لإدارة الأزمات التابعة لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، مع التركيز على مجابهة التحديات التي تواجه المنظمة من خلال التعاون بين الأطراف المعنية. وتسلط هذه الأنشطة الضوء على الجهود الدبلوماسية لتعزيز التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف في إطار منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، لا سيّما في مجالات التجارة والتكامل الإقليمي وحل الأزمات، وتُمهد الطريق للاجتماعات الرفيعة المستوى، ومنها قمة رؤساء المنظمات الإقليمية التابعة للجنة التنسيق بين المنظمات الإقليمية لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ التي عُقدت في سبتمبر ٢٠٢٤.

تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومؤسساته

من نوفمبر ٢٠٢٣ إلى نوفمبر ٢٠٢٤، استمرت مشاركة مكتب بروكسيل النشطة في العديد من الاجتماعات والمنتديات الرفيعة المستوى المتعلقة بالبرمجة الإقليمية والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والتعاون المتعدد الأطراف. وشملت الجهود المشاركة في منصة الحوار حول البرمجة الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأوروبي، لا سيّما في الاجتماع الرفيع المستوى مع المديرية العامة للشراكات الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ومنظمات إقليمية أخرى، وإعداد البرنامج الإرشادي الإقليمي المتعدد السنوات لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشملت الأنشطة أيضاً متابعة تعليق المفوضية الأوروبية لبعض الإجراءات الجمركية خلال جائحة كوفيد-١٩، بدءاً من مايو ٢٠٢٤، وتيسير المشاركة في الاجتماعات والمنتديات التقنية ذات الصلة بالحضور الفعلي والمشاركة الإلكترونية، مثل المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري لعام ٢٠٢٤ في بروكسل. وقد نُظّمت اجتماعات ثنائية مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لتعزيز الشراكات الاستراتيجية، مع إجراء مناقشات حول الاستثمارات الإقليمية والتنمية المستدامة وأطر التعاون المستقبلي، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الثالث بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عُقد في عام ٢٠٢٤. وامتدت المشاركة إلى حوارات مع منتدى الأعمال بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا لبحث أوجه التآزر في التجارة والاستثمار، والمشاركة في المشاورات الوزارية حول التصنيع المحلي الذي عُقد في جنيف على هامش جمعية الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مشاركة في الاجتماع الأول للسفراء المعنيين بالتكنولوجيا الرقمية والإنترنت بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي شاركت في تنظيمه الرئاسة البلجيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي، وجرى رصد الأنشطة المتعلقة بالأطر القانونية للاتحاد الأوروبي، مثل

لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن سلسلة التوريد الخالية من إزالة الغابات، من أجل تقييم آثارها الإقليمية. أما الاستعدادات والإسهامات في الاجتماع الفني الثامن لمنصة الحوار، الذي ركز على خطة العمل المتعددة السنوات للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧ بمساهمة من الاتحاد الأوروبي قدرها ٦٨٨,٨ مليون يورو بالإضافة إلى مبالغ أخرى، فقد أبرزت الجهود المستمرة لمواءمة الأولويات الإقليمية مع مبادرات التنمية في الاتحاد الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت تحديثات مستمرة بشأن اتفاقية الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، التي تضع الأساس القانوني للعلاقات مع ٧٩ دولة من دول منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على مدى العقدين المقبلين، مع التركيز على الاحتياجات الإقليمية المحددة وأطر التعاون.

تعزيز الحوار مع البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي وممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية في بروكسل

من سبتمبر ٢٠٢٤ إلى نوفمبر ٢٠٢٤، شملت المشاركة النشطة مجموعة واسعة من الاجتماعات الدبلوماسية والاستراتيجية الرفيعة المستوى. وشملت هذه الاجتماعات مشاركات مع السفراء الأفارقة في بروكسل إلى جانب الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمفوضية الأوروبية، مع التركيز على حزمة الاستثمار بين أفريقيا وأوروبا، والبوابة العالمية، والاتفاق الأخضر، وسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن إزالة الغابات، وطرائق التنفيذ. وكذلك شارك مكتب اتصال بروكسيل أيضاً في جلسات عامة مع مجموعة السفراء الأفارقة في بروكسل والاتحاد الأوروبي حول قضايا الهجرة، بالإضافة إلى جلسات الاتحاد الأفريقي حول الدبلوماسية الإلكترونية والآليات المبتكرة للحد من انبعاثات الكربون من مركبات الديزل. وشملت الأنشطة الإضافية مناقشات مع مجموعة السفراء الأفارقة في بروكسل والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لإقامة مشاورات دورية لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، واجتماعاً بشأن البروتوكول الإقليمي لاتفاق ساموا، بهدف تعزيز التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بدءاً من يونيو ٢٠٢٤. وتناولت الجلسة الاستثنائية للمجموعة الأفريقية في مارس ٢٠٢٤ مخاوف الأمن الغذائي وتأثير الاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي على البلدان الثالثة. وأدى التعاون مع ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى قرار وزاري من مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بإضفاء الطابع المؤسسي على لجنة التنسيق بين المنظمات الإقليمية التي تنسق مواقف الكوميسا مع الهيئات الإقليمية الأخرى فيما يتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك صياغة اختصاصاتها بما يتماشى مع اتفاق جورج تاون المنقح. وأتاح التحضير للاجتماع التشاوري في مارس ٢٠٢٤ مع أمانة منظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى فرصة لعرض أولويات الكوميسا والتقدم المُحرَز في البرامج الإقليمية الممولة من الاتحاد الأوروبي في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي، وهو ما يعكس الجهود المستمرة في البرمجة الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٠٢١-٢٠٢٧). وقد عزز التنسيق مع المنظمات الإقليمية في صياغة القرار رقم ٥ للمجلس الوزاري لمنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في متابعة البرامج. وتوجت هذه الفترة بالاجتماع الافتتاحي للجنة التنسيق بين المنظمات الإقليمية على المستوى التنفيذي في نيويورك في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٤، الذي عُقد على هامش قمة الأمم المتحدة للمستقبل والدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، بهدف النهوض بالتعاون الإقليمي والتوافق الاستراتيجي في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

٥,٣ الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات

إدارة الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات هي أحد أذرع الأمانة العامة التي تقدم خدمات استشارية قانونية إلى أجهزة صنع السياسات في السوق المشتركة، وإلى الكوميسا ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة والدول الأعضاء.

التقدم المُحرَز في التنفيذ

- قدمت الأمانة الدعم لمكتب الأمين العام ومؤسسات الكوميسا والدول الأعضاء خلال اجتماعات أجهزة صنع السياسات بالكوميسا، بما في ذلك مجلس الكوميسا ومحافظو البنوك المركزية واللجنة الحكومية الدولية واللجان الفرعية الأخرى، بما في ذلك لجنة الشؤون القانونية.
- أسهمت الأمانة العامة بشكل فعال في صياغة العديد من الوثائق القانونية الرئيسية ووضع اللمسات الأخيرة عليها، ومنها النظام الإداري لموظفي محكمة عدل الكوميسا (٢٠٢٤)، وتعديلات المادة ٢٠ من معاهدة الكوميسا، وقواعد العاملين بوكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا ولجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك وحماية المستهلك (٢٠٢٤).
- قدمت الأمانة العامة أيضاً عدة آراء قانونية بشأن مسائل شملت برامج مكافآت الموظفين، وبرامج الدفع عبر الحدود، وإجراءات الاسترداد الجارية، والتدابير التصحيحية في مجال التجارة، وعمليات التعيين، والمسائل التعاقدية المتعلقة بعمليات الكوميسا.
- قُدّم الدعم للمفاوضات بشأن المفاوضات الممولة من المانحين وصياغتها وإبرامها، وهي مشروع تسريع التحول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة بين الكوميسا والبنك الدولي، وبرنامج التحول الرقمي الشمولي للشرق والجنوب الأفريقي.
- كذلك تمت إدارة قضايا قانونية بارزة، منها قضية شركة أجيليس ليميتد (Agilis Ltd) ضد موريشيوس وقضية كيلفن شيسونغو (Kelvin Chisongo) ضد مجلس المكاتب، والتي تضمنت حماية العلامات التجارية وإجراءات التحكيم الجارية.
- في إطار برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، حدد مكون الملكية الفكرية المجالات ذات الأولوية لتدخلات حقوق الملكية الفكرية، وأجرى استشارات وورش عمل للمصادقة.
- في مجال الهجرة، شملت الجهود إعداد مواد إعلامية رقمية حول بروتوكول التأشيرات وإجراء دراسة حول الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لحركة اليد العاملة، والتي توجت بورشة عمل للأطراف المعنية للتحقق عُقدت في كيغالي في أغسطس ٢٠٢٤.

ومن الضمن التحديات التي ظهرت كان منها ما يتعلق بالتمويل والموارد البشرية، لا سميا التمويل طويل الأجل لبرنامج الملكية الفكرية وحالات التأخير في تنفيذ الأنشطة ضمن برنامج الهجرة بسبب بطء استجابة الدول الأعضاء. وتشمل التوصيات إدراج تعيين مساعدين قانونيين تحت المنح المقدمة من الشركاء أثناء المفاوضات وضمان تخصيص مخصصات مالية محددة لتوظيف موظفين قانونيين مؤهلين لدعم تنفيذ البرنامج.

سُبُل المُضي قُدُمًا

- إدراج تعيين الموظفين القانونيين في التمويل المقدم من الشركاء أثناء المفاوضات مع شركاء التنمية والمانحين، وإضافة أحكام لتمويل مخصص للموظفين القانونيين ودعم الاستشارات القانونية.
- تأمين مخصصات ميزانية طويلة الأجل: الدعوة إلى تخصيص بنود مالية محددة ضمن الإطار المالي للكوميسا لدعم الشؤون القانونية والملكية الفكرية وبرامج الهجرة على نحو مستدام.
- الاستفادة من دعم المانحين والشركاء: التعاون مع الشركاء الحاليين (مثل البنك الدولي، والصندوق الأوروبي للتنمية، والاتحاد الأفريقي، والمانحين الثنائيين) لإعطاء الأولوية للدعم الفني والمالي طويل الأجل للمبادرات القانونية والمؤسسية الرئيسية.

٥,٤ الاتصال والتواصل والعلاقات العامة

خلال الفترة قيد الاستعراض، انصبّ تركيز برنامج الاتصال والتواصل والعلاقات العامة بالكوميسا على تعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمل الكوميسا من أجل زيادة ظهورها، وإبراز قيمة الكوميسا وتأثيرها، وبناء قدرات هياكل الاتصال والتواصل والعلاقات العامة للكوميسا من أجل تحقيق أهداف المنظمة بفعالية. ولتحقيق هذه الأهداف، نُفّذت الأنشطة التالية في عام ٢٠٢٤:

أسبوع الكوميسا

أُطلِق أسبوع الكوميسا الأول ونُفّذت أنشطته في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ يونيو ٢٠٢٤ في مدغشقر، حيث تضمن سلسلة من الأنشطة الدعائية والتوعوية. وشملت تلك الأنشطة حملة إعلامية متعددة الوسائط، ومعرضاً تجارياً، وتوعية وسائل الإعلام، وحواراً متعدد الأطراف يستهدف النساء والشباب، ومشاركة رفيعة المستوى مع صناع السياسات وطلاب الجامعات. ونتيجة لذلك، تمت قُدمت التسهيلات لثلاثين من أصحاب المشاريع الصغيرة في أنتاناناريفو لتسويق منتجاتهم، وتم توعية ٣٥ من العاملين في مجال الإعلام يمثلون جميع المؤسسات الإعلامية في البلاد بشأن الكوميسا. علاوة على ذلك، شاركت أكثر من ٢٥٠ سيدة أعمال من ٢٠ دولة عضو في الكوميسا في معرض الكوميسا التجاري، وتسنى الوصول إلى ١٠٠ امرأة وشاب خلال الحوار بين الأطراف المعنية المتعددة.

الذكرى الثلاثون لإنشاء الكوميسا

انطلقت الأنشطة التي تُحيي الذكرى السنوية لإنشاء الكوميسا في يونيو ٢٠٢٤ في مدغشقر، مع التركيز على أثر الكوميسا وتأثيرها. وشملت الأنشطة الرئيسية لتعزيز الظهور الإعلامي بطولةً للجولف في لوساكا جذبت عدداً لا بأس به من المؤسسات والأفراد. هذا بالإضافة إلى إنتاج ونشر فيديو بعنوان: "الكوميسا في عامها الثلاثين" وكتيب عن الذكرى السنوية يسلّطان الضوء

على إنجازات الكوميسا وقصص نجاحها. وكذلك، عُقدت أيضاً حلقة نقاش للجهات المعنية ضمت رؤساء مؤسسات الكوميسا والأمينة العامة الحالية للكوميسا مع الأمناء السابقين. وأُجريت أيضاً حملات دعائية على مدار العام، بما في ذلك أثناء انعقاد مؤتمر قمة الكوميسا الذي عُقد في العاصمة بوجمبورا ببوروندي في أكتوبر ٢٠٢٤.

المعارض التجارية الدولية في زامبيا

الجوائز الإعلامية في مؤتمر قمة الكوميسا الثالث والعشرين

المنشورات

خلال الفترة قيد الاستعراض، شملت أنشطة المنشورات إعداد أربع نشرات إخبارية ربع سنوية تتضمن أخبار ومعلومات عن تنفيذ مختلف برامج الكوميسا وأنشطتها، وتحريرها ونشرها لتعميمها على الجمهور. وأُنتِج ١٨ إصداراً من النشرة الإخبارية نصف الأسبوعية (النشرة الإخبارية الإلكترونية للكوميسا) وتمت مشاركتها مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين باستخدام المنصة الإلكترونية. وشملت المنشورات الإضافية تقرير الكوميسا السنوي لعام ٢٠٢٣، والعدد ٢٩ من الجريدة الرسمية للكوميسا، وتقرير الثقافة والصناعة الإبداعية، وكتيب الكوميسا الإلكتروني، والتقرير النهائي لمعايير الطاقة الشمسية، وإطار السياسة النموذجية للطاقة بالكوميسا، ونشرات برنامج إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي.

بناء القدرات

قام برنامج الاتصال والتواصل والعلاقات العامة بعقد ورشتيّ عمل إعلامية وطنية في ملاوي ومدغشقر في مارس ويونيو ٢٠٢٤. وشارك في هاتين الورشتين ما مجموعه ٦٥ صحفياً ومسؤول اتصال، وقد تم التواصل معهم وأضيفوا إلى شبكة الاتصالات والعلاقات العامة التابعة للكوميسا التي تستخدم منصات عديدة للاتصال.

التوعية ومشاركات الأطراف المعنية

شارك برنامج الكوميسا للاتصال والتواصل والعلاقات العامة في ثلاثة معارض تجارية دولية في إسواتيني وكينيا وزامبيا لتيسير التواصل المباشر مع الفئات الرئيسية من الأطراف المعنية، ومنها أصحاب الأعمال والطلاب وصناع السياسات وغيرهم. وجرى أثناء الفعاليات توزيع مجموعة من منشورات وكتيبات الكوميسا، كما تم تلقّي التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة حول القضايا الرئيسية للاسترشاد بها والمتابعة.

وللمزيد من مشاركة أصحاب المصلحة، استضاف البرنامج أكثر من ١٢٠ طالباً وتلميذاً من ثلاث مؤسسات تعليمية في لوساكا وأكثر من ١٠٠ طالب من جامعة أنتاناناريفو.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقد المنتدى الأول للتوعية بمؤسسات الكوميسا في موريشيوس في أبريل ٢٠٢٤. وحضر المنتدى أكثر من ٣٥٠ مندوباً ممن تم زيادة الوعي لديهم بأنشطة مؤسسات الكوميسا المختلفة ومؤسساتها في بعض القطاعات المعينة.

إنتاج المواد السمعية والبصرية

خلال الفترة قيد الاستعراض، أُنتِج ونُشر عددٌ لا بأس به من أفلام الفيديو التي تسلط الضوء على البرامج الرئيسية والفعاليات الأساسية للكوميسا. وشمل ذلك ما يلي: إطلاق شهادة المنشأ الإلكترونية التجريبية في ملاوي، والإطلاق الإقليمي لشهادة المنشأ الإلكترونية بالكوميسا، والذكرى الثلاثين لإنشاء الكوميسا، وإطلاق برنامج التحول إلى الطاقة المستدامة والنظيفة، و٣٠ عاماً من أثر الكوميسا وتأثيرها – الاحتفال بيوم الحرية الأفريقي، وحوار أصحاب المصلحة في موريشيوس، وغيرها. وكذلك، أنتج البرنامج أيضاً برامج إذاعية عن قصص نجاح مختلف المشاريع والبرامج أُذيعت أثناء الفعاليات المهمة مثل مؤتمر قمة الكوميسا عام ٢٠٢٤.

الجوائز الإعلامية التي تمنحها الكوميسا

الغرض من جوائز الكوميسا الإعلامية هو تشجيع التغطية الإعلامية لبرنامج التكامل الإقليمي للكوميسا من خلال تكريم ومكافأة الصحفيين الذين تُسهم أعمالهم في زيادة المعرفة بالكوميسا في الإقليم. وفي عام ٢٠٢٤، استُلم ما مجموعه ٥٢ مشاركة للفحص، واختير نتيجة لذلك أربعة فائزين من بوروندي وكينيا وموريشيوس وزامبيا، وجرى تكريمهم أثناء فعاليات القمة الثالثة والعشرين للكوميسا التي عُقدت في العاصمة بوجمبورا ببوروندي.

التحديات

من التحديات الرئيسية التي ظهرت انخفاض مشاركة منسقي الاتصالات في أنشطة الكوميسا وبرامجها على المستوى الوطني، والأمر الذي يؤثر على ظهور هذه البرامج والوعي بها في الدول الأعضاء.

سُبُل المُضي قُدُمًا

- مشاركة منسقي الاتصالات في الكوميسا على المستويات الوطنية لتدعيم الدعاية للكوميسا.
- تنفيذ الدول الأعضاء لحملات توعية مستمرة على المستويات الوطنية.

٥,٥ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في عام ٢٠٢٤، حققت الكوميسا تقدماً كبيراً في تعزيز التجارة والتكامل الإقليميين من خلال تطوير أنظمة رقمية متنوعة ونشرها. ومن بين الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد الانتهاء من إعداد وتجريب شهادة المنشأ الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والتي بدأ استخدامها في إسواتيني بعد إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٤، وتطوير بوابة مفاوضات تجارة الخدمات لتيسير المفاوضات بين القطاعات في الدول الأعضاء. كما تم تقديم الدعم من أجل تطوير مركز الدعم الإقليمي لميكنة إجراءات التخليص الجمركي، وتحسين آليات إزالة الحواجز غير الجمركية عبر تطبيقات الهاتف المحمول وأدوات الرسائل القصيرة. وأيضاً تلقت المبادرات الرقمية الإقليمية المتقدمة الدعم؛ مثل النظام البيئي السحابي الأفريقي، والكتيب التعريفي لأنواع البذور، ومنصة ميزانية الأغذية. وتهدف هذه الجهود إلى إيجاد بيئة تجارية عابرة للحدود تتسم بالسلاسة والشفافية والفعالية، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي. وشملت التحديات التأخير في المشتريات وجمع البيانات، والتي يجري معالجتها من خلال تحسين العمليات وبناء القدرات.

٥,٦ الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تلعب إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية دوراً أساسياً في نجاح أجندة التكامل الإقليمي بالكوميسا؛ فهي تضمن التوظيف الفعال وإدارة وتنظيم العاملين بالمنظمة. ومن أهم أدوار الإدارة خلال الفترة قيد الاستعراض هو ضمان توافُق هيكل المنظمة الذي اعتمدته أجهزة صنع السياسات مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥، وضمان توفير قوة عاملة صحية ومنتجة.

والكوميسا مركزاً للمعلومات والموارد تمكن خلال الفترة قيد الاستعراض من مواصلة دوره الحاسم في إدارة موارد رأس المال الفكري للأمانة العامة وتأمينها وتوفير الوصول إليها. والمركز مسؤول عن تقديم خدمات معلومات شاملة وإدارة المعرفة لدعم برامج الكوميسا، وتيسير الوصول إلى المعلومات وتبادلها بين الدول الأعضاء، ودعم البحوث في مجال التكامل الإقليمي. وباعتباره الراعي الأمين على ذاكرة المنظمة، استمر مركز المعلومات والموارد في الاحتفاظ بنسخ أرشيفية من التقارير الرئيسية بما في ذلك تقارير المجلس الوزاري، ووثائق عمل الكوميسا، والمنشورات الاحتياطية، وتقارير البرامج الفنية، وغيرها. كما تُعد خدمات إدارة المؤتمرات ودعم التوثيق ذات أهمية بالغة بالنسبة للأمانة العامة للكوميسا وللدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الأخرين. وقد وفرت خدمات المؤتمرات بالكوميسا خلال الفترة قيد الاستعراض مرافق مؤتمرات مصممة خصيصاً، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال التوثيق، وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية، فضلاً عن توفير جميع أنظمة دعم إدارة الاجتماعات العامة وورش العمل، بما يتماشى مع معايير الجودة المعتمدة.

وتجري مشتريات السلع والأشغال والخدمات للأمانة العامة للكوميسا ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة وفقاً لمبادئ أساسية مثل الشفافية والتنافسية والتكلفة المعقولة. وتضمنت الأنشطة التي جرت خلال الفترة قيد الاستعراض من أجل دعم أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ ما يلي:

١) بالتشاور مع أصحاب المصلحة، وضع خطة المشتريات السنوية بما يتماشى مع قواعد المشتريات، مما مكن الأمانة العامة من تنفيذ جميع عمليات شراء السلع والخدمات بطريقة منهجية ومنسقة.

٢) تقديم الخدمات للكيانات المستفيدة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية وشراء السلع والمعدات بما يتماشى مع الميزانية المعتمدة وخطة العمل وخطة المشتريات.

٣) تنسيق تطوير نظام المشتريات الإلكتروني الذي سيؤدي إلى ميكنة ورقمنة عمليات المشتريات، مما سيؤدي في النهاية إلى تقليل الوقت المستغرق في جميع عمليات المشتريات من خلال القضاء على حالات التكرار غير المرغوبة. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل النظام في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

٤) يسّر قسم العقارات صيانة وترميم مباني الكوميسا وممتلكاتها وأصولها، وزوّد المكاتب بجميع الخدمات اللوجستية اللازمة لضمان توفير بيئة عمل مواتية للموظفين.

٥) يسّر قسم خدمات السفر تقديم خدمات السفر للموظفين والمندوبين والأطراف المعنية الأخرى للسفر البري والجوي حتى يتمكنوا من تنفيذ برامج الكوميسا وأنشطتها في الدول الأعضاء.

٦) دعم العديد من اجتماعات الدول الأعضاء وورش العمل والمؤتمرات من خلال توفير أماكن الاجتماعات ومرافق المؤتمرات والنقل واللوجستيات في الوقت المناسب.

٧) تقديم المساعدة الفنية في المسائل المتعلقة بالمشتريات وبناء القدرات المهنية لمؤسسات الكوميسا مثل وكالة الاستثمار الإقليمية، واتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا، وبرنامج البطاقة الصفراء، ومجلس الأعمال التجارية التابع للكوميسا، والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي.

٨) تيسير ممارسة مجلس المسح وتصرفه في الأصول غير العاملة.

٥,٧ المتابعة والتقييم

تُعد المتابعة والتقييم كوظيفة جزءاً لا يتجزأ من رؤية الكوميسا ورسالتها وأهدافها، فهي تستجيب لها من خلال تتبع النتائج والاستخدم الكفؤ للموارد المخصصة. ويتحقق ذلك من خلال تقييم إسهام الركائز المختلفة من الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وضمان توافقها مع الأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء ذات الصلة، ومؤشرات خط الأساس والأهداف.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، شهد نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني بالكوميسا زيادة في الاستخدام والتبني من جانب موظفي الكوميسا. فقد يسّر النظام تبسيط عمليات إدارة البيانات وإعداد التقارير، مما أدى إلى تحسين الكفاءة والالتزام بالمواعيد عند إصدار التقارير. ولضمان استمرارية عمل النظام، جرى توقيع اتفاقية مستوى الخدمة وتنفيذها مع الموردين، مما أدى إلى وضع معايير واضحة لتقديم الخدمات. ولتحسين متابعة وتقييم البرامج، ظل بناء القدرات أولوية أساسية في عام ٢٠٢٤، حيث جرى تدريب ٢٧ من خبراء المتابعة والتقييم (٥٥٪ منهم من الإناث) من قبل جامعة زامبيا على النظريات والممارسة العملية للمتابعة والتقييم. وقد عزز هذا التدريب قدرة الموظفين على دعم تنفيذ أنشطة الرصد والتقييم في الكوميسا ونشر نظام الرصد والتقييم الإلكتروني. علاوة على ذلك، جرى تدريب ١٨ ممثل من الدول الأعضاء على الرصد والإبلاغ عن الصكوك القانونية للكوميسا وقرارات المجلس الوزاري، بما شمل تعريفاً بوحدات قرارات المجلس والصكوك القانونية في نظام المتابعة والتقييم الإلكتروني. ومن المتوقع أن يعزز ذلك النشاط الامتثال والإبلاغ عن الصكوك القانونية وقرارات المجلس على مستوى الدول الأعضاء.

سُبُل المُضي قُدُمًا

- إجراء مراجعات منتظمة لمؤشرات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لضمان أنها تعكس بدقة الأهداف والأولويات الاستراتيجية للكوميسا.
- إعداد روابط واضحة بين بيانات الرصد والتقييم على مستوى المشاريع ومؤشرات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتسهيل تجميع البيانات والإبلاغ عن التقدم المُحرَز نحو تحقيق الأهداف العامة للكوميسا.
- إجراء مراجعات سنوية للتعلم لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة.
- تقييم نظام الرصد والتقييم الإلكتروني وتحديثه بانتظام لضمان تلبية الاحتياجات المتطورة للكوميسا ودولها الأعضاء.

٥,٨ برنامج الإحصاء في الكوميسا

واصلت الكوميسا تعزيز برنامجها الإحصائي، مسترشدة بالاستراتيجية الإقليمية لتطوير الإحصاءات (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، وظلّ التركيز منصباً على دعم تنفيذ الخطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة الأجل وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال الإحصاءات المتناسقة والجديرة بالثقة التي يتم إصدارها في الوقت المطلوب. وبالتالي، فإن البرنامج دعم كافة ركائز الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل.

- تعزيز الإحصاءات التي تدعم تكامل الأسواق

إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

١) تم تنفيذ عشر بعثات للمساعدة الفنية في سيشيل وزامبيا وزيمبابوي وكينيا.

٢) تعزيز التحقق من صحة البيانات، وبروتوكولات الاستخراج الموحدة، وإعادة تهيئة اليوروتريس من أجل تحسين إمكانية مقارنة البيانات وموثوقيتها.

إحصاءات التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود

١) أدت ورش العمل للتحقق من صحة البيانات التي عقدت في زامبيا وزيمبابوي وكينيا وملاوي وتنزانيا إلى تحسين جودة بيانات التجارة غير الرسمية.

٢) أدى تقديم الدعم المستهدف لبوروندي والكونغو الديمقراطية إلى معالجة التحديات التي تواجههما.

٣) أُختتم برنامج التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود في ديسمبر ٢٠٢٤، مما يمثل تقدماً في إضفاء الطابع الرسمي على بيانات التجارة صغيرة الحجم.

مؤشرات أسعار المستهلك المُنسقة

١) تمت إعادة تحديد الفترة المرجعية لمؤشرات أسعار المستهلك المُنسقة لتعكس أنماط الاستهلاك الحالية.

٢) أدى انعقاد اجتماع مجموعة العمل الفنية في سبتمبر ٢٠٢٤ إلى تيسير تبادل الخبرات.

٣) سلط طلب الصومال للمساعدة الفنية الضوء على الطلب المتزايد على إحصاءات الأسعار المنسقة.

إحصاءات الهجرة

١) أدى التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الإحصاء السويدية إلى توفير تدريب شامل في مجال إحصاءات الهجرة.

٢) تم إنشاء أفرقة العمل الفنية الوطنية في بوروندي وملاوي وزيمبابوي، مع التركيز على مسائل النوع والنزوح.

٣) صدرت أول نشرة لإحصاءات مسائل النوع حيث قدمت رؤى حول ديناميكيات مسائل النوع في الهجرة

برنامج المقارنة الدولية

١) تم إصدار نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٢١ في مايو ٢٠٢٤، مما وفر بيانات مُحدثة عن تعادل القوة الشرائية لتخطيط السياسات.

إحصاءات الحسابات الوطنية

١) تم إجراء بناء القدرات بالتركيز على نظام NADABAS لتكنولوجيا المعلومات لتجميع الحسابات الوطنية.

٢) تناول اجتماع مجموعة العمل الفنية المنعقد في شهر سبتمبر تحديات إرسال البيانات وأكد على الحاجة إلى البيانات عالية الجودة الصادرة في الوقت المناسب.

- الدعم الإحصائي لركيزة التكامل الإنتاجي

إحصاءات الزراعة

١) تم تقديم المساعدة الفنية إلى جزر القمر ومصر وإسواتيني وسيشيل وزامبيا.

٢) شملت عملية جمع البيانات والتحقق منها ١٧ دولة عضوا.

٣) تم استعراض الميزانية الغذائية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ في زامبيا والتحقق من صحتها.

٤) تم إطلاق الإطار الجديد لبيانات سلسلة القيمة البستانية.

٥) أحرز مشروع الحساب الساتلي لمصايد الأسماك للاقتصاد الأزرق تقدماً، إضافة إلى مواصلة تعبئة الموارد والتعاون الفني.

إحصاءات الأمن الغذائي والتغذية

١) أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن كيفية معالجة بيانات الأغذية من مسوحات الاستهلاك والإنفاق الأسري.

٢) شاركت ست دول أعضاء في ورش عمل لبناء القدرات الوطنية والإقليمية، حيث قامت الصومال بنشر وتوزيع أول صحيفة حقائق لها حول الأمن الغذائي.

الإحصاءات البيئية

١) توفير الدعم لتصميم وطباعة ونشر مجموعات إحصاءات البيئة.

٢) ساعدت المشاركة في ورش العمل الإقليمية التي تنظمها منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز التعاون.

الدعم الإحصائي لركيزة التكامل/الاتصال المادي

١) تم إجراء التدريب حول احتياجات الاستثمار ووضع النماذج لأنظمة الطاقة في فبراير ٢٠٢٤.

٢) تم تحديث نظام الطريق السريع للمعلومات في أفريقيا، مما أدى إلى تحسين تبادل البيانات.

٣) تم إطلاق المرحلة الأولى من نقل بيانات HCPI-SDMX في خمس دول أعضاء.

٤) أدت خطوط الأنابيب الآلية للبيانات وبوابة الكومستات إلى تحديث إدارة البيانات إضافة إلى زيادة مشاركة المستخدمين.

الإحصاءات التي تدعم مسائل النوع والتكامل الاجتماعي

١) تم تيسير تدريب لعدد ٨٠ خبيراً في إحصاءات مسائل النوع في ورش عمل بناء القدرات الوطنية في مدغشقر وجزر القمر وإسواتيني.

٢) تم إنشاء شبكة إقليمية لمناصري بيانات مسائل النوع بهدف دمج وجهات النظر المتعلقة بمسائل النوع في السياسات

التنسيق والشراكات والتخطيط الاستراتيجي والابتكار

١) أدت المشاركة الفعالة في اجتماعات الفريق الفني إلى تعزيز التجانس الإقليمي.

٢) وافق البنك الأفريقي للتنمية على طلب الكوميسا للحصول على إحصاءات البنية التحتية في مشروع الدول الهشة.

٣) ساهم التعاون المستمر مع هيئة الإحصاء النرويجية في تعزيز مشروع إحصاءات الأمن الغذائي.

٤) ساعد تنفيذ خطوط الأنابيب التحليلية القابلة للتكرار على أتمتة العمليات الإحصائية.

٥) وفر تقييم منتصف المدة للاستراتيجية الإقليمية لتنمية الإحصاءات بالكوميسا المعلومات بشأن الفترة المتبقية.

التحديات

- حالات التأخير في نقل البيانات: أدت التأخيرات المستمرة من جانب بعض الدول الأعضاء إلى إعاقة إنتاج ونشر الإحصاءات الإقليمية في الوقت المناسب.
- القيود المتعلقة بالقدرات: تواجه بعض الدول قيوداً تتعلق بالموارد والجوانب الفنية.
- الحاجة إلى المزيد من التحول الرقمي: أدت العمليات اليدوية وعدم إضفاء الطابع الآلي إلى أعاقة الكفاءة.

طريق المُضي قدما:

طريق المُضي قدما:

- تسريع نقل البيانات في الوقت المناسب: إعطاء الأولوية لإرسال البيانات في الوقت المناسب
- توسيع نطاق المساعدة الفنية وبناء القدرات: زيادة الدعم المستهدف وورش العمل التدريبية والتعلم بين الأقران، وخاصة في المجالات الناشئة بما يشمل الاقتصاد الرقمي، وتغير المناخ، والاقتصاد الأزرق.
- تعزيز مواءمة البيانات وتوحيد معاييرها: تكثيف مواءمة المنهجيات والأدوات، وتحديث المبادئ التوجيهية الإقليمية، وتعزيز المعايير الدولية.
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية: تعميق التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين مثل الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الإحصاء النرويجية، والاستفادة من المشاريع والمنصات المشتركة.
- تعزيز التحول الرقمي والابتكار: الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والأدوات المبتكرة مثل برنامج العمل الإقليمي وخطوط الأنابيب الآلية، وتوسيع نطاق نشر البيانات عبر الإنترنت (مثل بوابة الكومستات).

٣

مؤسسات الكوميسا

٣,١ شركة منطقة التجارة التفضيلية لإعادة التأمين (زيب-ري)

إن شركة منطقة التجارة التفضيلية لإعادة التأمين (زيب-ري) هي مؤسسة تابعة للكوميسا، وقد أُنشئت بموجب اتفاقية وقع عليها رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ في مباباني بسوازيلند.

الدول الموقعة والمساهمون

تشمل الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية المنشئة كل من أنجولا، وبوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، ورواندا، والصومال، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويقع المقر الرئيسي لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) في نيروبي بكينيا، وتقوم بإدارة ثمانية مكاتب قطرية في أبيدجان، وأديس أبابا، وهراري، وكمبالا، والخرطوم، وكيجالي، وكينشاسا، ولوساكا.

وتضم شركة منطقة التجارة التفضيلية لإعادة التأمين حالياً (زيب-ري) ٤١ مساهماً، بما في ذلك ٨ حكومات في الإقليم؛ وهي: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وموريشيوس ورواندا والصومال والسودان وزامبيا، و١٣ شركة تأمين وإعادة تأمين مملوكة للحكومات، و١٦ شركة خاصة، والأمانة العامة للكوميسا وبنك التجارة والتنمية، ومؤسستين للتمويل الإنمائي؛ وهما: البنك الأفريقي للتنمية ومؤسسة الاستثمار والتنمية الألمانية.

الرؤية والولاية

تتمثل رؤية شركة منطقة التجارة التفضيلية لإعادة التأمين (زيب-ري) في أن تصبح شركة إعادة تأمين عالمية ورائدة في أفريقيا. ولتحقيق هذا الهدف، تركز الشركة على مختلف الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للأعمال في إطار خطتها الاستراتيجية الحالية، بما في ذلك تحديد وتطوير نموذج مستدام لنمو الأعمال، يركز على الربحية، وتعزيز قيمة المساهمين، وإدارة أفضل للمخاطر والمساهمة في التنمية الاقتصادية لإقليم الكوميسا. وتعمل الشركة مع الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات تمكينية للوصول إلى خدمات التأمين وضمان الاحتفاظ بالأقساط، وتعزيز زيادة انتشار التأمين في الإقليم، ودعم الاستثمارات داخل الإقليم.

أداء السوق

اتجاهات السوق العالمية والإقليمية

من المتوقع أن يسجل سوق التأمين العالمي معدل نمو حقيقي قدره ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٥. ويعتبر هذا أقل من معدل النمو لعام ٢٠٢٤ البالغ ٤,٦٪، ولكنه أعلى من متوسط السنوات الخمس الماضية (٢٠١٩-٢٠٢٣) البالغ ١,٦٪. وقد تعزز النمو بفضل انخفاض أرقام التضخم التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة. وبلغ معدل نمو الأسواق الناشئة ٥,٨٪.

التحديات والفرص في الأسواق الرئيسية

لا تزال الأسواق الرئيسية للشركة تواجه تحديات تشمل من بين جملة أمور أخرى، انخفاض النمو الاقتصادي، ونقص منتجات التأمين المصممة خصيصا، ونقص المهارات الاكتوارية المالية الرئيسية لدعم المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم ١٧، وتزايد الممارسات الخاطئة والاحتيال. ولا تزال الشركة ترى فرصا متاحة من انخفاض معدل انتشار التأمين حاليا بنسبة أقل من ٣٪، وتوسع الطبقة الوسطى والبيئة التنظيمية الإيجابية في بعض أسواقها الرئيسية.

أداء الشركة

خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الكوميسا السوق الرئيسية لشركة زيب-ري، حيث ارتفعت مساهمتها إلى ٨٩٪ بالمقارنة بنسبة ٨٧٪ في عام ٢٠٢٣. وعلى النقيض، انخفضت مساهمة الأعمال من الأسواق خارج الإقليم الرئيسي للكوميسا إلى ١١٪، مقارنة ب ١٣٪ في عام ٢٠٢٣. وكان إقليم الكوميسا هو المساهم الرئيسي في هذا النمو، وكانت معظم الأسواق العشرة الأولى للشركة، – كينيا وأوغندا وزيمبابوي وإثيوبيا وزامبيا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وموريشيوس وموزمبيق، والتي ساهمت مجتمعة بنسبة ٩٢٪ في إجمالي الأقساط المكتتبة في عام ٢٠٢٤.

الشكل ٨: خريطة توضح الأسواق الكبرى

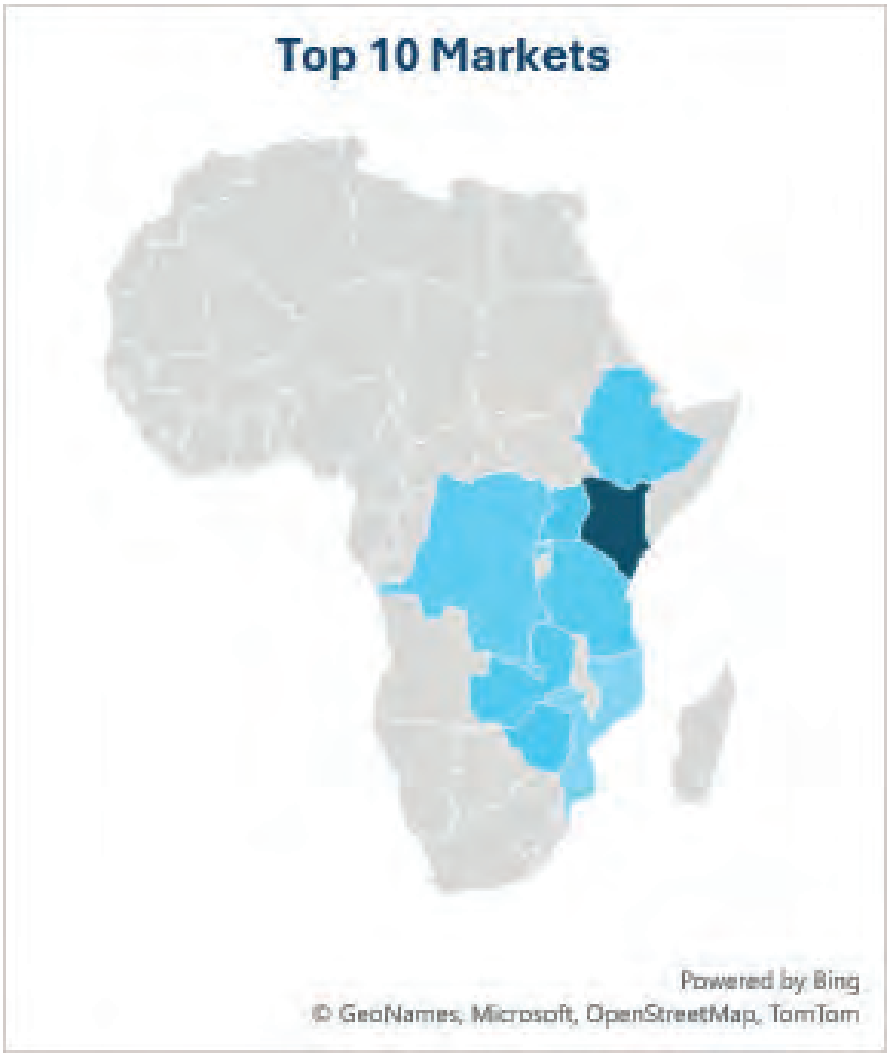

الشكل ٩: مساهمات البلدان في شركة إعادة التأمين (زيب-ري)

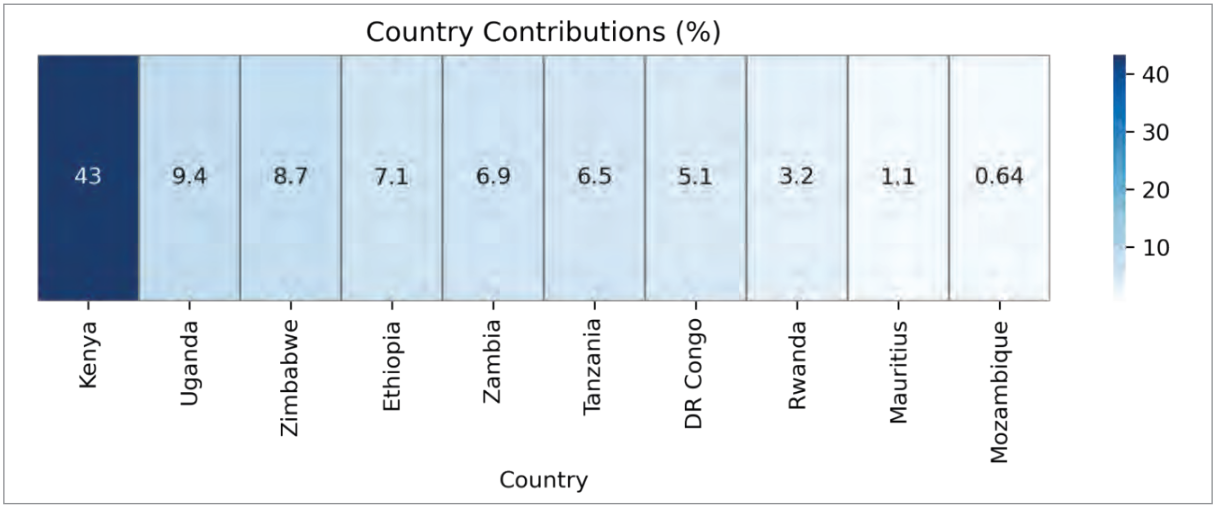

وقد بلغ إجمالي إيرادات إعادة التأمين للشركة لعام ٢٠٢٤ قيمة ٣٣٨,١٣ مليون دولاراً أمريكياً، مقارنة بقيمة ٢٩٠ مليون دولاراً أمريكياً التي تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠٢٣. كما حققت الشركة نتائج اكتتاب إيجابية خلال السنة المالية التي تميزت باستمرار الضغوط على معدلات الأقساط وتخفيض الأسعار وانخفاض مستوى انتشار التأمين. وبلغت نتيجة خدمات التأمين في عام ٢٠٢٤ قيمة ٢١ مليون دولاراً أمريكياً مقارنة بقيمة ٢٨ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٣.

وسجلت الشركة أرباحاً قدرها ١٤,١٩ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٣، مقارنة بقيمة ٣١,٦ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٢. ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض إيرادات الاستثمار وتأثير خسائر الصرف الناجمة عن انخفاض قيمة العملات الأفريقية الرئيسية. وبلغت أموال المساهمين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ قيمة ٣٥٩ مليون دولاراً أمريكياً مقابل ٣٣٦ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٣. وبلغ إجمالي أصول الشركة في عام ٢٠٢٤ قيمة ٥١٦ مليون دولاراً أمريكياً.

الجدول (٣): تفاصيل مؤشرات الأداء الرئيسية

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
إيرادات إعادة التأمين	٣٣٨,٣٩٤,٣٣١	٢٩٠,١٧٢,٤٤٧
نفقات إعادة التأمين	١١٥,٢٣٧,٩٨٢	١٤٠,٨٦٠,١٦٧
نتائج إعادة التأمين	٢١,٢٤٩,٢١٧	٢٨,٩٢٧,٥٩٤
أرباح العام	٢٣,١٥٢,٨٥٧	١٤,١٨٧,٠٢٥
إجمالي أسهم رأس المال	٣٥٩,٢٦١,٣٧٤	٣٣٦,٥٥٨,٨٩٠
إجمالي الأصول	٥١٦,٥٧١,٧٩٠	٤٨٣,٥٣٥,٦٣٥

الأثر

لا تزال شركة (زيب-ري) ملتزمة بدعم النمو الإقليمي من خلال السياسات والأنشطة التي تعزز انتشار التأمين والابتكار والشمول المالي.

الاستفادة من الشراكات في الكوميسا وخارجها

نظرا لأن شركة (زيب-ري) هي مؤسسة إقليمية متخصصة تابعة للكوميسا، فقد تم انشاؤها لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ودعم نمو صناعة التأمين وإعادة التأمين في الدول الأعضاء. إن نجاح شركة (زيب-ري) متأصل في مشاركتها التعاونية مع الدول الأعضاء بالكوميسا والأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات المماثلة.

وتمكن هذه الشراكات من قيام الشركة بتقديم حلول مستدامة ومبتكرة تتماشى مع أولويات التنمية الإقليمية مثل تسهيل التجارة والشمول المالي والقدرة على التصدي لتغير المناخ وتطوير البنية التحتية. ويجسد التآزر بين شركة (زيب-ري) ومؤسسات الكوميسا، مثالا قيما للتعاون الإقليمي في مواجهة تحديات التنمية في أفريقيا مع تحفيز التحول في قطاع التأمين.

واشتملت مجالات المشاركة البارزة خلال عام ٢٠٢٤ على ما يلي:

- برنامج البطاقة الصفراء الخاص بالكوميسا: أدارت شركة (زيب-ري) مجمع إعادة التأمين الخاص بالبرنامج في ١٣ دولة، حيث تم إصدار ٥٥٠,٠٠٤ بطاقة صفراء، مما أدى إلى تحقيق ٣١,٢ مليون دولاراً أمريكياً من الأقساط. وارتفع إصدار الأعمال التجارية فيما بين الشركات إلى ٦٢,٢٥٥ بطاقة. كما حقق المجمع إجمالي دخل أقساط قدره ٥,٣ مليون دولاراً أمريكياً وربحا بمقدار ٣,٥٣ مليون دولاراً أمريكياً.
- برنامج الضمان الإقليمي للعبور الجمركي الخاص بالكوميسا: يعد مرفق سندات جمركية إقليمية رئيسية لعبور البضائع عبر حدود الكوميسا. وفي عام ٢٠٢٤، تم إصدار سندات بقيمة تزيد عن ٦٩٩ مليون دولاراً أمريكياً، وتمت معالجة ٤٧٧,٠٠٠ كارنيهاً. وسجل مجمع إعادة التأمين إجمالي دخل أقساط التأمين قدره ١,١١ مليون دولاراً أمريكياً وأرباحا قدرها ٣٠٧,٥٥٤ دولارا أمريكيا.

- بنك التجارة والتنمية: من خلال هيكل تمويل المشاريع والمساهمة المشتركة، استثمرت شركة (زيب-ري) وبنك التجارة والتنمية في مبادرات مثل مشروع الإسكان المرن والشامل، مع التركيز على تسهيل التجارة والقدرة على التصدي لتغير المناخ.
- وكالة تأمين تنمية التجارة والاستثمار في أفريقيا: تعاونت الوكالة مع شركة (زيب-ري) للنهوض بإعادة التأمين والقدرة الفنية ضمن مخطط الضمان الإقليمي للعبور الجمركي، بدعم تمويلي من الجهات المانحة لإعادة التأمين والتدريب على السوق.
- اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب): شارك الاتحاد في مبادرة "قدرات المؤسسات التي يقودها النساء والشباب من أجل التجارة الإقليمية" لتعزيز الوصول الشامل للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في جميع أنحاء الكوميسا.

أكاديمية شركة (زيب-ري): بناء القدرات وتطوير الصناعة

أصبحت أكاديمية شركة (زيب-ري) التي تأسست في عام ٢٠١٦، مركزا قاريا للتميز لتعليم التأمين والابتكار في السوق والدعم التنظيمي. وفي عام ٢٠٢٤، دربت الأكاديمية أكثر من ٩,٠٥٩ محترفا، بزيادة بنسبة ١٨٪ بالمقارنة بالعام السابق. ومن بين هؤلاء، حضر ٦,١٣٠ مشاركا برامج تدريبية منظمة في ٥٧ دولة، وحصل ٣,٩٢٧ منهم على شهادات.

وتضمنت الإنجازات الرئيسية التي تحققت في عام ٢٠٢٤ ما يلي:

- تقديم ١٩ دورة تدريبية حضورية في دول الكوميسا و٤٠ ندوة افتراضية، لتعزيز أفضل الممارسات في الاكتتاب والممارسة الاكتوارية وإعادة التأمين.
- إطلاق ١٠ برامج معتمدة من البرامج التدريبية المعترف بها من قبل معهد التأمين المعتمد، لتعزيز الاعتراف العالمي والتنمية المهنية في الإقليم.
- التركيز بصورة كبيرة على الشمول، بمشاركة ٥٦٪ من الذكور و٣٧٪ من الإناث.

الشكل ١٠: أعلى تمثيل قطري للمشاركين

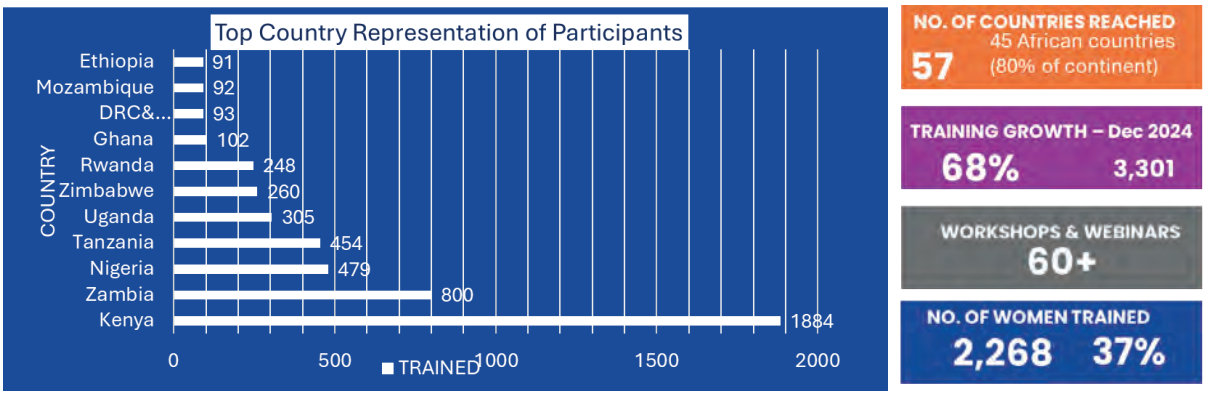

الشكل ١١: استيعاب المشاركين للبرامج الأكاديمية

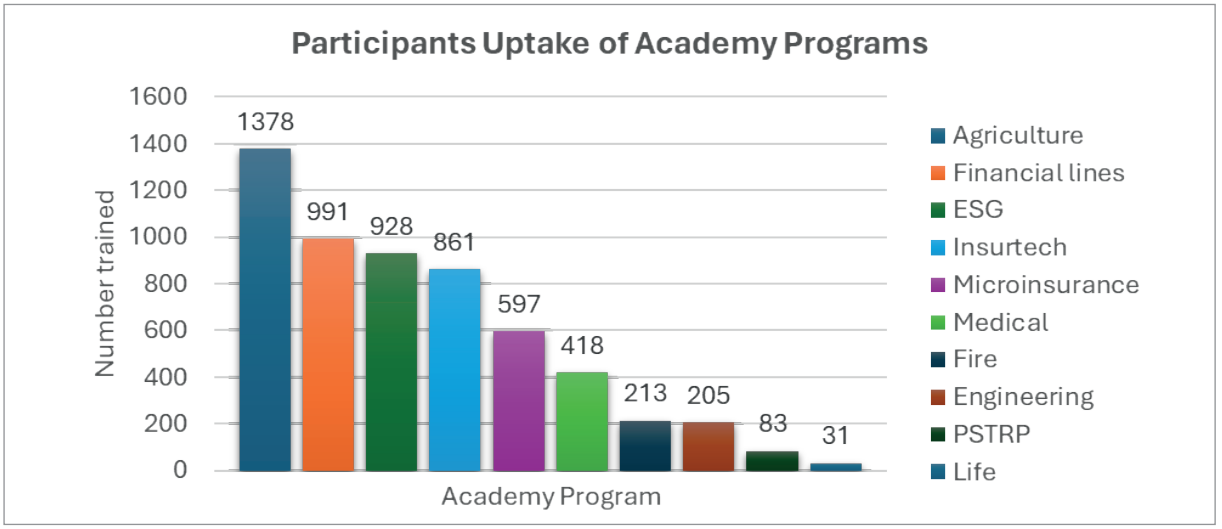

دفع مقاومة تغير المناخ والشمول المالي

قامت شركة (زيب-ري) بتوسيع نطاق عملها في مجال تمويل المناخ عن طريق برنامج التكامل الإقليمي الرقمي من خلال تعزيز سلاسل القيمة (درايف) وغيره من المبادرات المستهدفة الأخرى:

- برنامج التكامل الإقليمي الرقمي من خلال تعزيز سلاسل القيمة (درايف) – في إطار برنامج درايف، تم الاكتتاب في أكثر من ٤٧٠,٠٠٠ وثيقة تأمين ضد الجفاف، وتشكل النساء ٥٦٪ من المستفيدين. كما فتح المشروع أكثر من ٤١٢,٠٠٠ حساب رقمي وشمل ٣ ملايين شخص من خلال برامج محو الأمية المالية في كينيا وإثيوبيا والصومال. وقد حشدت شركة إعادة التأمين ٢٥٤ مليون دولاراً أمريكياً من رأس المال الخاص، مما عزز دورها في مجال الحلول المستدامة لمخاطر المناخ. كما دربت الأكاديمية ٢,٩٢٩ من أصحاب المصلحة في إطار برنامج التكامل الإقليمي الرقمي من خلال تعزيز سلاسل القيمة، من أجل دعم القدرات في مجال التأمين على الثروة الحيوانية القائم على المؤشرات.

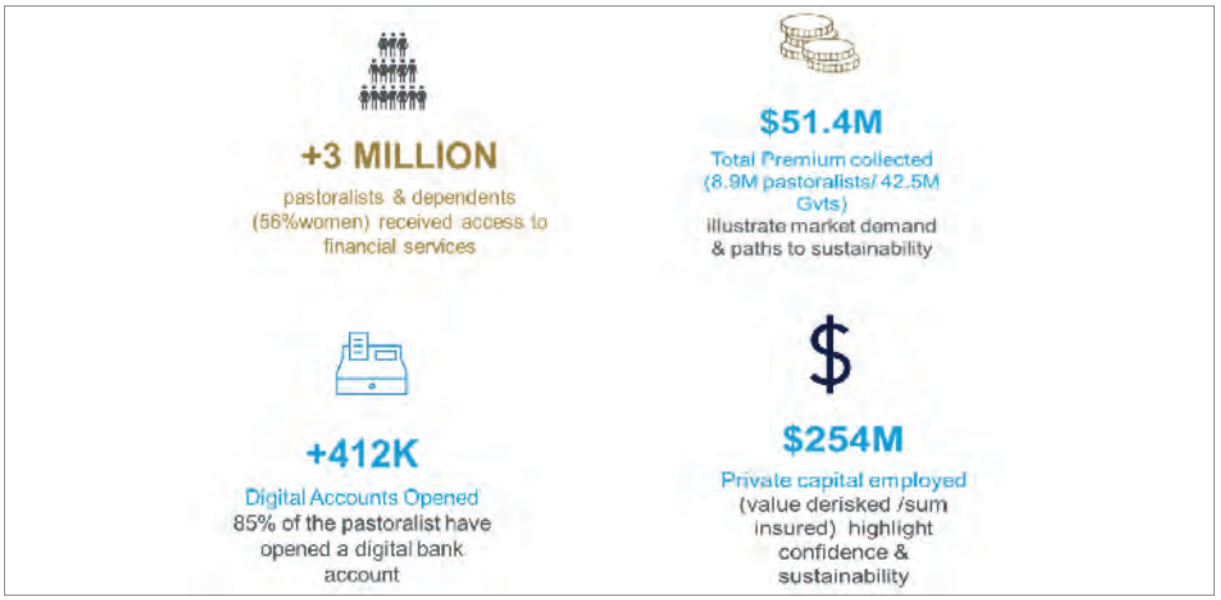

- المشاريع التي تركز على الزراعة في زامبيا:

١) قامت شركة إعادة التأمين، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية والشركة الزراعية للتصدي للتغير المناخ، بتدريب شركات التأمين والهيئات التنظيمية على حلول التأمين القائمة على المؤشرات.

٢) قامت شركة إعادة التأمين، من خلال مشروع "الحبوب مقابل القسط " وبالتعاون مع المؤسسة الألمانية للاستثمار، بتعزيز حماية المناخ والزراعة المستدامة وتمكين المرأة / الشباب في التعاونيات الريفية.

القيادة الفكرية والإصلاح التنظيمي

زادت الأكاديمية من تعزيز قيادتها من خلال:

- منشوران مؤثران؛ وهما: الرهان الجريء في أفريقيا على التأمين الأصغر، وثورة التأمين المدفوعة بالتكنولوجيا.
- البحوث الرائدة حول أنظمة التأمين الإجباري في ٣٧ بلدا، وتوليد أدلة على الإصلاح التنظيمي وتعميق الأسواق.
- الدعم الفني لإطار التكافل الصومالي، الذي تم تقديمه بالتعاون مع البنك الدولي والبنك المركزي الصومالي، لبناء قطاع التأمين الإسلامي الناشئ في البلاد.

الابتكار والتكنولوجيا كعوامل تمكين للسوق

وضعت شركة (زيب-ري) نفسها في طليعة تكنولوجيا التأمين، مما عزز الابتكار على مستوى القطاع، وذلك عن طرق الآتي:

- تلقى مركز الابتكار الخاص بها ١١٩ طلباً من الشركات الناشئة، واحتضن ٢٠ حلاً، وقدم أفضل ١٠ حلول مبتكرة خلال اليوم التجريبي الإقليمي.
- ركزت الاستثمارات الاستراتيجية على الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) والاتصالات عن بعد وتحليلات الأقمار الصناعية للمخاطر من أجل تعزيز الاكتتاب ومعالجة المطالبات والكشف عن حالات الاحتيال.
- أسفر التعاون مع شركات مثل ويسترويل Westerwelle وألترون Altron وشركات التأمين الإقليمية عن ابتكارات عملية، بما في ذلك طرح منتجات تأمين جديدة على السيارات في كينيا.

توسيع نطاق الوصول والتوعية

تمكنت شركة إعادة التأمين من تطوير السوق من خلال الشراكات مع المنظمين ومؤسسات التمويل الأجنبي والمؤسسات الأكاديمية وشركة (زيب-ري)، وذلك عن طريق ما يلي:

- دعم خطط التأمين الزراعي الوطنية في كينيا والكونغو الديمقراطية وأوغندا وزامبيا، وزيمبابوي، وملاوي، وتنزانيا،
- المساهمة في التصدي للجفاف في الجنوب الأفريقي عام ٢٠٢٤، بتقديم تيسيرات تجاوزت ٥ ملايين دولاراً أمريكياً من المدفوعات من خلال منتجات الشركة الزراعية للتصدي للتغير المناخي وشركة إعادة التأمين (زيب-ري).

ويعكس أداء الأعمال وتأثير التنمية الذي حققته شركة إعادة التأمين (زيب-ري) في عام ٢٠٢٤ قدرتها على الموائمة الاستراتيجية مع أهداف الكوميسا المتمثلة في دعم تنمية القدرات، وتعميق التكامل الإقليمي، وتعزيز الشمول المالي، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. فمن خلال ممارسات الاكتتاب المستهدفة والتدريب والشراكات التنظيمية والابتكار الرقمي، تعمل شركة إعادة التأمين على تشكيل مشهد تأمين أكثر شمولا واستدامة ومرونة في جميع أركان القارة الأفريقية.

٣,٢ بنك التجارة والتنمية

بنك التجارة والتنمية للشرق والجنوب الأفريقي (البنك) هو مجموعة تمويل إنمائية متعددة الأطراف أنشئت بموجب الفصل التاسع من معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي.

وعلى مر السنين، تطور بنك التجارة والتنمية مما كان يعرف باسم بنك منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي إلى مجموعة تمويل تنموية حديثة وأكثر نضجا تضم شركات تابعة ووحدات أعمال استراتيجية ، بما في ذلك الخدمات المصرفية للتجارة والتنمية، وإدارة أصول بنك التجارة و التنمية، وصندوق التجارة والتنمية، وشركة التأمين المقيدة التابعة لبنك التجارة و التنمية ، والشركة الاستشارية المحدودة للتجارة لإدارة الأصول في الشرق و الجنوب الأفريقي، وأكاديمية بنك التجارة والتنمية والعديد من الصناديق ذات الأغراض الخاصة، مثل بنك التجارة والتنمية، وصندوق التجارة للشرق والجنوب الأفريقي وصندوق الكوميسا للبنية التحتية.

ويضمن التطور العديد من الإصلاحات والابتكارات المؤسسية وتوسيع النطاق الجغرافي لمجموعة بنك التجارة والتنمية لتشمل إقليم الثلاثية الذي يضم الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأسواق مختارة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تستضيف المؤسسات الإقليمية الكبرى. وقد تمت الموافقة على الإصلاحات والابتكارات المختلفة من قبل مجلس محافظي مجموعة بنك التجارة والتنمية، وهو هيئة المساهمين في بنك التجارة والتنمية، وأقرتها قمة رؤساء دول الكوميسا.

وفي عام ٢٠٢٤، واصلت مجموعة بنك التجارة والتنمية، القيام بدور محوري في الوفاء بولايتها، على الرغم من تحديات بيئة العمل، والتي اتسمت بالتوترات الجيوسياسية المستمرة. وقد واكب ذلك مستويات نمو متفاوتة، واستمرار تجزئة التجارة، وتباطؤ الطلب من الأسواق المستوردة، وعدم كفاية هوامش الأمان المؤقتة للعملات الأجنبية. وظل الوصول إلى التمويل مقيدا، وذلك إلى جانب استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، والتضخم المكون من رقمين، وزيادة نفقات المعيشة. وتعمل العديد من البلدان على إجراء إصلاحات صعبة تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى تحسين عدد من البلدان لوضعها الخارجي. ولا تزال بلدان أخرى تعاني من صعوبات في القدرة على تحمل الديون.

وفي هذا السياق، قام بنك التجارة والتنمية بدعم الدول الأعضاء في مواجهة الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي، الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والصدمات اللاحقة سواء العالمية أو المحلية، والتي لا يزال صدى تبعاتها مستمراً. وتشمل بعض التدابير التي اتخذها بنك التجارة والتنمية لاستيعاب الصناديق السيادية، إعادة جدولة الديون واتخاذ تدابير ثابتة، لا سيما بالنسبة لمرافق تمويل التجارة الحيوية التي تدعم استيراد السلع الأساسية والمستحضرات الصيدلانية الاستراتيجية، التي لا ينبغي وقف تدفقها. والواقع أن من اختصاص مجموعة بنك التجارة والتنمية، بصفته بنكاً إقليمياً متعدد للتنمية الأطراف، أن يعمل

للتصدي للتقلبات الدورية المعاكسة –كملاذٍ أخير في بعض الأحيان– عندما تكون الظروف صعبة وتقديم دعم استثنائي للدول الأعضاء عندما تكون في أمس الحاجة إليه، وحماية القطاعات الاستراتيجية مثل الأمن الغذائي والطاقة، وتوافر الأدوية.

وفي مواجهة التحديات الحالية المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون في الإقليم، شاركت العديد من الدول الأعضاء في بنك التجارة والتنمية في برامج مجموعة العشرين و/أو صندوق النقد الدولي بشأن إعادة هيكلة الديون والتسهيلات ذات الصلة. ولكن واصلت الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالسداد لبنك التجارة والتنمية، بوصفه بنكا إقليميا متعدد الأطراف للتنمية يقدم التمويل التجاري. وفي بعض الحالات، أعاد بنك التجارة والتنمية هيكلة قروض التمويل التجاري المستحقة لمنح هذه البلدان متنفسا في مواجهة الصدمات الشديدة. وعلى الرغم من ذلك، هناك حالة لدولة ذات سيادة –استفادت من إعادة هيكلة كبيرة لديونها – ولكنها توقفت عن الوفاء بالتزاماتها تجاه بنك التجارة والتنمية، بينما استمرت في تسديد ديونها للبنوك متعددة الأطراف الأخرى والمقرضين الآخرين، مما يمثل خطرا جديدا على مساهمي بنك التجارة والتنمية والدول الأعضاء الأخرى. هذا على الرغم من أنه ينبغي عادة استبعاد قروض التمويل التجاري، بشكل عام من إعادة الهيكلة الكبيرة الديون بسبب طبيعتها الاستراتيجية. وقد كانت هذه الحالة موضوع مناقشات جادة على مستوى كل من مجلس المحافظين ومجلس الإدارة، لأنها تمثل خطرا يهدد بالتصنيف الائتماني للمؤسسة، ويضر فئة أصول التمويل التجاري في الإقليم، ويتسبب في تدهور النظام الإيكولوجي المالي الأفريقي المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا.

وفيما يتعلق بالأداء المالي لعام ٢٠٢٤، سجل رأس مال المجموعة واحتياطاتها نموا بلغ ٢,٣ مليار دولاراً أمريكياً بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ١١٪ ومحفظتها من إلى ٧,٣ مليار دولاراً أمريكياً بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ٦٪. وقد ظلت الأصول ثابتة نسبيا حول علامة ١٠ مليارات دولاراً أمريكياً عند ٩,٩ مليار دولاراً أمريكياً مع معدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ٨٪، بينما انخفضت الأرباح لتبلغ ١٧١ مليون دولاراً أمريكياً والإيرادات التشغيلية لتصل إلى ٢٩٨ مليون دولارا أمريكيا، مع نمو سنوي مركب إيجابي لمدة ٥ سنوات بنسبة ٢,٤٪ و٤,٦٪ لكل منهما.

ومع انتشار التقلبات في البيئة التشغيلية للمجموعة، ظل البنك واقفا بثبات على قدميه، حيث سجل في نهاية العام ارتفاعا في نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى ٣٨٪، ونسبة القروض المتعثرة ٣,٧١٪، ونسبة الرافعة المالية المستقرة التي تزيد عن ٣ أضعاف، ونسبة التكلفة بالنسبة إلى الدخل بلغت ١٤٪، مما يدل على جهوده للحفاظ على المرونة والكفاءة والقوة المالية، مع الحفاظ على جودة الأصول العالية. كما ارتفع عدد موظفي مجموعة بنك التجارة والتنمية، بشكل طفيف إلى ٢٢٣ موظفا، من بينهم ٤٢٪ من النساء.

ومما يؤكد سجل البنك الذي اتسم بالقوة والاتساق في الأداء والمرونة في التعامل مع البيئة التشغيلية، نجح بنك التجارة والتنمية في الحفاظ على تصنيفه الائتماني القوي؛ حيث منحت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية للبنك تصنيفا افتتاحيا من الدرجة الاستثمارية A– مع آفاق مستقبلية مستقرة، وأكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية تصنيف الدرجة الاستثمارية للبنك +BBB مع آفاق مستقبلية مستقرة. وقد أدى تخفيض تصنيف عدد من الدول الأعضاء في مجموعة بنك التجارة والتنمية، بسبب بعض المخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون، إلى هبوط تصنيفات البنك الأخرى، حيث أكدت وكالة فيتش تصنيف البنك بدرجة +BB، مع آفاق مستقبلية سلبية منقحة، وقامت وكالة موديز بمراجعة تصنيف بنك التجارة والتنمية، إلى Ba١، مع آفاق مستقبلية مستقرة.

وعلى النقيض، سجلت مجموعة بنك التجارة والتنمية إصدارات تصنيف إيجابي خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث قدمت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية أيضا تصنيفا افتتاحيا من الدرجة الاستثماريةA- لصالح الصندوق التجاري للشرق والجنوب الأفريقي، وشركة كير للتصنيف الائتماني (أفريقيا) المحدودة، مما أدى إلى امتداد تصنيف الجهات الثلاثة السابقة إلى الصندوق أيضا. وهذا يؤكد أن محفظة البنك متنوعة وسليمة، وقادرة على تغطية الضمانات بيسر، كما أن لديه خطوط توجيهية للاستثمار والائتمان تتسم بالقوة والتحفظ بما يكفي لتقليل المخاطر والتطلع إلى المستقبل لتحقيق عوائد مرتفعة. ولقد كانت القروض المتعثرة للصندوق التجاري للشرق والجنوب الأفريقي منذ إطلاقه أقل من ٠,١٪، بينما بلغت العوائد نسبة ١٠٪.

المساهمون وهيكل رأس المال والاستراتيجية المؤسسية للمستثمرين

اتسم عام ٢٠٢٤ بالابتكار المستمر والمرونة والتنويع بالنسبة لمجموعة بنك التجارة والتنمية. وعلى ضوء مشهد اقتصادي كلي غير موات على الصعيد العالمي والإقليمي، واصلت مجموعة بنك التجارة والتنمية اجتذاب رؤوس أموال جديدة، بما يتماشى مع الأهمية المتزايدة للمجموعة في الإقليم وخطتها الاستراتيجية الخمسية.

وعلى الرغم من التحديات المالية السائدة، ظل المساهمون من الفئة (أ) في القطاع السيادي والعام ثابتين في الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالاكتتاب. وفي شريحة الفئة (ب)، ضاعفت صناديق التقاعد في مجتمع المساهمين المؤسسيين حصتها في المجموعة من خلال شراء أسهم إضافية. وانضم الصندوق الاستثماري السيادي لأنجولا لمجموعة مساهمي البنك، مما فتح أبواب أنجولا فعليا أمام عمليات مجموعة بنك التجارة والتنمية. وبناء على النجاح الذي حققته أسهم الفئة (ب)، واصلت مجموعة بنك التجارة والتنمية توسيع نطاق عملها في مجال التمويل الأخضر والمستدام من خلال إصدار أسهم الفئة (ج) الخضراء التحفيزية. أعلن البنك الأفريقي للتنمية عن استثمار لاحق في الأسهم بقيمة ١٥ مليون دولاراً أمريكياً في أسهم الفئة (ج) الخضراء الرائدة التي أصدرها البنك، وذلك لدعم التكنولوجيا النظيفة ومشاريع منخفضة الكربون في الدول الأعضاء، عن طريق إنشاء مرفق لإعداد المشاريع لتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة. وهذا يدل على التزام المجموعة بالمبادرات الخضراء والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، ويمهد الطريق لجذب المزيد من الاستثمارات من المستثمرين المدفوعين بإحداث تأثير.

علاوة على ذلك، واصلت مجموعة بنك التجارة والتنمية سياستها المرنة، واستمرت في تطوير هيكل رأسمالها، إلى جانب دعم استراتيجيتها لتعبئة المستثمرين المؤسسيين، حتى تبقى قادرة على أن تفي بالغرض المتمثل في خدمة الدول الأعضاء، وتقديم المزيد من القيمة. وعلى هذا النحو، يتم الترحيب بالمستثمرين غير السياديين في فئات شبه الأسهم في المجموعة، حيث أدخلت مجموعة بنك التجارة والتنمية شريحة رأس المال الهجين في هيكل رأس المال، مما يمكنها من زيادة الرافعة المالية لميزانيتها العمومية، مع الحفاظ على نسب كفاية رأس المال السليمة.

وبالمثل، واصل العديد من المستثمرين المؤسسيين الاستثمار في صندوق التجارة للشرق والجنوب الأفريقي، وهو الأداة ذات الأغراض الخاصة المذكورة أعلاه والتي تديرها شركة إدارة الأصول المملوكة لمجموعة بنك التجارة والتنمية. وهناك أداة مماثلة تقدمها المجموعة وهي صندوق التجارة الأفريقية متوسط الأجل التابع لبنك التجارة والتنمية الذي تم إنشاؤه لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقودها التجارة، من خلال معاملات تمويل التجارة متوسطة الأجل.

وتم تصميم هذا الصندوق الجديد لاستيعاب المستثمرين المؤسسيين والاستجابة لطلب مجتمع المستثمرين المؤسسيين لفترات أطول تصل إلى ٥ سنوات.

التأثير

إطار الاستدامة

تواصل مجموعة بنك التجارة والتنمية تحسين إطار الاستدامة الخاص بها، وتستمر في التزامها المجموعة بمبادئ الاستدامة من خلال استراتيجية ترتكز على إطار حوكمة بيئية واجتماعية قوي. ويشتمل إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمجموعة بنك التجارة والتنمية، من بين جملة أمور أخرى، على نظام إدارة بيئية واجتماعية، تم تحديثه في عام ٢٠٢٤، ونظام مراقبة الاستدامة وتأثير التنمية وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتماشى إطار العمل مع أجندة التنمية المستدامة العالمية وفقا لأهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ واتفاقية باريس. ويعزز نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، المندمج في الدورة الائتمانية للبنك منذ نشأة الصفقة حتى الانتهاء من تسديد القرض، التزام مجموعة بنك التجارة والتنمية بالتحسين المستمر لإدارة مخاطر وفرص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في التمويل المستدام. واستكمالاً لإطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والنظر في الفرص والتحديات طويلة الأجل، وضعت مجموعة بنك التجارة والتنمية اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها لتمويل المناخ في عام ٢٠٢٣، من خلال تصنيف أخضر يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، لتعزيز تمويل المناخ بشكل استراتيجي في الدول الأعضاء، ومساعدتها على تحقيق مساهماتها المحددة وطنياً. وقد حصلت مجموعة بنك التجارة والتنمية في الآونة الأخيرة على اعتماد صندوق المناخ الأخضر.

العمليات

تقدم مجموعة بنك التجارة والتنمية حلولاً تمويلية مخصصة في العديد من القطاعات التي تسمح لعملائها السياديين والمؤسسات المالية والشركات، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بممارسة الأعمال التجارية والمساهمة في دعم الأنشطة الحيوية للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الأعضاء. وفي عام ٢٠٢٤، ومن بين العديد من النتائج الأخرى التي تم إحرازها، قامت مجموعة البنك بدعم ١,٣ مليون وظيفة، ٥١٪ منها تشغلها النساء، واستفاد ٥,٥ مليون شخص و٣٠٩,٢٤٨ أسرة من التمويل.

التجارة والخدمات المصرفية التنموية

تقدم وحدة الأعمال التجارية الاستراتيجية التابعة لمجموعة بنك التجارة والتنمية تمويلا تجاريا ثنائيا ومشتركا قصير الأجل وتمويلا للمشاريع طويل الأجل. ويجري ذلك باستخدام واحد أو مجموعة من طرائق التمويل، بما في ذلك التمويل المباشر عن طريق الديون الثانوية أو حقوق الملكية السيادية، وغالبا ما تأخذ شكل ترتيبات التمويل المشترك مع المقرضين المحليين والأجانب. إضافة إلى ذلك، فهي توفر ائتمان للصادرات والتمويل المشترك والمنتجات غير المالية مثل الخدمات الاستشارية وخدمات الوكالات.

ومن خلال نافذة تمويل المشاريع والبنية التحتية طويلة الأجل في عام ٢٠٢٤، تم توزيع الأموال بشكل خاص على ما يحتاجه الإقليم في مجال كفاءة الطاقة النظيفة والميسورة، وتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي، والتصنيع المبتكر والبنية التحتية الأخرى. وقد شملت الحلول المطروحة: القروض المباشرة، وخطوط الائتمان، وضمانات القروض، والمشاركة في أسهم رأس المال، والديون الثانوية، والخدمات الاستشارية والتقييمية، والضمانات، والقروض المشتركة، والتأجير. وفي عام ٢٠٢٤، زادت محفظة المشاريع والبنية التحتية للمجموعة إلى ٢,٣ مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ١٪.

ومن خلال نافذة التمويل التجاري، واصلت المجموعة في عام ٢٠٢٤ التصدي للتقلبات الدورية، من خلال توفير التمويل، كملاذ أخير يتم اللجوء إليه في بعض الأحيان، مما ساهم في سد فجوة التمويل التجاري، وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، فضلا عن دعم الأمن الغذائي والطاقة، وتوفير المستحضرات الصيدلانية الحيوية. وقد تم تخصيص التمويل بصفة خاصة للخدمات المالية والأعمال التجارية الزراعية وللحصول على الطاقة، مما سمح للدول الأعضاء بتأمين مصادر السلع الأساسية الاستراتيجية وتصديرها من خلال التدفقات التجارية المستمرة، فضلا عن المعدات المتخصصة لدعم المشاريع الإنمائية الرئيسية في عدة قطاعات. تشمل المنتجات المعروضة في إطار هذه النافذة تمويل الاستيراد والتصدير، وتمويل السلع المهيكلة، والتمويل ما قبل وما بعد الشحن، وإصدار خطابات الاعتماد، والضمانات، والسندات، بالإضافة إلى حلول رأس المال العامل التي تركز على الموردين بما في ذلك تمويل شراء الذمم المدينة وخصم الفواتير. وفي عام ٢٠٢٤، ارتفعت محفظة التمويل التجاري للمجموعة إلى ٥ مليارات دولارا أمريكيا، بمعدل نمو سنوي مركب لمدة ٥ سنوات قدره ٩٪، وشكلت أكثر من ثلثي إجمالي المحفظة. علاوة على ذلك، شارك البنك في العديد من القروض المشتركة ومبادرات التمويل المشترك من أجل إتاحة السلع الاستراتيجية الحيوية في الإقليم، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية، ودعم فرص الوصول إلى الطاقة النظيفة والموثوقة. وبالتالي، كانت هناك زيادة بنسبة ٩٪ في إجمالي القروض المشتركة التي تم فيها تكليف مجموعة بنك التجارة والتنمية إما كمنظم رئيسي أو مشارك، لتصل إلى ٢٠,٩ مليار دولارا أمريكيا. ونظرا لأن البنك كان منظما رئيسيا فقد نمت قروضه بنسبة ١٠٪، حيث أدار ٤,٤ مليار دولاراً أمريكياً من التمويل المهيكل.

إدارة الأصول

تمتلك مجموعة بنك التجارة والتنمية ذراعا لإدارة الأصول (وهو مرفق بنك التجارة والتنمية لإدارة الأصول) يركز على تصميم وإنشاء ونمو أدوات الاستثمار المستقلة لمجموعة واسعة من المستثمرين وشركاء التنمية. ومن المرافق الأخرى، شركة إدارة الصناديق (إيساتال) المذكورة أعلاه؛ وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لمجموعة بنك التجارة والتنمية ومقرها موريشيوس؛ وهي تدير صندوق التجارة للشرق والجنوب الأفريقي، والذي هو مخطط استثمار جماعي مفتوح العضوية مقره أيضاً في موريشيوس. وفي عام ٢٠٢٤، واصل صندوق التجارة للشرق والجنوب الأفريقي، الاستثمار في تمويل التجارة، وتمويل السلع المهيكلة، وتمويل الصادرات، من بين أمور أخرى، لتوسيع تأثير صافي الأرباح الثلاثية ونطاق أنشطة مجموعة بنك التجارة والتنمية في الإقليم، مع تحقيق عوائد ثابتة مع تقلبات منخفضة. احتفل صندوق التجارة للشرق والجنوب الأفريقي في عام ٢٠٢٤ بمرور خمس سنوات على تأسيسه. وقد نما هذا الصندوق، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٩، خمسة أضعاف تقريبا اعتبارا من نهاية عام ٢٠٢٤،

من استثمار أولي في بنك التجارة والتنمية بقيمة ٥٠ مليون دولاراً أمريكياً إلى أكثر من ٢٢٠ مليون دولاراً أمريكياً في الأصول المدارة، وأكثر من ٤٠ مستثمرا ثابتاً ومتنوعاً. وعلى مر السنين، قدم صندوق التجارة للشرق والجنوب الأفريقي مساهمات كبيرة للعديد من القطاعات ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قام الصندوق من خلال تبسيط الشمول المالي في عملياته، بالتأثير بشدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تلك التي تقودها النساء، إما بشكل مباشر أو عبر المؤسسات المالية التي تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنساء كعملاء أساسيين؛ كما أثر بنفس الطريقة على صغار المزارعين بشكل كبير من خلال معاملاته.

صندوق التجارة والتنمية

صندوق التجارة والتنمية هو نافذة المنح الميسرة لمجموعة بنك التجارة والتنمية. وتتمثل مهمته في دعم جدول أعمال التنمية المستدامة للدول الأعضاء من خلال تزويدها بحلول تمويلية بديلة، بما في ذلك التمويل الميسر والمدفوع بالأثر والمساعدة الفنية وخدمات إدارة البرامج. وتخدم مبادرات صندوق التجارة والتنمية مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، من الكيانات السيادية إلى الفئات المحرومة ماليا مثل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة، والنساء، والشباب. وفي عام ٢٠٢٤، استمر صندوق التجارة والتنمية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة الفنية لها. كما وافق مجلس إدارة الصندوق على برنامج لعموم أفريقيا بقيمة ١٠٠ مليون دولاراً أمريكياً لتقديم خدمات مالية وبناء القدرات للشابات في المناطق الريفية وشبه الحضرية، والاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية عبر نماذج بديلة لتسجيل الائتمان. ومن المقرر إطلاق البرنامج التجريبي الذي تبلغ قيمته ١٨,٢ مليون دولاراً أمريكياً لمدة ٣ سنوات في عام ٢٠٢٥.

شركة التأمين المقيدة التابعة لبنك التجارة والتنمية

توفر شركة التأمين المقيدة التابعة لبنك التجارة والتنمية تغطية تأمينية ضد المخاطر وإعادة التأمين حصريا لمجموعة البنك، بهدف تعزيز الكفاءة في إدارة المخاطر في المجموعة. وفي عام ٢٠٢٤، قدمت شركة التأمين المقيدة تغطية تأمينية بقيمة ٢٧٨ مليون دولاراً أمريكياً من خلال ١٣ معاملة، وساهمت بمبلغ ٩,٣ مليون دولاراً أمريكياً في ربحية المجموعة.

أكاديمية بنك التجارة والتنمية

أكاديمية بنك التجارة والتنمية هي ذراع بناء القدرات لمجموعة البنك، حيث تنظم الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات والجولات الدراسية وغيرها من التدخلات لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية في القطاعات المالية والاستثمارية التي تهم مجموعة بنك التجارة والتنمية وشركائه. وفي عام ٢٠٢٤، استضافت أكاديمية بنك التجارة والتنمية فعاليات رائدة، منها: اجتماع المائدة المستديرة الأول للمدعين العامين الأفارقة، ودربت ٢١٨ من أصحاب المصلحة الداخليين و٣٠٥ من أصحاب المصلحة الخارجيين. وهذا بالإضافة إلى العديد من الدورات التي يتم تنظيمها للموظفين خلال فترة الغذاء على مدار العام حول الموضوعات الهامة ذات الصلة برحلة نمو المجموعة.

التمويل

استمرت مجموعة بنك التجارة والتنمية في عملية تعزيز تنويع التمويل واستراتيجية التمويل البديل، وسط بيئة التشغيل الصعبة وارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي عام ٢٠٢٤، وقعت مجموعة البنك العديد من اتفاقيات التسهيلات والشراكة مع شركاء استراتيجيين واستغلت سوق القروض المشتركة، لتعبئة ما مجموعه أكثر من ٣ مليارات دولارا أمريكيا.

الجوائز

- **الجائزة: أفضل مصرفي أفريقي للعام: أدماسو تاديسي، رئيس مجموعة بنك التجارة والتنمية والعضو المنتدب** – جوائز المصرفيين الأفريقيين: تم الاحتفال بفوز السيد/ أدماسو تاديسي، الرئيس والعضو المنتدب لمجموعة بنك التجارة والتنمية بالجائزة، باعتباره أفضل مصرفي أفريقي للعام. ومن بين المعايير المحورية التي أخذتها لجنة التحكيم في الاعتبار لإسناد هذه الجائزة المتميزة، الروح القيادية المؤثرة والملهمة والنزاهة المتميزة، والرؤية المؤسسية الواضحة، إلى جانب التفاني النشط في تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي والتنمية.
- **الجائزة: أفضل بنك للتمويل التجاري في الأسواق الناشئة** – مؤسسة التمويل العالمي – التجارة وتمويل سلسلة التوريد: تحتفي هذه الجائزة على المستوى العالمي للعام الثاني على التوالي بتميز البنك في تقديم حلول تمويل تجاري مؤثرة ومبتكرة للمؤسسات السيادية والمالية والشركات في الدول الأعضاء. اختارت مؤسسة التمويل العالمي أفضل مزودي التمويل التجاري بناء على معايير مختلفة بما في ذلك حجم المعاملات ونطاق التغطية العالمية وخدمة العملاء ومهارات التنفيذ والالتزام بالأعمال والتقنيات المبتكرة.
- **الجائزة: القرض المشترك من وكالة ائتمان الصادرات: قرض مشترك لتمويل التجارة بضمان مجموعة بنك التجارة والتنمية ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف بقيمة ٣٤٩ مليون يورو لمدة ٧ سنوات-** المجموعة المالية لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: في ديسمبر ٢٠٢٣، قامت كل من وكالة ائتمان الصادرات ومجموعة بنك التجارة والتنمية بتوسيع نطاق تعاونهما، حيث أصدرت وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف ضمانا إضافيا بقيمة ٣٤٩ مليون يورو لمدة ٧ سنوات لقرض مقدم من بنك ستاندرد تشارترد كوكيل نيابة عن مجموعة من البنوك، بما في ذلك سيتي بنك كمنسق. وتحتفي هذه الجائزة، التي تم الفوز بها في عام ٢٠٢٤ من المجموعة المالية لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بهذه الصفقة الهامة التي ستساهم في سد فجوة التمويل التجاري في أفريقيا.
- **الجائزة: أفضل بنك لتمويل التجارة في موريشيوس** – التمويل العالمي – التجارة وتمويل سلسلة التوريد: نظراً لأن موريشيوس تستضيف أحد المقرات الرئيسية للبنك، فقد حصل بنك التجارة والتنمية أيضاً على جائزة أفضل بنك لتمويل التجارة في موريشيوس للمرة الثالثة.

- **الجائزة: الجائزة الفضية للحصول على تصنيف A+ في تصنيف الرابطة الأفريقية لمؤسسات تمويل التنمية – نظام التصنيف للمعايير التحوطية والخطوط الإرشادية لعام ٢٠٢٣ -** الرابطة الأفريقية لمؤسسات تمويل التنمية: تُمنح جائزة تصنيف المعايير التحوطية والخطوط الإرشادية هذه، التي تم الحصول عليها في عام ٢٠٢٤، للمؤسسات التي شاركت في تمرين التقييم الذاتي لنظام تصنيف المعايير التحوطية والمبادئ التوجيهية للرابطة الأفريقية لمؤسسات تمويل التنمية، وحققت ٨٠٪ وما فوق في مؤشر الامتثال والتصنيف، ويتم تصنيفها في الفئة A بعد تمرين نظام التصنيف للمعايير التحوطية والخطوط الإرشادية. ويعد هذا النظام إطارا متينا للعمل، يساعد المؤسسات في النهوض بحوكمتها وعملياتها ومواردها المالية.

٣,٣ وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا

تم إطلاق وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا في القاهرة بجمهورية مصر العربية في عام ٢٠٠٦ مع تفويضها بجعل الكوميسا واحدة من الوجهات الرئيسية للمستثمرين الإقليميين والدوليين مع تعزيز الاستثمار الوطني في الوقت ذاته وتنفيذ الأنشطة في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره ومناصرته.

فيما يتعلق بالترويج لإقليم الكوميسا كوجهة استثمارية جاذبة، قامت وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا بما يلي:

١) تنظيم النسخة الأولى من منتدى الكوميسا للاستثمار لعام ٢٠٢٤ في تونس. يهدف المنتدى إلى تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود بين دول الكوميسا من خلال عرض الفرص التجارية المتنوعة المتاحة في الدول الأعضاء لقادة الأعمال المحتملين من الإقليم. وقد يَسر المنتدى عقد ما يقرب من ٣٥٠ اجتماعا للمؤسسات التجارية بين هيئات تشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا والقطاعين العام والخاص في تونس؛

٢) تيسير التعارف بين القيادات المحتملة التي تستفسر عن فرص استثمارية محددة على خريطة الاستثمار في الكوميسا في مختلف الدول الأعضاء. وأحيلت الاستفسارات إلى الهيئات الوطنية لتنشيط الاستثمار التابعة للكوميسا، واتخذت إجراءات متابعة للاستجابة للقيادات المحتملة؛

٣) تزويد أصحاب المصلحة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في قاعدة بيانات وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا بالتحديثات المستمرة حول أنشطة وكالة الاستثمار الإقليمية وأخبار الأعمال المهمة من الدول الأعضاء من خلال النشرة الإخبارية الإلكترونية للوكالة وقنوات التواصل الاجتماعي والبوابة الإلكترونية؛

٤) دعم تنظيم و/أو تيسير مشاركة الهيئات الوطنية لتنشيط الاستثمار التابعة للكوميسا في الفعاليات التالية:

أ) الاجتماع السنوي للاستثمار لعام ٢٠٢٤ الذي عقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة الذي حضرته الهيئات الوطنية لتنشيط الاستثمار الأعضاء بالكوميسا؛ من مصر، وسيشيل، والصومال، وأوغندا،

ب) مؤتمر الاستثمار الأفريقي لعام ٢٠٢٤ الذي عقد في لندن بالمملكة المتحدة الذي شاركت فيه ستة من الهيئات الوطنية لتنشيط الاستثمار التابعة للكوميسا؛ من كينيا، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، وأوغندا، وزامبيا، بالإضافة إلى تنظيم جلسة تواصل مخصصة لتشجيع الاستثمارات في إقليم الكوميسا.

وفيما يتعلق بجمع ونشر بيانات وفرص الاستثمار، فإن وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا:

١) وضعت الأدلة العملية لمزاولة الأعمال التجارية لبوروندي ومدغشقر بالتعاون مع وكالة التنمية البوروندية ومجلس التنمية الاقتصادية في مدغشقر. وتقدم الأدلة لمحة عامة عن مناخ الاستثمار والأعمال في الدولة العضو وهو أمر مهم للمستثمرين للتعرف عليه أثناء عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار؛

٢) طورت إعلان كوميسا التشويقي للاستثمار لعام ٢٠٢٤ بالتعاون مع الدول الأعضاء في الكوميسا. ويتضمن المنشور أكثر من ٢٥٠ فرصة استثمارية متاحة في مختلف القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الأعضاء. وقامت بتحديث خريطة الكوميسا الاستثمارية مع الفرص الاستثمارية المجمعة؛

٣) وضعت دليل الاستثمار في الكوميسا لعام ٢٠٢٤ الذي يوفر معلومات مفصلة عن نظرة عامة على الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية للدول الأعضاء، والقطاعات ذات الأولوية وإمكانات الاستثمار، ومزايا البلدان وموقع الاستثمار، ومؤسسات الكوميسا، وفوائد الاستثمار في الإقليم.

وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات الخاصة بالهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا، قامت الوكالة بالآتي:

١) تطوير خمسة أنظمة لتتبع المستثمرين للهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا التالية: جزر القمر، وجيبوتي، وملاوي، والصومال، وزامبيا. وتم تخصيص الحل للاستجابة للهيكل التنظيمي ونموذج/عملية تشجيع الاستثمار ولتلبية الاحتياجات الدقيقة لكل هيئة من الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار. إضافة إلى ذلك، فقد تم تدريب المسؤولين على كيفية استخدام أنظمة التتبع والحفاظ عليها. ومن المتوقع أن يساعد الحل الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار في تتبع وإدارة العلاقة مع المستثمرين بفعالية، فضلا عن تعزيز قدرات إعداد التقارير للهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار؛

٢) بدء عملية تحديث وإعادة تصميم نظام تتبع المستثمرين التابع للهيئة التونسية للنهوض بالاستثمار الأجنبي. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في عام ٢٠٢٥؛

٣) تنظيم ندوة إقليمية عبر الإنترنت حول تطوير الدراسات القطاعية وتقديمها للمستثمرين، بمشاركة ١٠٥ من الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين في الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار. وقدمت الندوة رؤى حول عملية البحث اللازمة لتحديد القطاعات ذات الأولوية وكيفية بناء عرض قيمة مقنع للمستثمرين؛

٤) تنظيم ندوة إقليمية عبر الإنترنت حول بناء القدرات حول الأدوات التفاعلية الافتراضية لتشجيع الاستثمار الفعال مع التركيز بشكل خاص على خرائط الاستثمار التفاعلية، بمشاركة ٦٥ رئيسا تنفيذيا ومسؤولا يمثلون ١٤ هيئة من الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار. وقدمت الندوة رؤى حول حلول خرائط الاستثمار الحالية والمحتوى وترشيد معلومات المشروع الصحيحة لتحقيق تأثير أكبر بالإضافة إلى تتبع نتائج خرائط الاستثمار؛

٥) تنظيم ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات (بالحضور الفعلي) حول الاستفادة من الاستراتيجيات المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم الكوميسا، بمشاركة ٥٠ من الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين من الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا. وركزت الورشة على الأدوات الرقمية اللازمة لتشجيع الاستثمار

الناجح، واستهداف الوسطاء ومختاري المواقع واستراتيجيات التعاون معهم؛

٦) تنظيم جولة دراسية في مدينة الابتكار (سوسة، تونس). وخلال الجولة، تم تعريف الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار بالخدمات التي يقدمها مجمع الأعمال التكنولوجي ومركز التميز الأكاديمي، وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة، والميكانيكا، والحلول الكهربائية والإلكترونية، والتي قطعت أشواطا واسعة في المجال الطبي والقطاعات المصرفية؛

٧) تيسير مشاركة الهيئات الوطنية لتشجيع الاستثمار التابعة للكوميسا في ورش عمل مختلفة لبناء القدرات على هامش الاجتماع السنوي للاستثمار لعام ٢٠٢٤ الذي عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وناقشت ورش العمل حلول التسويق الرقمي وقياس القدرة التنافسية للموقع في القطاعات المستهدفة لتطوير مقترحات ذات قيمة عالية التأثير؛

٨) دعم استعراض اتفاق منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا، والمشاركة في حلقة عمل التوعية بالتعاون مع الأمانة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٣,٤ معهد النقد بالكوميسا

يكرس معهد النقد بالكوميسا جهوده لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي الإقليمي من خلال برنامجين أساسيين. ينطوي البرنامج الأول على تنفيذ برنامج التكامل النقدي للكوميسا من خلال إطار الرقابة على الاقتصاد الكلي متعدد الأطراف، الذي يقيم أداء الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء لضمان استدامة التكامل النقدي والاستقرار الإقليمي، مع التعديلات الأخيرة لمعايير تقارب الاقتصاد الكلي التي تعزز الاستجابة للصدمات الخارجية. ويركز البرنامج الثاني على تطوير النظام المالي الإقليمي واستقراره، وهو ما يتحقق من خلال إطار تقييم الاستقرار المالي للكوميسا المنقح والمستند إلى البيانات، والذي سهل نشر تقارير الاستقرار المالي المنتظمة. ومن أجل دعم هذه المبادرات، يجري معهد النقد بالكوميسا أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك التدريب والبحوث لتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي عبر الدول الأعضاء، مع إحراز تقدم ملحوظ طوال عام ٢٠٢٤.

أنشطة بناء القدرات

أجرى معهد النقد بالكوميسا الدورات التدريبية التالية:

١) روابط الاقتصاد الكلي وتحليل السياسات الاقتصادية،

٢) الإحصاءات الخاصة بتغير المناخ وتطبيقها على السياسة النقدية،

٣) تنفيذ معايير بازل الثالثة لعام ٢٠١٧، إصلاحات ما بعد الأزمات وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩،

٤) النمذجة الاقتصادية القياسية لتأثير تغير المناخ على السياسة النقدية،

٥) صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في عصر نظام تكنولوجيا المعلومات،

٦) التوقع الآني والتوقع على المدى القريب لإجمالي الناتج المحلي،

٧) تطبيق علم البيانات لتحليل الاستقرار المالي،

٨) وضع أطر السياسات الاحترازية الكلية،

٩) إطار إدارة الأزمات المالية وحلها للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية،

١٠) تأثير المخاطر السيبرانية والمناخية والتكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي، و

١١) تطبيقات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في البنوك المركزية، المقدمة بالتعاون مع البنك المركزي المصري.

الأنشطة البحثية

أجرى معهد النقد بالكوميسا، بالشراكة مع البنوك المركزية الأعضاء، دراسات بحثية خاصة بكل بلد واعتمد نتائجها بشأن ما يلي:

١) تأثير تغير المناخ على الاقتصاد الكلي ودور البنوك المركزية،

٢) تأثير الروابط بين البنوك السيادية على الاستقرار المالي.

وتم نشر ما يلي:

أوراق عمل معهد النقد بالكوميسا بعد دورة كاملة من عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران:

١) الأسواق بين البنوك وفعالية السياسة النقدية في ملاوي،

٢) اختلال سعر الصرف الحقيقي والسياسة النقدية في الدول النامية: حالة أوغندا،

٣) التوازن بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتنفيذ السياسة النقدية في رواندا،

٤) التوازن بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتنفيذ السياسة النقدية في زامبيا،

٥) أثر تطوير النظم المالية على استقرار الاقتصاد الكلي في زيمبابوي،

٦) تأثير تطوير النظم المالية على استقرار الاقتصاد الكلي في السودان،

٧) أثر تطوير النظم المالية على استقرار الاقتصاد الكلي في رواندا،

٨) أثر تنمية القطاع المالي على استقرار الاقتصاد الكلي في موريشيوس،

٩) تأثير تطوير النظم المالية على استقرار الاقتصاد الكلي: حالة إسواتيني،

١٠) أثر تطوير النظام المالي على استقرار الاقتصاد الكلي في كينيا،

١١) الآثار المترتبة على التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي: الأدلة الواردة من زامبيا،

١٢) الآثار المترتبة على التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي في رواندا.

التقارير الخاصة المتاحة على موقعي الكوميسا ومعهد النقد بالكوميسا

١) دور الذكاء الاصطناعي في البنوك المركزية: الآثار المترتبة على البنوك المركزية في الدول الأعضاء في الكوميسا،

٢) دور سوق ما بين البنوك في أنظمة استهداف التضخم: دروس للبنوك المركزية في الكوميسا،

٣) نظم أسعار الصرف في إقليم الكوميسا: الآثار المترتبة على الاقتصاد الكلي والاستقرار الخارجي،

٤) دور البنوك المركزية في عصر تغير المناخ: الدروس المستفادة للبنوك المركزية في الدول الأعضاء في الكوميسا.

التقارير الأخرى المتاحة على موقع معهد النقد بالكوميسا

١) تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠٢٣، المنشورة في التقارير السنوية للكوميسا،

٢) تقرير الاستقرار المالي الشامل للكوميسا لعام ٢٠٢٣.

بالتعاون مع خبراء من البنوك المركزية في الدول الأعضاء، عملية المراجعة المبادلة بين الأقران للأوراق البحثية المتعلقة بالآتي:

١) انتقال سعر الصرف إلى الأسعار المحلية في البلدان الأعضاء،

٢) تأثير تغير المناخ على الاستقرار المالي في البلدان الأعضاء.

٣,٥ شركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار

تدعم الوكالة الأفريقية لتأمين التجارة التي أعيد تسميتها إلى شركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار (أتيدي) في يوليو ٢٠٢٣، تجارة واستثمارات تزيد قيمتها عن ١٠٠ مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء الكوميسا وبقية أفريقيا، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٠ على يد الحكومات الأفريقية والمؤسسات المساهمة. وحتى الآن، تمتد البصمة الجغرافية لشركة التأمين الأفريقية لتنمية التجارة والاستثمار في القارة لأكثر من ٢٤ دولة أفريقية عضواً ودولة عضو واحدة من خارج الإقليم و١٣ من المساهمين المؤسسيين الذين ساهموا في تحقيق النتائج المالية التالية أثناء العام قيد الاستعراض:

- **بلغ إجمالي استثمارات أتيدي ٩,٦ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٤**، مما يدل على أن الأعمال ظلت مرنة في عام مليء بالتحديات يتصف بالرياح المعاكسة التخريبية على مستوى العالم والتضخم الذي يؤثر على العديد من الدول الأعضاء في الكوميسا؛
- **ارتفع صافي استثمارات "أتيدي" بنسبة ٤٥٪ من ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي في العام الماضي إلى ٢٩,٨ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٤**، مع تحسن عوائد الاستثمار في السوق، بالإضافة إلى الأموال المستثمرة الإضافية الناشئة عن العمليات ورأس المال الجديد من المساهمين والشركاء الاستراتيجيين؛
- تمت ترقية "أتيدي" **من وكالة موديز من تصنيف A٣/مستقر إلى A٢/إيجابي - بينما أعادت ستاندرد آند بورز التأكيد على تصنيفها A/مستقر**، مما يعكس الإدارة المالية القوية وتوجهها الاستراتيجي؛
- سجلت "أتيدي" **دخلا شاملا إجماليا قدره ٦٢,١ مليون دولار أمريكي** خلال عام ٢٠٢٤ على الرغم من ديناميكيات الأعمال الصعبة مما يدل على وجاهة استراتيجية أعمال المنظمة والمرونة في مواجهة التحديات العالمية.

- عقدت أتيدي اجتماعها العام السنوي الرابع والعشرين للمساهمين في ليفينجستون بزامبيا في يونيو ٢٠٢٤ بحضور فخامة رئيس جمهورية زامبيا كضيف شرف. أثناء الاجتماع السنوي العام، تم استقبال ٥ مساهمين جدد، وهم: أنجولا، ونيكسي اليابان، ومالي، وتشاد، وبوركينا فاسو إلى جانب الموافقة على طلبات العضوية المقدمة من حكومة موريتانيا ووكالة ائتمان الصادرات البولندية؛
- رحب مجلس إدارة أتيدي مؤخرا بتعيين أعضاء جدد بما في ذلك انتخاب البروفيسور/ كيلي موا كينجسلي (الكاميرون) رئيسا جديدا لمجلس الإدارة والسيدة كريستينا ويستهو لم شرودر (تشب للتأمين) نائبا للرئيس، اتساقا مع التزام أتيدي المستمر تجاه الحوكمة المؤسسية القوية. ويضم مجلس الإدارة الجديد أول مدير مستقل في "أديتي" والذي سيلعب دورا حاسما في توجيه المسار الاستراتيجي للمنظمة والحوكمة بها، مما يعزز جهود المنظمة لتعزيز النمو المستدام في جميع أنحاء القارة؛
- احتفالا بالذكرى الثلاثين لتأسيس الكوميسا في عام ٢٠٢٤، وقعت أتيدي اتفاقية تمويل بقيمة ١٥ مليون يورو مع بنك التنمية الألماني (كيه إف دبليو) بغرض تعزيز موارد الكوميسا الرأسمالية المحدودة وخبراتنا في الاكتتاب لدعم التكامل الإقليمي وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الدول الأعضاء في الكوميسا. وينصبّ تركيز الاتفاقية بصفة أساسية على توسيع نطاق برنامج ضمان العبور الجمركي الإقليمي في الكوميسا (البطاقة الصفراء) الذي ييسر الممرات التجارية ويعزز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في الكوميسا.

وقد بلغ إجمالي المحفظة الاستثمارية لأتيدي قيمة ٩,٦ مليار دولار أمريكي من المشاريع التجارية والاستثمارية المدعومة عبر الدول الأعضاء بالكوميسا في عام ٢٠٢٤، مما أثر على قطاعات مختلفة بما في ذلك الزراعة والحِراجة وصيد الأسماك والبناء والطاقة والغاز والأنشطة المالية والتأمينية والمعلومات والاتصالات والتصنيع والتعدين والمحاجر والنقل والتخزين وإمدادات المياه وتجارة الجملة والتجزئة.

وبالنظر إلى المستقبل، فقد شرعت أتيدي في خطتها الاستراتيجية المؤسسية الخمسية القادمة، والتي تغطي الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٧ اتساقا مع رؤيتها ورسالتها وقيمها والمهمة الموكلة إليها. وستسعى أتيدي إلى أن تكون تنموية تحويلية، وقوية، وموثوقة (DTR^2) والتركيز على بناء شراكات من أجل الشمولية المالية والاستدامة للدول الأعضاء بالكوميسا وأفريقيا ككل. وبدعم من الدول الأعضاء والمساهمين المؤسسيين والمؤسسات المالية التنموية، تعد أتيدي في وضع جيد لمواصلة لعب دورها المناهض لتقلبات الاقتصاد كميسر للإقراض الخاص ومتعدد الأطراف في قطاعات تنموية مثل الصحة والتعليم والطاقة والبنية التحتية لدعم التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي عبر الدول الأعضاء.

الخطوات المستقبلية

- دعوة جميع الدول الأعضاء في الكوميسا والدول غير الأعضاء في أتيدي للانضمام إلى أتيدي من خلال الانضمام إلى معاهدتها من أجل جني فوائد وفرص العضوية بها والضمانات ومنتجات التأمين المصممة خصيصا لإزالة المخاطر التجارية والاستثمار والمخاطر السياسية في أفريقيا؛
- حث الدول الأعضاء، التي تأخرت في المدفوعات، على تيسير رد المطالبات السيادية التي دفعتها أتيدي نيابة عنها، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتعويض أتيدي للوفاء بالتزامات العضوية واحترام وضع الدائن المفضل التي تحظى بها أتيدي من خلال تصديق برلمانات الدول الأعضاء على معاهدتها.

٣,٦ معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية (معهد الجلود)

في عام ٢٠٢٤، حقق معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية (معهد الجلود) تقدماً في النهوض بقطاع الجلود في جميع الدول الأعضاء بالكوميسا. ولقد جرى ذلك من خلال تعزيز الإنتاجية والتجارة والاستدامة داخل الصناعة من خلال برامج بناء القدرات المستهدفة ومبادرات تكامل السوق والشراكات الاستراتيجية التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للكوميسا وأجندة ٢٠٦٣ وأهداف التحول الصناعي في الدول الأعضاء.

ويظهر أثر تدخلات المعهد في آراء التعاونيات والمجمعات التي تلقت الدعم. انظر الإطار ١.

قال أجري دزاما، رئيس الجمعية التعاونية للجلود والمنتجات الجلدية في ليلونجوي: منذ عام ٢٠١٨، استفادت الجمعية التعاونية للجلود والمنتجات الجلدية في ليلونجوي بصورة كبيرة من دعم معهد الجلود. وفي أعقاب التدريب في ديسمبر ٢٠٢٤ وتوفير رأس المال العامل، تحولنا بنجاح إلى الإنتاج التجاري. ويشمل خط منتجاتنا الآن الأحزمة والصنادل وجلود فرش السيارة، مع سوق آمنة لتوريد الجلود المستخدمة في السيارات. وتحقق الجمعية التعاونية مبيعات ثابتة، بهدف الوصول إلى ١,٢ مليون كواتشا ملاوي في الإيرادات الشهرية. ونحن نسعى جاهدين لتوليد دخل مستدام للأعضاء مع إعادة الاستثمار في نمو الأعمال. ونحن ممتنون للغاية لدعم معهد الجلود، الذي مكننا من توسيع نطاق العمليات وتحسين سبل العيش.

وقال فونجاي زفينونديرامبا، الرئيس التنفيذي لتجمع بولاوايو للجلود: تم إنشاء تجمع بولاوايو للجلود في عام ٢٠١٤ برأس مال من معهد الجلود مع آلات تقدر قيمتها بمبلغ ١٦٣,٠٠٠ دولار أمريكي في إطار برنامج آلية دعم التكامل الإقليمي التابعة للاتحاد الأوروبي. وتجني الشركات الصغيرة والمتوسطة في المجموعة ثمار الشراء والإنتاج والتسويق المشتركين؛ وهم الآن يوردون لمتاجر البيع بالتجزئة الكبرى والأسواق الإقليمية. ومع الدعم المستمر من معهد الجلود، فإن التجمع يتطور ليصبح مركز حاضنة كامل، يتماشى مع الأهداف الإنمائية لأصحاب المصلحة الرئيسيين. شهد التدريب على تصميم التجمعات وتنفيذها الذي أجراه معهد الجلود على مر السنين، دعم مجموعة بولاوايو لتصميم وتشكيل خمسة عشر تجمعا بإجمالي عضوية تبلغ ٧٥٠ شركة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

الإنجازات الرئيسية

بناء القدرات المؤسسية والبشرية – القيمة المضافة وتحسين الجودة: يعد بناء القدرات أحد الأنشطة الأساسية لمعهد الجلود، بدءا من مهارات التقطيع إلى تطوير تقنيات الحفاظ على الجلود الخام والجلود المعدة للتصنيع، وتصنيع الجلود، وتصميم المنتجات وتطويرها، وإدارة الأعمال. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد درب المعهد ٢٥٠ ممثلا أو مالكا للشركات في تصميم المنتجات وتطويرها، والدباغة بالزيوت النباتية، وتعظيم استغلال الموارد والدباغة، وتصميم وتنفيذ التجمعات، وتصميم وتنفيذ آليات تتبع الجلود الخام والجلود المعدة للتصنيع. ويتم تبادل نقل هذه المهارات إلى ما يقرب من ٢,٥٠٠ عامل يعملون في هذه الشركات في جميع أنحاء إقليم الكوميسا.

ويتسق بناء القدرات مع الهدف الاستراتيجي الخاص بالتحول الصناعي في الكوميسا ورؤية القارة لتعزيز مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد وصلت الاقتصادات المتقدمة والبلدان الصناعية الحديثة إلى وضع الدخل المرتفع نتيجة نمو التحول الصناعي، وهذه خطوة مهمة نحو دخول أفريقيا إلى حالة الدول ذات الدخل المرتفع. وقد أثبت معهد الجلود أنه شريك موثوق به في هذه العملية من خلال توفير الدورات التدريبية واستعراض المنتجات التي يمكن لجودتها أن تتنافس عالميا كما هو موضح في الصور أدناه. ويرى المعهد أن التجارة البينية ضعيفة في الإقليم والقارة بصفة عامة بسبب التركيز العالي على إنتاج المواد الخام والاتجار بها. وبالتالي، تعد القيمة المضافة هي أساس نمو التجارة الداخلية التي يسهم معهد الجلود نحو تحقيقها.

ويعمل معهد الجلود مع المجلس الأمريكي للجلود الخام والجلود المعدة للتصنيع لتعزيز استخدام المنتجات الجلدية من خلال مسابقة تصميم تصل إلى أكثر من ٧٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وقد نمت مكانة معهد الجلود في تعزيز تطوير صناعة الجلود بصورة كبيرة من خلال العضوية والشراكات مع المجلس الأمريكي للجلود الخام والجلود المعدة للتصنيع، واتحاد الجمعيات الوطنية للدباغين والمصممين في الجماعة الأوروبية (كونتانس)، والمجلس الدولي للدباغة، وأكاديمية ديلا مودا، ومؤسسة الجلود المستدامة. وقد جعل ذلك من المعهد مركزا للتميز في قطاع تطوير الجلود في أفريقيا؛ حيث يعكس الإطار ٢ أدناه آراء المستفيدين:

قال أندرو تشيهونجو، المدير والمصمم – تشيهونجو كريشنز، زامبيا: لقد حول تدريب معهد الجلود من مهاراتي في التصميم وتطوير المنتجات، حيث اكتسبت مهارات عملية في الرسم واختيار الخامات وعمل النماذج الأولية، مما أدى إلى تحسين مهاراتي الإبداعية بصورة كبيرة. وبالإضافة إلى المهارات الفنية، فقد وسعت فرص تكوين الشبكات من معرفتي بالصناعة والوصول إلى السوق. ومن خلال التدريب عالي المستوى الذي يقدمه المعهد، تمكنت من اعتماد أسلوب الموضة المستدامة وطرح الحكايات من خلال التصميم، مما أثرى من أدواتي الحرفية. بالإضافة إلى ذلك، فقد عززت المشاركة في المعارض العامة والمعارض التجارية المتخصصة من وعيي التجاري ووصولي إلى السوق الدولية. وأنا الآن مخول لتدريب الآخرين، وتوسيع تأثير برامج معهد الجلود داخل صناعة الجلود في زامبيا.

مشاركة الشركات في المعارض التجارية وفعاليات التعارف للوصول للأسواق

عمل معهد الجلود على تيسير مشاركة الشركات في المعارض الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك آسيا، ومعرض آسيا والمحيط الهادئ في هونج كونج، ومعرض الهند، ومعرض عموم أفريقيا للجلود، وأسبوع التعهيد والموضة في أفريقيا، وأسبوع الجلود في صناعة الملابس في شرق أفريقيا. ويوضح الإطار ٣ أدناه آراء المستفيدين.

قالت السيدة/ تيجيست سيف هايلي، المالك والمدير العام لرووت إن ستايل- عن تدخلات معهد الجلود: أود أن أشكر المعهد على دعم مشاركة شركتي في المعارض والمنتديات التجارية المختلفة في أفريقيا، مما خلق فرصا تسويقية. في الماضي، شاركنا في معارض تجارية في أوروبا، لكن لم يكن من السهل دخول السوق. وقد ساعدنا دعم المعهد في تأمين الأسواق الأفريقية، وبالتالي الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

السيد/ يورام أتوهاميز، مدير جورا شوز المحدودة، أوغندا: أتاحت تدخلات معهد الجلود لجورا شوز إمكانية الوصول إلى منصات الإنتاج والتسويق الإقليمية والعالمية، مما عزز من نمو أعمالنا والتنسيق مع رغبات المستهلكين. ولقد مكنتنا المشاركة في المعارض التجارية من الحصول على الآلات والملحقات والمكونات، وتحسين جودة الإنتاج لدينا والاقتراب من الحصول على شهادة الأيزو. على سبيل المثال، في معرض الهند الدولي للجلود الذي ييسره الجلود، تعرفنا على التكنولوجيا الجديدة وفرص التعهيد لعملية التصنيع لدينا.

الإطار ٣: أصوات النجاح في تكامل السوق

كما عزز معهد الجلود الشركات الأفريقية لدخول الأسواق العالمية الرائدة من خلال تجريب أنظمة تتبع الجلود الخام والجلود المعدة للتصنيع، والتي تعد ركائز أساسية لاعتماد المدابغ بموجب شهادة مجموعة عمل الجلود وهي شهادة تحظى بالاحترام والاعتراف العالمي من أفضل علامات الموضة. ويوضح الإطار ٤ أدناه الرأي الإيجابي من أحد المستفيدين.

تيلاهون ييهايس ميشيشا - نائب المدير العام، إثيو-ليذر إندستري شركة عامة محدودة (إليكو)، إثيوبيا: نحن نعرب عن امتناننا العميق لمعهد الجلود على تدخلاته الاستراتيجية التي عززت القدرة التنافسية لقطاع الجلود في سوق تتزايد تنافسيتها باطراد. وقد نظم معهد الجلود برنامجا تدريبيا حول دباغة الجلود المستدامة وتحسين الموارد وتتبع الجلود الخام والجلود المعدة للتصنيع، والذي كان حاسما في تجهيز إليكو للمراجعة الخاصة بشهادة مجموعة عمل الجلود. ونحن نعلن بفخر أن إليكو قد حصلت على التصنيف الذهبي في عملية اعتماد مجموعة عمل الجلود بفضل هذا الدعم الذي لا يقدر بثمن. ونحن نقدر بصدق الدعم غير المحدود من معهد الجلود والكوميسا والاتحاد الأوروبي في رحلتنا نحو التميز.

إطار ٤: تأثير تجريب التتبع والحصول على شهادة مجموعة عمل الجلود الذهبية

تريبل هيليكس – تطوير السياسات والاستراتيجيات

لتعزيز تصميم السياسات وتنفيذها، نجح معهد الجلود في عقد المنتدى الاستشاري السابع عشر لسلسلة قيمة الجلود في أفريقيا في العاصمة كيجالي برواندا، والذي خرج بقرارات استراتيجية حول تعزيز سلسلة قيمة الجلود في أفريقيا. وتساهم هذه القرارات في إعداد ورقة موقف بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب الأفريقي المشترك للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي. وستعمل ورقة الموقف على تحقيق تقدم في البرنامج القاري لتطوير قطاع الجلود، والذي سوف يقدَّم إلى اللجنة التوجيهية المتخصصة للاتحاد الأفريقي في أغسطس ٢٠٢٥. بالإضافة إلى ذلك، عمل معهد الجلود على تيسير صوغ استراتيجية سلسلة قيمة الجلود للكوميسا والمصادقة عليها وإطلاقها من خلال عملية تشاركية.

إطلاق استراتيجية سلسلة قيمة الجلود في الكوميسا.

التوقعات المستقبلية

- توسيع البرامج التدريبية لتشمل التصميم الرقمي للمنتجات الجلدية والتصنيع الذكي،
- تعزيز سلاسل التوريد الإقليمية من خلال تعزيز التعاون بين تجمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة،
- توسيع نطاق مبادرات الاستدامة لتتماشى مع المعايير البيئية العالمية.

إن التحول الرقمي يمضي قدماً من خلال الاستثمار الممول من الاتحاد الأوروبي في ستوديو التصميم التابع لمعهد الجلود في زيمبابوي؛ والذي من المقرر أن يستضيف برامج تدريبية إقليمية حول تصميم المنتجات وتطويرها.

٣,٧ مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا هو منظمة أعضاؤها من الأعمال تجمع مجموعة متنوعة من الشركات والروابط في الإقليم وهو الهيئة الإقليمية العليا المعترف بها للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إقليم الكوميسا. وتتمثل رؤية المجلس في "البناء

داخل الإقليم، والانتشار القاري والعالمي"، وتتمثل مهمته في "تعزيز دور القطاع الخاص في تعميق التكامل الإقليمي نحو سوق قارية موحدة". والهدف الأساسي لمجلس الأعمال هو تيسير نمو الأعمال وتطويرها في إقليم الكوميسا. وقد تعهد المجلس بالقيام بأنشطة لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز استدامة مجلس الأعمال وقدرته على التكيف مع الصدمات
- تعزيز القدرة التنافسية والمرونة للشركات في إقليم الكوميسا
- تعزيز/تسريع التكامل الإقليمي والقاري.

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة أعلاه، من المتوقع أن يعالج مجلس الأعمال القضايا الشاملة مثل الاقتصاد الدائري وتغير المناخ. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام مجلس الأعمال بأنشطة مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وذلك بناءاً على ركائز ومشاريع الخدمة الأربعة، وهي: سياسة الأعمال والمناصرة؛ وتطوير الأعمال؛ وتنمية العضوية؛ والتطوير المؤسسي وكذلك المشاريع المختلفة.

سياسة الأعمال والمناصرة

مجموعات عمل مجلس الأعمال- منصة للمناصرة

في عام ٢٠٢٣، أعرب مجلس إدارة مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا عن الحاجة إلى تعزيز وترشيد مجموعات العمل من أجل المناصرة الفعالة للسياسات في إقليم الكوميسا. وتضمنت مجموعات العمل الأربع (٤) الزراعة؛ والمصنعين؛ والأدوية والمعدات الطبية وخدمات الرعاية الصحية؛ والتبغ. وقد تم إجراء تقييم أوصى بالحفاظ على مجموعات العمل الأربعة (٤) الحالية اتساقا مع أجندة مناصرة الأعمال الإقليمية لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا واقترح إنشاء أربعة (٤) مجموعات عمل جديدة وهي الاقتصاد الدائري والبيئة؛ والشمول المالي الرقمي؛ والتكنولوجيا والسياحة؛ وتجارة التجزئة المعفاة من الرسوم الجمركية عند السفر. ونتيجة لذلك، بات لدى مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا حالياً ثماني (٨) مجموعات عمل ويعمل مع أعضائه للتأكد من أنهم يمتلكون القيادات المناسبين استعدادا لتشغيلها في عام ٢٠٢٥.

منتدى الكوميسا للأعمال التجارية السابع عشر ٢٠٢٤

عقد مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا، بالتعاون مع أمانة الكوميسا وحكومة جمهورية بوروندي، منتدى الكوميسا للأعمال السابع عشر الناجح في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤، في بوجومبورا، بوروندي. وقد عقد المنتدى بدعم من الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق (ريكامب) التابع لإطار التنمية الأوروبي الحادي عشر. وكان الهدف من المنتدى هو توفير منصة للقطاعين العام والخاص لمناقشة التحديات والفرص في إقليم الكوميسا، والاتفاق على التدابير اللازمة لمعالجتها. وقد تمت استضافة المنتدى تحت شعار "تسريع التكامل الإقليمي من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتعدين والسياحة". وكانت نتيجة المنتدى إعلان الأعمال في الكوميسا لعام ٢٠٢٤، والذي تم عرضه على القمة الثالثة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الكوميسا التي عقدت في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤. وتتمثل إحدى التوصيات الرئيسية للمنتدى في صياغة استراتيجية إقليمية لتنمية القطاع الخاص في إقليم الكوميسا.

تطوير الأعمال

شارك مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا، بالتعاون مع أمانة الكوميسا، في ثلاثة (٣) معارض تجارية دولية أقيمت في كينيا وأوغندا وإسواتيني. وكان وجود مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا جزءا من استراتيجية التوعية للوصول إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين والتفاعل معهم. بالإضافة إلى ذلك، أتاح المعرض التجاري في إطار منتدى الكوميسا للأعمال ٢٠٢٤، الذي أقيم بالتزامن مع المنتدى، فرصةً للشركات للتواصل وإقامة روابط تجارية وفي الوقت ذاته خلق فرصة للتفاعل مع الأعضاء المحتملين.

العضوية والتواصل

التواصل

خلال الفترة قيد الاستعراض، عمل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا من خلال العديد من وسائل الإعلام والمنصات على تيسير الاتصال الفعال وتقديم الخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية من خلال المشاركة المستمرة مع أعضاء مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا ومجتمع الأعمال في إقليم الكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار نشرة بيزنت الإخبارية وتوزيعها على أصحاب المصلحة جميعهم. وتعمل النشرة الإخبارية كمنصة لأعضاء مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لمشاركة المحتوى الخاص بهم كجزء من توفير البروز أمام الأعضاء.

تطوير العضوية

خلال هذه الفترة، قام مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بحملة عضوية في أوغندا، حيث تم تحديد ثلاثة أعضاء محتملين بغرض البدء. علاوة على ذلك، فقد نجح مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في تعيين عضو جديد من كينيا. ولا يزال تعيين الأعضاء الجدد والاحتفاظ بهم في مجموعات عمل مجلس الأعمال التجارية بنداً رئيسياً في جدول الأعمال. كذلك، تم تجديد قاعدة بيانات طلبات العضوية والمتابعة ضمن إطار نظام إدارة علاقات العملاء لضمان فعالية طلبات العضوية ومتابعتها، وبالتالي تعزيز طلبات العضوية وإجراءات التوظيف.

زيادة البروز

يواصل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا تطوير أساليب ومنصات مبتكرة لزيادة حضور المجلس وبروزه أمام أعضائه ومجتمع الأعمال. وفي عام ٢٠٢٤، عززت مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا من رؤية مشاريعه بين المستفيدين وأصحاب المصلحة باستخدام قنوات الدعاية والإعلام المختلفة.

التطوير المؤسسي

الخطة الاستراتيجية لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا ٢٠٢٤-٢٠٢٦

خلال الفترة قيد الاستعراض، نشر مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا خطة استراتيجية مدتها ٣ سنوات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦، والتي تبني على الخطة الاستراتيجية السابقة مع التركيز على تعزيز التزامه ونهجه في معالجة قضايا الأعضاء، بما في ذلك التوظيف، والاحتفاظ، وتحسين الخدمات، وتوسيع قاعدة العضوية، وتعزيز التواصل، وإعادة هيكلة المنصات بما يشمل مجموعات العمل. ومن المتوقع أن تساعد هذه الخطة الاستراتيجية في توجيه مجلس الأعمال نحو تعزيز قاعدة أعضائه واستجابته لاحتياجات الأعضاء، وتعزيز القدرة المؤسسية والاستدامة من خلال وضع خطة للاستدامة.

الاجتماع السنوي العام لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا ٢٠٢٤

نجح مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي في ٣٠ أبريل ٢٠٢٤، تم خلاله انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد واعتماد دستور منقح. وقد التزمت هذه العملية بإجراءات الحوكمة المعمول بها في مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لضمان الشفافية والإنصاف والشمولية في جميع أنحاء إقليم الكوميسا. وتعكس هذه التطورات الجهود المستمرة التي يبذلها مجلس الأعمال لتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات بهدف الاضطلاع بولايته بفعالية.

الأداء المالي ٢٠٢٤

تتكون قاعدة إيرادات مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بصفة أساسية من رسوم اشتراك العضوية من أعضائها الرئيسيين وأعضاءها من الشركات والرعاية والرسوم الإدارية من المشاريع. وفي عام ٢٠٢٤، واصل مجلس الأعمال سعيه نحو اتخاذ تدابير لتعزيز تعبئة موارده من خلال توسيع قاعدة أعضائه وزيادة تحصيل الرسوم كجزء من جهوده الرامية إلى تعزيز استدامته المالية.

حالة مشاريع مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

أ) تطوير منصة الدفع الرقمية للأفراد في إطار برنامج الشمول المالي الرقمي: واصل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا تنفيذ منصة مدفوعات التجزئة الرقمية لمدة ٣ سنوات من خلال الدعم من مؤسسة جيتس. والمشروع في طور المرحلة الثالثة من التنفيذ، والتي بدأت في أكتوبر ٢٠٢٢ ومن المتوقع أن تنتهي في يوليو ٢٠٢٥. ويركز المشروع على تطوير مخطط مدفوعات التجزئة الرقمية وتنمية القدرات الفنية للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة في إقليم الكوميسا. ومن المتوقع أن يتم تشغيلها في عام ٢٠٢٥.

ب) التطوير المؤسسي في إطار مشروع اتحاد الصناعات الألمانية (BDI) ومشروع مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا: حيث دخل اتحاد الصناعات الألمانية في شراكة مع مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لتحسين التمثيل الفعال لمصالح القطاع الخاص في الدول الأعضاء بالكوميسا في إطار مشروع التطوير المؤسسي. وقد

انتهى المشروع الذي مدته ٣ سنوات في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، وتم تمديده من الحكومة الألمانية إلى المرحلة الثانية لمدة ٣ سنوات اعتبارا من ١ نوفمبر ٢٠٢٤.

ج) مشروع بناء القدرات ضمن إطار مرفق المساعدة الفنية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال التجارية بالكوميسا: يركز المشروع على الدول الأعضاء الناطقة بالكوميسا بالفرنسية، وهي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وموريشيوس ومدغشقر ورواندا وتونس وسيشيل، حيث بدأ في مارس ٢٠٢٤ وانتهى في أغسطس ٢٠٢٤. وكان الهدف من المشروع هو مساعدة الدول الأعضاء المستهدفة على اكتساب فهم أفضل لديناميكيات التجارة والفرص التي تتكشف من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتم تعيين خبير تجاري لمعالجة مسألة المشاركة المحدودة لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا مع الدول الأعضاء، ويرجع ذلك أساسا إلى الحواجز اللغوية. كذلك، عقدت ورشة عمل لتوعية أصحاب المصلحة حول اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في يوليو ٢٠٢٤ وعقدت ورشة عمل تدريبية للمتابعة في ديسمبر ٢٠٢٤ في سيشيل. وبعد تمديد المشروع حتى ٢٠٢٥، من المقرر أن تعقد ورش عمل للمتابعة وورشة التدريب المتقدم وتدريب للمدربين في أنتاناناريفو بمدغشقر.

التعاون مع الأمانة العامة للكوميسا

تعمل أمانة الكوميسا مع مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا عن كثب في تنفيذ مشروع حول دعم الكوميسا نحو تنمية قطاع المستحضرات الصيدلانية الإقليمي، والذي يحظى بدعم من بنك التنمية الأفريقي. والهدف الرئيسي للمشروع هو توفير الدعم المؤسسي لتطوير صناعة الأدوية من خلال تعزيز قدرات الهيئات التنظيمية الصيدلانية في الإقليم، وأنظمة مراقبة الجودة وإدارتها، والبحث وتطوير مؤسسات من أجل التصنيع الفعال للمنتجات الصيدلانية الآمنة وعالية الجودة في الإقليم.

بالإضافة إلى ما سبق، يعمل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا عن كثب مع أمانة الكوميسا لتعزيز حرية تنقل رجال الأعمال في الإقليم من خلال التخفيف التدريجي وإلغاء متطلبات التأشيرة في نهاية المطاف. وأشارت دراسة مشتركة أجرتها أمانة الكوميسا ومجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في عام ٢٠٢٤ إلى أن معظم الدول الأعضاء قد أحرزت تقدما هائلا في مجال تخفيف إجراءات التأشيرات، ولذلك أوصت الدول الأعضاء بتجاوز متطلبات الدخول من خلال التركيز على الحق في الاستقرار والحق في الإقامة بما في ذلك أنظمة تصاريح العمل.

٣,٨ لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مكلفة بموجب لائحة تنظيم المنافسة في الكوميسا لتعزيز وتشجيع المنافسة داخل السوق المشتركة، ومن ثم يكون لها دور رئيسي في تيسير التكامل الإقليمي. وتفي اللجنة بولايتها من خلال منع الممارسات التجارية التقييدية والممارسات التجارية غير العادلة والمضللة والاحتيالية تجاه المستهلكين والشركات الأخرى، والتي تعوق تشغيل الأسواق بكفاءة. وتشارك اللجنة بانتظام مع الدول الأعضاء وتتعاون معها من خلال برامج التوعية والدعوة.

ولقد تم تنفيذ أنشطة اللجنة لعام ٢٠٢٤ الموضحة أدناه اتساقا مع الخطة الاستراتيجية للجنة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

تحديد السلوك الضار بالمنافسة في السوق: يتمثل هدف اللجنة في إطار هذا الهدف في تقديم الدعم للتقييم الفعال والملائم زمنياً لعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية لمنع أي ضرر محتمل للمنافسة في الإقليم. علاوة على ذلك، تسعى اللجنة أيضا إلى تعزيز حماية المستهلك وتعزيز مراقبة السوق للكشف عن أي انتهاكات للمنافسة وحقوق المستهلك.

التقييم الفعال والملائم زمنيا لحالات المنافسة

- **عمليات الدمج والاستحواذ**

في عام ٢٠٢٤، تلقت اللجنة ستة وخمسين (٥٦) طلب اندماج، وقيمت ووافقت على ثلاثة وأربعين (٤٣) عملية اندماج خلال الفترة القانونية البالغة ١٢٠ يوما المنصوص عليها في اللائحة. تم منح خمسة (٥) خطابات طمأنة، وتم تجاهل واحدة، وتم ترحيل سبع (٧) حالات إلى عام ٢٠٢٥ لأنها لا تزال قيد التقييم. وكما هو مبين في الشكل ١١، فقد أثرت عمليات الاندماج التي قيمتها اللجنة ووافقت عليها على جميع الدول الأعضاء في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الشكل ١٢: عدد عمليات الاندماج حسب الدول الأعضاء المتأثرة، ٢٠٢٤

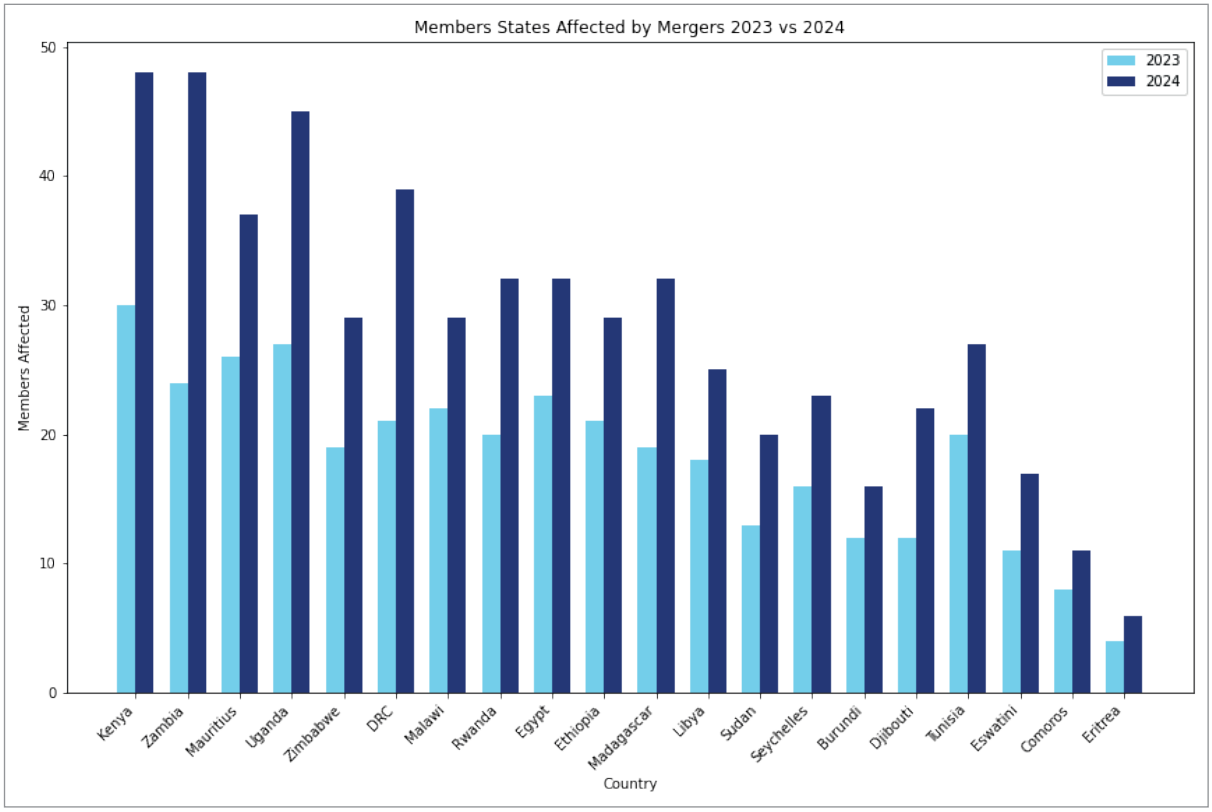

وكانت أكثر الدول الأعضاء تضرراً من الحالات التي تم تقييمها في عام ٢٠٢٤ هي كينيا وزامبيا، بعدد متساوٍ من الحالات، تليها أوغندا، والكونغو الديمقراطية وموريشيوس، بينما أقل البلدان تضررا هي إريتريا وجزر القمر. ولوحظ أن هناك بعض التغييرات مقارنة بعام ٢٠٢٣، حيث جاء أكبر عدد من الحالات في كينيا، تليها أوغندا وموريشيوس، وأقل عدد من الحالات في إريتريا وجزر القمر.

- **الممارسات التجارية التقييدية**

في عام ٢٠٢٤، أجرت اللجنة ٩ تحقيقات وفقا للمادة ٢٢ من اللائحة، بزيادة عن ٧ تحقيقات في عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، حدثت زيادة في عدد الحالات التي تم التحقيق فيها بموجب المادة ٢١ من ٢ في ٢٠٢٣ إلى ٣ في ٢٠٢٤. وظل عدد طلبات الترخيص عملا بالمادة ٢٠ كما هو طلباً واحداً.

الشكل ١٣: عدد حالات الممارسات التقييدية لكل دولة عضو

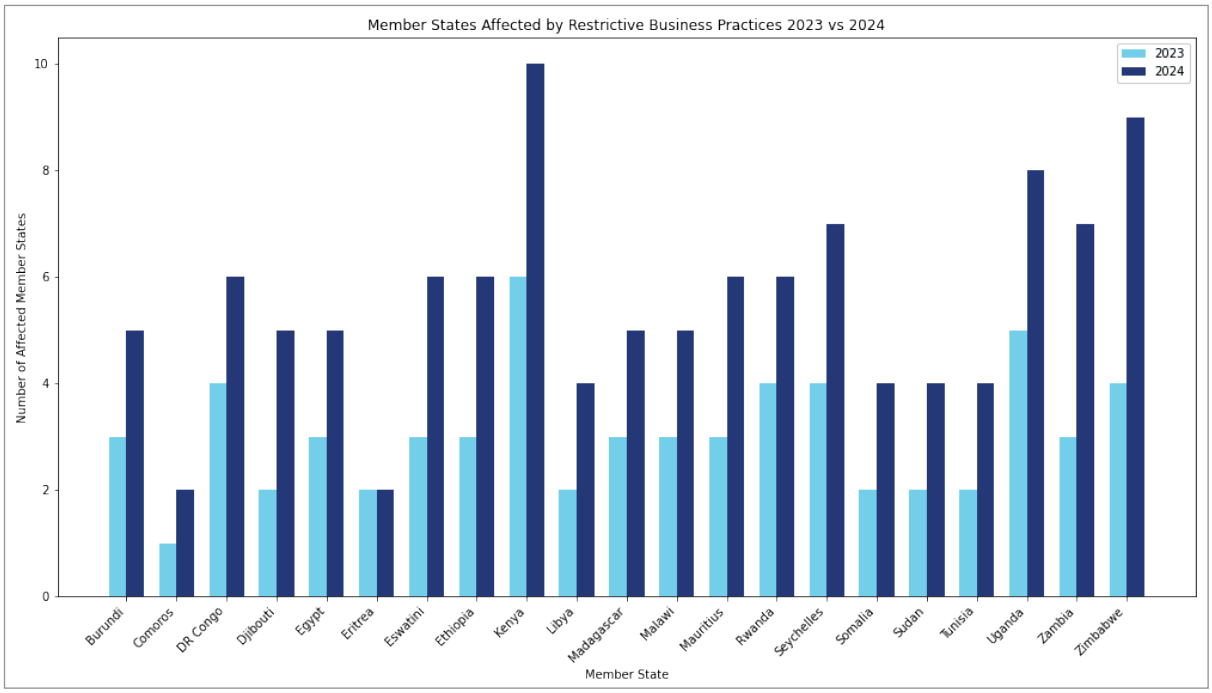

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الحالات جاءت في كينيا، تليها زيمبابوي في عام ٢٠٢٤، بينما في عام ٢٠٢٣، أثرت غالبية الحالات على كينيا تليها أوغندا. وتلقت الدول الأعضاء، وهي: أوغندا وسيشيل وزامبيا والكونغو الديمقراطية وإسواتيني وإثيوبيا وموريشيوس ورواندا، عدداً أكبر من الحالات مقارنة بجزر القمر وإريتريا التي تلقت أقل عدد من الحالات.

المسألة المتعلقة بمذكرة التفاهم بين لاجارديير سبورتس (إس إيه إس) وسوبر سبورت إنترناشونال (بي تي واي) المحدودة

في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر مجلس الطعون قراره بشأن الاستئناف المقدم من الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (الكاف) ضد قرار لجنة البت المبدئي بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ في المسألة المتعلقة بـ "مذكرة التفاهم بين لاجارديير سبورتس إس إيه إس وسوبر سبورت إنترناشيونال المحدودة. وقد جنب مجلس الطعون القرار وبالتبعية أمر الكاف بما يلي:

١) منح جميع الحقوق الإعلامية الحصرية المستقبلية على أساس عملية مناقصة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية، بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية التي يجب مشاركتها مع لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا قبل إطلاق المناقصة، والاستمرار في نشر نتائج جميع عمليات المناقصة التي يتم إجراؤها على موقعها الإلكتروني، مع مراعاة حجب المعلومات السرية؛

٢) عدم الدخول في اتفاقيات حصرية جديدة لمدة تتجاوز أربع سنوات، وعندما يكون لدى الكاف أسباب مبررة للدخول في اتفاقية مستقبلية لمدة تتجاوز أربع سنوات فعليه إخطار اللجنة للتفويض بمثل هذه الاتفاقات؛

٣) طرح الحقوق الإعلامية المختلفة كحزم منفصلة وقابلة للتسويق تجاريا. ولا ينبغي السماح لأي شركة واحدة بشراء جميع حزم الحقوق الإعلامية. وإذا كان لدى الكاف أسباب مبررة لمنح جميع حزم الحقوق الإعلامية لمشتر واحد، فعليه إبلاغ اللجنة.

- **التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء**

من بين مهام اللجنة التعاون مع الدول الأعضاء أو السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة أو حماية المستهلك أو السلطات المختصة في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وتحقق اللجنة ذلك أساسا من خلال جملة أمور منها إبرام مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء. وتشمل مجالات التركيز في إطار مذكرة التفاهم تبادل المعلومات، وبرامج التوعية والمناصرة المشتركة، والأهم من ذلك، التعاون في مجال الإنفاذ. وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أبرمت اللجنة مذكرات تفاهم مع ١٦ دولة عضوا. وبالإضافة إلى توقيع مذكرات التفاهم، تقوم اللجنة بتطوير أطر التنفيذ لتيسير التنفيذ السلس لها.

الهدف الاستراتيجي: تعزيز الإنفاذ

- **استعراض شامل للائحة والقواعد**

في الفترة قيد الاستعراض، بدأت اللجنة عملية إلغاء واستبدال لائحة وقواعد المنافسة الصادرة عن الكوميسا لعام ٢٠٠٤ لمعالجة التحديات العملية التي صودفت في إنفاذها. وستتضمن اللائحة والقواعد الجديدة للمنافسة وحماية المستهلك في الكوميسا أحكاما بشأن القضايا الناشئة في مجال المنافسة وحماية المستهلك، مثل الأسواق الرقمية، وحماية المستهلكين، وخاصة الشباب، من المحتوى الرقمي الضار، والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESGs). وقد نظرت اللجنة الفرعية للشؤون القانونية التابعة للكوميسا في اللائحة والقواعد الجديدة بالفعل ومن المتوقع النظر فيهما وتوافق عليهما في اجتماعات أجهزة صنع السياسات في عام ٢٠٢٥.

تعزيز القدرة على إنفاذ لوائح المنافسة في الكوميسا من مسؤولي الحالات في الوكالات الوطنية للمنافسة والمستهلكين

في عام ٢٠٢٤، أشركت اللجنة الدول الأعضاء في أنشطة المساعدة الفنية وبناء القدرات. وقدمت المساعدة من أجل استحداث أدوات مناسبة للتشغيل الفعال للسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة وتنفيذ التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى إثيوبيا وبوروندي والكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإسواتيني وليبيا وملاوي وموريشيوس ورواندا وزيمبابوي.

ورشة عمل إقليمية لمسؤولي الحالات

عقدت اللجنة ورش عمل لمسؤولي الحالات في يونيو ٢٠٢٤ في كيجالي، رواندا، وهي إحدى الأحداث السنوية البارزة التي تنظمها اللجنة. وقد حضر التدريب أكثر من ٧٠ من مسؤولي الحالات من تسعة عشر (١٩) من الدول الأعضاء،

وهي: بوروندي والكونغو الديمقراطية وجزر القمر وجيبوتي ومصر وإثيوبيا وإسواتيني وكينيا وليبيا وملاوي ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وسيشيل والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي، علاوة على أعضاء من منتدى المنافسة الأفريقي مثل ناميبيا وموزمبيق والرأس الأخضر.

الهدف الاستراتيجي: الدعوة والتعاون الاستراتيجي

تعزيز بروز اللجنة

نفذت اللجنة العديد من أنشطة المناصرة والتوعية من خلال التعاون الدولي والتواصل والربط الشبكي؛ والتي تضمنت ورش عمل لبناء القدرات للمساهمين الرئيسيين، والمشاركة في المؤتمرات والمحاضرات الجامعية ذات الصلة، وفعاليات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٣,٩ محكمة عدل الكوميسا

أنشئت محكمة عدل الكوميسا في عام ١٩٩٤ بموجب المادة ٧ من معاهدة الكوميسا كأحد أجهزة الكوميسا. وتتمثل مهمتها الرئيسية في دعم سيادة القانون من خلال تفسير وتطبيق المعاهدة. وتتألف المحكمة من دائرتين: الدائرة الاستئنافية وتضم خمسة قضاة، ودائرة أول درجة التي تضم سبعة قضاة. ويتولى تنسيق عمليات المحكمة اليومية قلم السجل ويرأسه أمين سجل المحكمة.

وقد تم تنفيذ أنشطة المحكمة لعام ٢٠٢٤ في أعقاب برنامج العمل السنوي لمحكمة عدل الكوميسا لعام ٢٠٢٤ الذي تم تطويره اتساقا مع خطتها الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ كما هو موضح أدناه.

إقامة العدل

إقامة العدل هي الوظيفة الأساسية للمحكمة. وفي عام ٢٠٢٤، استمعت المحكمة إلى العديد من المسائل التي طرحت للاستماع وعالجتها.

التدعيم المؤسسي

لتعزيز قدرتها المؤسسية، وضعت المحكمة استراتيجية لتعبئة الموارد، واستراتيجية للاتصالات، علاوة على ذلك، استعرضت المحكمة النظام الإداري لموظفي المحكمة، ووضعت نظاما داخليا للاجتماعات الإدارية ومدونة سلوكية للموظفين.

كذلك، انتهت المحكمة من تعيين موظفين فنيين، هما مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية، ومسؤول الخدمات العامة والمشتريات.

وشاركت المحكمة في العديد من المؤتمرات وورش العمل والبرامج التدريبية المعنية بالاضطلاع بولايتها في مجال بناء القدرات في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز أفضل الممارسات القضائية وتحسين تقديم الخدمات.

وعلاوة على ذلك، انتخب اثني عشر قاضيا (خمسة لدائرة الاستئناف وسبعة للدائرة الابتدائية) في الاجتماع السابع والعشرين لوزراء العدل ومدعي العموم الذي عقد في لوساكا، زامبيا، في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤، ليحلوا محل الهيئة الحالية التي تنهي فترة ولايتها البالغة عشر سنوات في ٥ يونيو ٢٠٢٥. وسيتم التعيين الرسمي وأداء اليمين الدستورية للقضاة الجدد في عام ٢٠٢٥. وبلغت نسبة التوزيع بين الجنسين للقضاة المنتخبين ٣٣٪ من الإناث و٦٧٪ من الذكور.

عمليات المحكمة

في عام ٢٠٢٤، انتقل سجل المحكمة مؤقتا إلى لوساكا، زامبيا، مما سمح باستمرار عمليات المحكمة بسلاسة واستقرار وسلامة الموظفين.

رؤية المحكمة

لتعزيز بروزها، نفذت المحكمة أنشطة مختلفة في عام ٢٠٢٤ لتوعية مختلف أصحاب المصلحة والشركاء بمهامها واختصاصها. كما زادت من وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لأنشطتها وولايتها.

ومن بين الأنشطة التي تم الاضطلاع بها إصدار النشرة الإخبارية الأولى لمحكمة العدل التي سلطت الضوء على إنجازاتها خلال ٣٠ عاما من وجودها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

واصلت المحكمة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تقديم الخدمات والوصول إلى العدالة، من خلال جملة طرق منها إتاحة خيار الإيداع الإلكتروني لوثائق المحكمة وتيسير جلسات المحكمة الافتراضية.

التحديات

تتضمن التحديات المرصودة تأخر بعض الدول الأعضاء في سداد مساهماتها أو عدم تحويلها، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على تقديم خدمات المحكمة.

٣,١٠ اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)

عملا بالمواد ٢٨ و١٥٤ و١٥٥ من معاهدة الكوميسا، ينفذ اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا خطته الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ التي تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية؛ وتعزيز القدرة على تعبئة الموارد؛ وتعزيز البرامج الإنمائية لسيدات الأعمال؛ وتعزيز المناصرة والصورة العامة وإضفاء الطابع الخاص للاتحاد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز الاتحاد ما يلي بموجب خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٢٤:

التعزيز المؤسسي والحوكمة

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للاتحاد

أجرت أمانة الاتحاد تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥. وقد قيم هذا التقييم المستقل تنفيذ الخطة على مدى السنوات الثلاث الماضية للتأكد مما إذا كانت تحقق الأهداف المتوخاة. وعين الخبير الاستشاري، الذي أجرى استعراض تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل التي تقر بأن الإطار وأدوات الإبلاغ عن التنفيذ كانت ذات قيمة في توجيه تنفيذ برامج وأنشطة التدخل المخطط لها وفي الإبلاغ عن التقدم المحرز في النتائج. وقد أظهر التقييم أن الاتحاد قد سجل عدة إنجازات في تحقيق أهدافه. وبالتالي فإنه سيحتاج إلى ضمان تضمين الاستدامة والتأثير في تصميم جميع التدخلات.

دعم برامج الفروع

من أجل تعزيز فروعه، استعانت الاتحاد بخدمات مسؤولي الاتصال في ١٩ دولة عضواً. ومسؤولو الاتصال التابعون للاتحاد مسؤولون عن تقديم الدعم للفروع في تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج، فضلا عن كونهم حلقة وصل رئيسية بين الفروع وأمانة الاتحاد بشأن المسائل الفنية. ولقد تم تدريب مسؤولي الاتصال على تعبئة الموارد وصياغة المقترحات وإبداء الاهتمام.

الصكوك القانونية

طور الاتحاد سياسة حمائية للمنظمة، تهدف إلى حماية النساء والشباب العاملين مع الاتحاد ضد التمييز والإساءة.

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد الاتحاد ٤ اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ حيث تم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل والميزانية لعام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، استعرض المجلس كذلك التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العمومية السنوية لعام ٢٠٢٢، ونتائج المراجعة الحسابات. علاوة على ذلك، تم عقد ورشة عمل توجيهية لمجلس الإدارة الجديد؛ والذي غطى التوجيه مجالات الحوكمة والأدوار والمسؤوليات المحددة للأعضاء.

الجمعية العامة السنوية

عقد الاتحاد جمعيته العامة غير العادية بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٤ في العاصمة كيجالي برواندا. وحضرت جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٢٠ دولة بهدف تعزيز تنفيذ الإطار القانوني للمنظمة وتمرير القرارات لتعزيز فعالية المنظمة. وفي كلمته الافتتاحية، أكيد وزير التجارة والصناعة الرواندي على الدور المحوري للمرأة في مجال الأعمال التجارية بوصفها حجر الزاوية في الاقتصادات الإقليمية، ولا سيما داخل إقليم الكوميسا. كما شدد سيادته على أهمية الشفافية والمساءلة في دعم المرأة في مجال الأعمال التجارية وحث جميع الدول الأعضاء بالكوميسا على تقديم الدعم الكامل لها. ولقد اتخذ المجلس أثناء انعقاد الجمعية العمومية قراراتٍ رئيسية تضمنت تعيين الرئيس التنفيذي واستعرض مسائل السياسات.

وفي ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، عقد الاتحاد جمعيته العامة الانتخابية العادية في العاصمة أنتاناناريفو بمدغشقر؛ حيث انتخبت مجلس إدارة الاتحاد الجديد الذي سيتولى المهمة لمدة عامين. وأعضاء مجلس الإدارة هم:

(١) السيدة/ مورين سومبوي، التي تمثل الفرع الوطني للاتحاد في زامبيا ZWAFIB، المعاد انتخابها كرئيس لمجلس الإدارة،

(٢) السيدة/ ليلى بلخيرية جابر من فرع الاتحاد في تونس/الغرفة الوطنية للنساء في مجال رئاسة الأعمال نائبا لرئيس مجلس الإدارة،

(٣) أعيد انتخاب السيدة/ أنجي ويبابارا، من فرع الاتحاد في رواندا مقررا لمجلس الإدارة،

(٤) السيدة/ سيلينا موينلوبيمبي من فرع الاتحاد في ملاوي/اتحاد الرابطة الوطنية للمرأة في مجال الأعمال التجارية في ملاوي،

(٥) السيدة/ زينتومبي تاندي من فرع الاتحاد في إسواتيني،

(٦) السيدة/ ابتسام بن عامر من فرع الاتحاد في ليبيا،

(٧) السيدة/ كلوديت ألبرت من فرع الاتحاد في سيشيل،

(٨) السيدة/ فنجا رازكابوانا من فرع الاتحاد في مدغشقر/مجموعة رائدات الأعمال في مدغشقر،

(٩) السيدة/ شكري عبد الله من فرع الاتحاد في جيبوتي.

مؤتمرات الأعمال الشهرية للاتحاد

عقد الاتحاد مؤتمرات أعمال شهرية افتراضية حضرها ممثلو الفروع؛ حيث ركزت المؤتمرات، ضمن جملة أمور، على تنفيذ البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق والشراكات مع رينيوكابيتال، وهي شركة كندية تنفذ برنامجا لتعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

تعزيز قدرات الفروع الوطنية للاتحاد

تضمن دعم فروع الاتحاد ما يلي: توفير عدد ٢ جهاز لابتوب لفرع موريشيوس، ودعم بناء القدرات في مجال الحوكمة لفرع مدغشقر، وتيسير مشاركة فرع ملاوي في معرض يوم المرأة في مدينة مزيمبا ومعرض ملاوي التجاري الدولي، ومعرض زامبيا للزراعة.

تطوير الموقع والمطبوعات

واصل الاتحاد تحديث المعلومات على موقعه على الإنترنت، وصفحته على لنكد-إن، وعلى الفيسبوك. علاوة على ذلك، أصدر الاتحاد مجلة استعداداً للمعرض التجاري ومؤتمر الأعمال في مدغشقر.

تعبئة الموارد

أشرك الاتحاد العديد من الشركاء في دعم تنفيذ برامج المرأة في مجال الأعمال، حيث اضطلعوا بما يلي:

(أ) بدعم من مؤسسة ماستر كارد – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا: دخل اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا في شراكة مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زامبيا، وبنك التجارة والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، ووكالة إعادة التأمين، وومركز التجارة العالمي في إنشاء برنامج من شأنه أن يدعم خلق وظائف لائقة لـ ٢٠٠,٠٠٠ شابة في بوتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزيمبابوي وزامبيا. وقد تم تقديم البرنامج للموافقة عليه من مؤسسة ماستر كارد.

(ب) كو-واتر– برنامج فيرست: دخل الاتحاد في شراكة مع كو-واتر إنترناشيونال في تنفيذ مشروع تيسير التجارة المستدامة الشاملة والقادرة على الصمود تحت مسمى (فيرست). ويهدف فيرست إلى تحسين النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء بصورة شاملة ومستدامة بيئيا، وتمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة و/أو غيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة من خلال تنفيذ سلسلة من التدخلات المترابطة. وسوف يجري ذلك بدعم من وزارات التجارة والصناعة والتجارة والمؤسسات المعنية بالتجارة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا سيما تلك التي تقودها النساء والفئات الضعيفة والمهمشة، وصغار التجار عبر الحدود في الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وزامبيا. ولقد قدمت الحكومة الكندية ٩,٧ ملايين دولار أمريكي لتنفيذ هذا المشروع.

(ج) مشروع الحماية الاجتماعية والشمول المالي: يتعاون الاتحاد مع النيباد ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في تنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية والشمول المالي، وهو منهج شامل وهيكلي يهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية والشمول المالي في عموم أفريقيا. ويعتمد "برنامج تعزيز المؤسسات الوطنية الداعمة للمجتمعات الضعيفة: الحماية الاجتماعية والشمول المالي والوصول إلى الفرص" على أربع ركائز أساسية تم تصميمها بصورة استراتيجية للتعامل مع المستويات المختلفة من الحوكمة والتنفيذ، من المؤسسات الوطنية إلى إصلاحات السياسات القارية، مما يضمن جهدا شاملا ومتكاملا نحو تحقيق الأهداف التي حددتها أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولقد عُقد اجتماع في لوساكا في يونيو ٢٠٢٤ للمصادقة على هذا البرنامج.

(د) برنامج بنك التجارة والتنمية – العمل المالي الإيجابي للمرأة في أفريقيا: يقوم الاتحاد بتنفيذ نظام ضمان الائتمان على أنه كانت هناك بعض التحديات في إشراك المؤسسات المالية في النظام. وفي كينيا، لاحظت المؤسسة المالية المختارة أن هناك حاجة إلى أن يحدد الفرع المنظمات/المؤسسات النسائية التي ستشارك في النظام. ويعمل الاتحاد مع بنك التجارة والتنمية لجمع المزيد من الأموال الميسرة من البرنامج بناءً على جهود بنك التجارة والتنمية السابقة لتصميم ضمان غير ممول والحاجة إلى تحويله إلى أداة ممولة.

(ه) تطوير مقر الاتحاد والمجمع التجاري: يشارك الاتحاد في بعض المؤسسات المالية لدعم تطوير المقر الرئيسي ومجمع الأعمال للاتحاد. وقد أجريت المناقشات مع بنك أفريكسيم ركزت على إقامة شراكة لتطوير المبنى.

(و) برنامج الزراعة المتوائمة مناخياً مع برنامج الأغذية العالمي الذي يغطي إسواتيني – تحالف الأكتيسا: دخل كل من اتحاد كومفويب ومركز الكوميسا للشمول المالي وبرنامج الأغذية العالمي في شراكة ثلاثية، وذلك للتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في إسواتيني من تحسين محفظة الأمن الغذائي والتغذية. وقام البرنامج الثلاثي هذا

بتنسيق الإجراءات الرامية إلى تهيئة بيئة تمكين ترتكز على روابط السوق المحلية والإقليمية، وتيسير المدخلات الزراعية الحيوية، وتعزيز قدرات النساء والشباب في تجمعات أصحاب الحيازات الصغيرة، للمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة الزراعية. ويرتكز هذا التعاون بقوة على رعاية برنامج التغذية المدرسية المزروعة محلياً.

البرامج المتعلقة بتمكين المرأة في مجال الأعمال التجارية

مبادرة حاضنات الأعمال

واصل الاتحاد تنفيذ مشروع حاضنة الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات. وتجري حاليا مناقشات مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية بشأن هذا المشروع؛ وذلك بعد النجاح في تعبئة ٢٠ مليون يورو لتنفيذ المشروع الذي جاء خلفا لحاضنة الأعمال لرائدات الأعمال الأفريقيات. وسينفذ هذا المشروع لمدة ٥ سنوات ووافقت النيباد ووكالة الاتحاد الأفريقي على صرف الأموال مباشرة إلى الاتحاد.

البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول الي الأسواق

استمر اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا في تنفيذ البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق؛ والذي تم تمديده من يناير ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥. وقد تم إحراز تقدم في إعداد سبعة أفلام وثائقية حول أفضل الممارسات. علاوة على ذلك، تم تنفيذ أنشطة لبناء القدرات في كل من الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ومدغشقر والتي تركز على تعزيز التنمية الصناعية التنافسية والمتنوعة في إقليم الكوميسا. وقد تم دعم ٧٥ من رواد الأعمال في إطار هذا المشروع.

برنامج تطوير المجمعات التابعة لاتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا

خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل الاتحاد تنفيذ برنامج تطوير المجمعات الذي قام بدوره بوضع آليات لكشف الفوائد الكامنة في القطاعات التي تهيمن عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل الزراعة والصناعة والخدمات. وتواجه هذه القطاعات بعض التحديات التي تتمثل في نقص المهارات، وعدم ملائمة التكنولوجيا، ومحدودية فرص الوصول إلى التمويل. ويهدف نهج اتحاد سيدات الأعمال بشأن التجمعات إلى إنشاء مبادرات للتجارة البينية ونقل التكنولوجيا بين الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل البلد وفي جميع الدول الأعضاء عن طريق دعم مشاريع الكسافا والبستنة.

مؤتمر المعارض التجارية والأعمال

استضافت الكوميسا، بالتعاون مع حكومة مدغشقر المؤتمر الخامس للمعارض التجارية والأعمال التابع لاتحاد سيدات لأعمال بالكوميسا بتاريخ ٢٨ – ٢٩ يونيو ٢٠٢٤ في العاصمة أنتاناناريفو. وكان موضوع المؤتمر هو " تعزيز مشاركة رائدات الأعمال في الأسواق الإقليمية للكوميسا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع التركيز على الاستثمار الأخضر وإضافة القيمة والسياحة". ويهدف هذا الحدث إلى تيسير التجارة بين رائدات الأعمال وتعزيز تطوير السياسات التي تدعم سيدات الأعمال.

وتمثلت الانجازات الرئيسية للمؤتمر في ما يلي:

- حضور أكثر من ١٧٠ مندوباً من أكثر من ٢٥ دولة، بما يشمل الدول الأعضاء بالكوميسا،
- قامت أكثر من ١٤٠ من سيدات الأعمال و١٦ دولة بعرض منتجاتهم،
- زار المعارض أكثر من ٥٠٠٠ شخص،
- تم تسجيل أكثر من مليون مشاهدة خلال البث المباشر لجميع فعاليات الحدث،
- شارك في الحدث أكثر من ٦٠ خبير دولي،
- حضر أكثر من ١٦٠٠ مشارك مؤتمرات الأعمال والمحادثات التجارية.

تيسير مشاركة رائدات الأعمال في منتدى الأعمال التجارية في بوروندي

قام اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا بتيسير مشاركة تسعةٍ (٩) من رائدات الأعمال من كل تونس ومدغشقر وأوغندا وكينيا ورواندا والكونغو الديمقراطية وملاوي وبوروندي وإثيوبيا في منتدى الأعمال التجارية للكوميسا الذي أقيم في بوروندي في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤. وقد قامت سيدات الأعمال بعرض منتجاتهن أثناء هذه المناسبة.

٣,١١ التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي (الأكتيسا)

تم إنشاء التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي، وهو أحد الأجهزة المتخصصة التابعة للكوميسا، لكي يعمل كمحرك للتنمية الزراعية، التي تعتبر أمراً بالغ الأهمية في تعزيز الأمن الغذائي، ويتمثل الهدف العام للتحالف في تعزيز تجارة المنتجات الزراعية بين الأقاليم من خلال دعم وصول صغار المزارعين الي المدخلات والمنتجات الزراعية والأسواق المالية. ويتمثل تفويض التحالف في مواجهة تحديات الأمن الغذائي الإقليمي من خلال تحسين القدرة التنافسية لأسواق الأغذية الأساسية في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي.

وتشمل السلع التي يركز عليها التحالف الحبوب والبقول، والبستنة، والجذور والدرنات، محاصيل الأشجار، المنتجات الغابية، الثروة الحيوانية والمدخلات الزراعية. ولقد كشفت الأبحاث في إقليم الكوميسا أن إنتاج الأغذية الأساسية في أفريقيا يهيمن عليه ٨٠ مليون من صغار المزارعين وأن ٩٠٪ من هؤلاء يشكلون صغار المزارعين المنتجين للأغذية الأساسية. وأن هناك أقل من ١٠٪ من صغار المزارعين في العالم لديهم إمكانية الوصول إلى البذور المحسنة ذات الجودة التي يمكن أن تمنع الجوع وتتحمل آثار التغير المناخي وغيرها من الضغوط البيئية. وأنه برغم أن الإنتاج الزراعي قد زاد بمعدل ٢٪، تُظهر نظرة أوسع الي مدى انعدام الأمن الغذائي، بما يتجاوز الجوع، أن ١٧,٢٪ من سكان العالم، أي حوالي ١,٣ مليار شخص، قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي على مستويات معتدلة. وهذا يعني أنه ليس لدي هؤلاء وصول منتظم إلى الغذاء المغذي والكافي، مما يدل على خطر أكبر من الأشكال المختلفة لسوء التغذية وسوء الصحة.

الإنجـازات لبرنامـج الاغذيـة الأساسـية التابـع للتحالـف مـن أجـل تجـارة السـلع فـي الشـرق والجنـوب الأفريقـي

برنامج تسريع البستنة التابع للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا

إن برنامج تسريع البستنة التابع للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا هو مبادرة تحويلية تهدف إلى تحفيز النمو والقدرة التنافسية لقطاع البستنة في منطقتي الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا (الإياك). ويتم تمويل هذا البرنامج من قبل مؤسسة بيل وميلندا جيتز الخيرية، ومكتب الكومونولث للتنمية بالخارج. وقد قام البرنامج، خلال الفترة قيد المراجعة، بدعم إنشاء وإطلاق مكاتب وطنية في كل من كينيا ورواندا وأوغندا وإثيوبيا وتنزانيا. ولضمان التنفيذ الفعال، ونجاح مبادرات برنامج تسريع البستنة التابع للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا، قام شركاء البرنامج بعقد اجتماع في لوساكا في زامبيا في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤، والذي كان من بين نتائجه الحصول على التزام مانحين نحو تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل ٢٠٢٥– ٢٠٢٥ لبرنامج تسريع البستنة التابع للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا.

أنشطة خطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا المدعومة من المؤسسة الأفريقية للتقنيات الزراعية / البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول الي الأسواق الممول من الاتحاد الأوروبي

إن البرنامج الإقليمي للقدرة التنافسية للشركات والوصول الي الأسواق (الريكامب) هو برنامج يموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه الكوميسا؛ وذلك بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وإن المؤسسة الأفريقية للتقنيات الزراعية /التقنيات من أجل التحول الزراعي في أفريقيا هي مؤسسة خيرية فريدة تقوم بتسهيل وتعزيز الشراكات مع الكيانات التي تتبع للقطاعين العام والخاص، وقد قامت تلك المؤسسة بدعم التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي (الأكتيسا) في تنفيذ خطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا (كومشيب) التي تم تصميمها لمساعدة الدول الأعضاء بالكوميسا في توطين لوائح البذور المتوافقة للكوميسا وتنسيق التنفيذ علي المستوي الإقليمي. توفر خطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا الخطوات الأولية لعملية مستمرة تتطور وتتحسن باستمرار لتوطين لائحة تجارة البذور بالكوميسا. ومن المتوقع أن يؤدي توطين اللائحة إلى زيادة إنتاج البذور، والموثوقية، والتجارة والقدرة التنافسية لصناعة البذور في إقليم الكوميسا. ولأجل خلق الوعي بقوانين/ لوائح البذور التي تتحاذي مع الكوميسا، قام التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي بالشراكة مع المؤسسة الأفريقية للتقنيات الزراعية بورش عمل توعوية لأصحاب المصلحة الأوسع المعنيين بالبذور في الدول الأعضاء في إثيوبيا وإسواتيني وتونس. أيضاً، قدمت ورش العمل فرصة سانحة لتوفير معلومات حول حالة خطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا على المستوى الإقليمي وتوفير منصة لتحديد التحديات الرئيسية في عملية تنفيذ لوائح توافق تجارة البذور بالكوميسا على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، يسرت ورش عمل التوعية بناء القدرات للدول الأعضاء في مجال خطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا.

التسجيل والتجديد السنوي لأصناف الكوميسا في كتالوج الأصناف الخاص بالكوميسا

إن خطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا هي إطار يصف خطط التنفيذ والطرائق المطلوبة لتنفيذ ومراقبة وضمان الامتثال والتنفيذ للوائح توافق تجارة البذور بالكوميسا داخل الدول الأعضاء. وتهدف خطط التنفيذ والإجراءات إلى تحقيق الاتساق في التوطين والتطبيق والمراقبة والتحسين في الدول الأعضاء. وتتيح هذه المبادرة لمربي النباتات/ مطوري البذور تسجيل الأصناف في كتالوج الأصناف بالكوميسا ولمستخدمي البذور العثور على أصناف يمكن تسويقها بشكل قانوني بين الدول الأعضاء. وقد تم خلال الفترة قيد المراجعة تسجيل ما مجموعه ٦ أصناف بذور جديدة من شركات البذور تشمل أصناف الذرة الشامية بالأرقام SC٤٢٣ وSC ٤٤٩ وSC ٦٦٥ وSC ٥٦١ وSC V٦٥٣ وSC ٦٦٥ تتبع لشركة سيدكو للبذور Seed-co وصنف فول صويا بالرقم TGX ٢٠١٤-١٦FM يتبع للمعهد الدولي للزراعة المدارية (IITA) في كتالوج الأصناف بالكوميسا. وقد بلغ العدد الإجمالي للأصناف على كتالوج الأصناف بالكوميسا ١١١ في ديسمبر ٢٠٢٤.

دعـم تطويـر برنامـج الأغذيـة الأساسـية التابـع لتحالـف الأكتيسـا وإعـادة التواصـل مـع شـركاء التحالـف.

دخل تحالف الأكتيسا في شراكة مع برنامج العلامات الاجتماعية الأوروبي، وذلك لتعبئة الموارد لتمويل برامج الأغذية الأساسية. وقد تم من خلال هذه الشراكة التي ضمت، برنامج التنمية الاجتماعية والتمكين وبرنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية وكذلك برنامج الأمم المتحدة، تقديم التعاون في البحوث وتنفيذ الحلول علي المستوي الوطني وعبر الحدود الإقليمية وعلي المستوي العالمي. وتعالج هذه المبادرة التحويلية التحديات الاجتماعية والاقتصادية ذات الطابع الحرج مع التركيز على التنمية المستدامة والأمن الغذائي وتمكين المجتمعات الزراعية الريفية. وقد تُوجت هذه الشراكة بتطوير برنامج الأغذية الأساسية التابع للتحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي وتنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية والتمكين وبرنامج التحسين البيئي والدائري والمستدام، وهو ما يعرف ببرنامج التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي بشأن الأغذية الأساسية بالتعاون مع برنامج تطوير الأغذية الأساسية وبرنامج التحسين البيئي والدائري والمستدام الذي يتحاذى مع الخطة الاستراتيجية الإقليمية ٢٠٢١-٢٠٣١ للتحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي. وتشمل البرامج في إطار برنامج التحالف بشأن الأغذية الأساسية بالتعاون مع برنامج تطوير الاغذية الأساسية وبرنامج التحسين البيئي والدائري والمستدام، ومُسرع البستنة التابع للكوميسا وجماعة شرق أفريقيا وخطة تنفيذ موائمة البذور بالكوميسا وخطة تنفيذ التقنية الحيوية بالكوميسا وبرنامج موائمة المواد الحيوية الواقية بالكوميسا وبرنامج الأسمدة الإقليمي بالكوميسا. ووقّع تحالف الأكتيسا على مذكرة تفاهم مع برنامج الخدمة الدولية للحصول علي تطبيقات التكنولوجيا الحيوية الزراعية، التابع للمركز الأفريقي لتبادل المعرفة بشأن التكنولوجيا الحيوية الزراعية والسلامة البيولوجية؛ وذلك لتنفيذ خطة تنفيذ التقنية الحيوية بالكوميسا. وقد تناولت تلك المذكرة التي تم توقيعها في لوساكا في ٥ يونيو ٢٠٢٤ العديد من مجالات التعاون التي شملت تطبيق استراتيجية اتصال بشأن التكنولوجيا الحيوية والسلامة البيولوجية وذلك لرفع الوعي ومعالجة المعلومات الخاطئة من خلال توفير منصات ملائمة لإشراك أصحاب المصلحة. وقد تمكن التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي من خلال مذكرة التفاهم من تشكيل لجنة من الخبراء في مجال التكنولوجيا الحيوية من الدول الأعضاء بالكوميسا وسوف يشكل هؤلاء الجهات التنسيقية بشأن تنفيذ أنشطة خطة تنفيذ التقنية الحيوية بالكوميسا في الدول الأعضاء.

اجتمـاع إشـراك أصحـاب المصلحـة بشـأن التكنولوجيـا الحيويـة والسـلامة البيولوجيـة فـي إقليـم الكوميسـا

نظم المركز الأفريقي لتبادل المعرفة بشأن التكنولوجيا الحيوية الزراعية والسلامة البيولوجية، بالشراكة مع التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي، اجتماعا هاماً في سبتمبر ٢٠٢٤ في لوساكا بزامبيا، حيث ركز الاجتماع على تطوير التكنولوجيا الحيوية والسلامة البيولوجية في جميع أنحاء المنطقة. وقد جمع هذا الاجتماع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف تعزيز فهم التكنولوجيا الحيوية والسلامة البيولوجية بين الدول الأعضاء، وتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة، ووضع السياسات الفعّالة. وقد أرسي هذا الاجتماع أساساً متيناً لتطوير التكنولوجيا الحيوية والسلامة البيولوجية في المنطقة.

المبادرات المستقبلية

قام التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي بإبرام اتفاقية شراكة مع برنامج الاتحاد الأوروبي المعني بالعلامات الاجتماعية تتضمن برنامج التحسين البيئي والدائري والمستدام Ecological, Circular Hållbar and Optimization(ECHO) التابع لبرنامج الاتحاد الأوروبي المعني بالعلامات الاجتماعية وبرنامج التنمية والتمكين الاجتماعي. وسوف يحدث برنامج التحالف بشأن الأغذية الأساسية بالتعاون مع برنامج تطوير الأغذية الأساسية وبرنامج التحسين والبيئي والدائري والمستدام وبرنامج التنمية الاجتماعية والتمكين نقلة نوعية بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك بهدف تحقيق معدل نمو سنوي قدره ١٠٪ في تجارة المنتجات الزراعية البينية داخل الإقليم، وذلك من خلال تضافر الجهود الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية ووصول المنتجات الغذائية الأساسية الرئيسية في الإقليم إلى الأسواق، والتي تشمل الذرة والفاصوليا وفول الصويا والقمح والموز والكسافا والأرز والمنتجات البستانية. ويسعي برنامج التحسين البيئي والدائري والمستدام إلى إحداث ثورة في تطوير البنية التحتية من خلال توفير منصة شاملة، تشمل حلول الطاقة، وإدارة المياه، ومعالجة النفايات، والتقنيات الذكية، وتعزيز بناء مجتمعات مستدامة تتمتع بالمرونة.

٣,١٢ غرفة مقاصة الكوميسا

يتمثل الهدف من غرفة مقاصة الكوميسا في تيسير المدفوعات والتسوية للتجارة والخدمات بين الدول الأعضاء. ويقع مقر الغرفة في العاصمة هراري بزيمبابوي.

النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات

أطلقت غرفةُ المقاصة النظامَ الإقليمي للمدفوعات والتسويات الذي يُمكّن الدول الأعضاء من تحويل الأموال بسهولة أكبر داخل الكوميسا. ويعتمد هذا النظام على معايير مفتوحة، وهو متاح للدول غير الأعضاء. والنظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات هو نظام مقاصة متعدد الأطراف تتم فيه التسوية في نهاية اليوم بعملة واحدة (الدولار الأمريكي أو اليورو)، حيث يسمح النظام بإجراء التسوية في بيئة متعددة العملات (الدولار الأمريكي أو اليورو أو أي عملة محددة أخرى). والهدف الرئيسي من هذا النظام هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التجارة البينية، وذلك بتمكين المستوردين والمصدرين من دفع واستلام مدفوعات السلع والخدمات عبر منصة فعالة ومنخفضة التكلفة. وتصل البنوك المحلية إلى نظام الدفع من خلال بنوكها المركزية. وبالتالي، يتمكن أي بنك مشارك من دفع واستلام المدفوعات من أي بنك مشارك آخر. وتُمكن الروابط من خلال البنوك المركزية تجنب المرور عبر سلاسل الدفع المعقدة التي قد تحدث أحياناً في ترتيبات البنوك المراسلة. ويعمل النظام من خلال البنوك المركزية للدول الأعضاء.

المنصة الرقمية لمدفوعات التجزئة

تعمل غرفة المقاصة على إنشاء المنصة الرقمية لمدفوعات التجزئة عبر الحدود كجزء من برنامج الشمول المالي الرقمي.

وتهدف تلك المنصة إلى تعزيز الشمول المالي، وتبسيط المعاملات عبر الحدود، وتعزيز التكامل الاقتصادي داخل إقليم الكوميسا. وقد صُمم هذا المشروع ليعتمد على النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات الحالي، الذي يُسهّل المدفوعات عالية القيمة عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الكوميسا. وسيوسّع برنامج المنصة الرقمية لمدفوعات التجزئة هذه الإمكانية بكفاءة لتشمل المدفوعات اليومية، مما يُتيح معاملات فورية ومنخفضة التكلفة للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

التقدم المحرز في التنفيذ

يعمل النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات في تسع (٩) دول أعضاء، وذلك في البنوك المركزية لكل من الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإسواتيني، وكينيا، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وأوغندا، وزامبيا. ويُؤمل أن تنضم دول أخرى من الأعضاء إلى النظام في الوقت المناسب، تماشياً مع النهج الهندسي المتغير في تنفيذ برامجه. وهناك تزايد في قيمة المعاملات التي تتم عبر النظام، حيث وصلت إلى ما يقارب ٥٥٠ مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وقد نُفِّذت معظم المعاملات التي أُجريت حتى الآن عبر نظام النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات دون إصدار خطابات اعتماد. واستناداً علي قيمة المعاملات التي أُجريت خلال تلك الفترة، بتكلفة متوسطة قدرها ٥٪ من قيمة هذه المعاملات والتي كانت ستُجرى عبر خطابات الاعتماد، لقد وفّر المستوردون مبلغاً يُقدّر بأكثر من ٢٧,٥ مليون دولار أمريكي من خلال توجيه مدفوعاتهم عبر النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية. وتُمثل قيمة المعاملات التي تمت عبر النظام أقل من ١٠٪ من قيمة إجمالي التجارة البينية داخل الكوميسا، مما يُشير إلى الحاجة إلي تحويل الاستراتيجيات إلي النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات.

المبادرات

١. حصلت غرفة مقاصة الكوميسا على موافقة من لجنة محافظي البنوك المركزية في الكوميسا على تحديث نظام النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات وتحوله إلى نظام الرسائل المالية بين المؤسسات المالية وهياكل السوق وعملاء البنوك ISO٢٠٠٢٢. وسوف يحقق هذا التحديث العديد من الفوائد الاستراتيجية، التي تشمل تحسين كفاءة النظام وسرعته، وتوافقه من حيث التشغيل البيني مع أنظمة الدفع الناشئة وغيرها، وتعزيز المرونة والأمان، ويهدف كل ذلك إلي زيادة المشاركة في النظام.

٢. تم الحصول على موافقة لإبرام اتفاقية تعاون بين غرفة مقاصة الكوميسا والبنك الأفريقي للصادرات والواردات بنك أفريكسيم. ويأتي هذا التطور في أعقاب مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسستين في عام ٢٠٢٢، والتي قُدِّمت بموجبها دراسة لتكامل أنظمة مدفوعات المؤسستين، وهما النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات ونظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا على التوالي. وسوف يقوم البنك الأفريقي للصادرات والواردات وغرفة مقاصة الكوميسا بتأسيس تعاون استراتيجي بين نظام المدفوعات والتسويات لعموم أفريقيا والنظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات. وتسعى هذه الشراكة إلى تكامل أنظمة الدفع الخاصة بكل منهما من أجل تعزيز

التجارة البينية في الكوميسا والتجارة داخل عموم أفريقيا من خلال تمويل التجارة وتقديم التسهيلات الأخرى ذات الصلة. ويهدف كلا الطرفين إلى إنشاء شبكة دفع مترابطة لإجراء هذه المعاملات بسرعة وكفاءة وموثوقية وفعالية من حيث التكلفة، مما يدعم تشجيع التجارة في الكوميسا وداخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣. تم تقديم الدعم التنظيمي للمنصة الرقمية لمدفوعات التجزئة، مما مهد الطريق لتنفيذها على مراحل، بالتعاون الوثيق مع مجموعة مستخدمي النظام الإقليم للمدفوعات والتسويات. وتستفيد المنصة من أنظمة الدفع الوطنية القائمة، وابتكارات التكنولوجيا المالية، ومقدمي خدمات الصرف الأجنبي لتسهيل معاملات منخفضة القيمة عبر الحدود، مما يعود بالنفع بشكل خاص على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتجار غير الرسميين، وغيرهم من القطاعات التي تعاني من نقص الخدمات. وتشمل الميزات الرئيسية قابلية التشغيل البيني، والمدفوعات بالعملة المحلية، والتسويات، والمعاملات الفورية.

التطلعات نحو المستقبل

- من المتوقع أن يتم الانتهاء من ترقية النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات وتحوله إلى نظام الرسائل المالية بين المؤسسات المالية وهياكل السوق وعملاء البنوك في نوفمبر ٢٠٢٥.
- من المتوقع أن يتم اختبار المنصة الرقمية لمدفوعات التجزئة والموافقة عليها وإتاحتها للعمليات المباشرة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

كما من المتوقع، في أعقاب هذه التطورات، أن تشكل التوعية بالسوق جزءاً كبيراً من أنشطة غرفة مقاصة الكوميسا خلال عام ٢٠٢٥ وما بعده.

٣,١٣ مجلس المكاتب – برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

تم إنشاء برنامج التأمين الإقليمي للمركبات الآلية على الغير، المعروف للعامة باسم البطاقة الصفراء بالكوميسا، بموجب بروتوكول وقّعه رؤساء الدول والحكومات في ٣ ديسمبر ١٩٨٦، وهو الملحق الثاني لمعاهدة الكوميسا. وقد بدأ العمل بالبرنامج في يوليو ١٩٨٧. ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا في تيسير حركة المركبات والبضائع والأشخاص من خلال توفير الحد الأدنى من الضمانات لبرنامج تأمين إلزامي للمركبات الآلية على الغير، على النحو المطلوب بموجب القوانين السارية في أراضي الدول الأعضاء بالكوميسا و/أو الدول من خارج الإقليم. وتشمل الدول الأعضاء والبلدان المشاركة حالياً في برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا كل من بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي والسودان ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

علاوة على ذلك، يتم تطبيق برنامج البطاقة الصفراء بموجب إطار الترتيبات البديلة للمعاملات بين الشركات وذلك على أساس تجريبي في كل من موزمبيق وجنوب أفريقيا وجنوب السودان. وقد وصلت الاستعدادات لتفعيل إطار الترتيبات البديلة للمعاملات بين الشركات في بوتسوانا وناميبيا إلى مرحلة متقدمة.

الانجازات البارزة خلال عام ٢٠٢٤

أ) تنفيذ إنشاء أمانة كاملة لمجلس المكاتب، وتفعيل هيكل مجلس المكاتب وأجهزة الحوكمة الخاصة به؛ وذلك من خلال إنشاء لجنة فرعية للمالية والاستثمار، وتعيين مسؤول مالي وإداري في الأمانة لبرنامج البطاقة الصفراء؛

ب) تنفيذ إرشادات وإجراءات مجلس المكاتب الخاصة بالإدارة والمالية والمشتريات، وذلك بما يشمل هيكل الرواتب، وإرشادات التوظيف والترقيات، وإرشادات إدارة الأداء، ومزايا الموظفين ومخصصاتهم ومدونة السلوك، والتغطية الطبية للموظفين، وصندوق الموظفين الدوار، وسياسة إدارة السجلات، وسياسة السفر؛

ج) تعزيز تنفيذ رقمنة عمليات برنامج البطاقة الصفراء في جميع الدول الأعضاء؛

د) تنفيذ الترتيبات بين الشركات لإصدار البطاقات الصفراء لسائقي السيارات في بوتسوانا وناميبيا؛

ه) الإطلاق الرسمي للنظام الرقمي للتحقق الفوري من صحة تأمين البطاقة الصفراء Yellow Card USSD Code Verification، في نقاط التفتيش المختارة في زامبيا؛

و) تقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية لبرنامج البطاقة الصفراء ٢٠٢٠-٢٠٢٤ وتطوير خطة استراتيجية لاحقة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠؛

ز) توحيد هيكل تصنيف أقساط البطاقة الصفراء؛

ح) تنفيذ أدوات الإصلاح الخاصة بترتيبات مُجمع إعادة التأمين المعاد تنظيمه، بما في ذلك الانتهاء من سياسة الاستثمار الخاصة بصندوق مجلس المكاتب وتعيين مديري الصناديق لاستثمار أموال صندوق مجلس المكاتب؛

ط) الإرشادات بشأن العلامة والأسلوب لمؤسسة مجلس المكاتب.

التقرير الموحد عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وفقاً للبيانات الآنية المستخرجة من النظام الرقمي للبطاقة الصفراء، تم إصدار ما مجموعه ٥٥٠,٠٠٤ بطاقة صفراء، وبلغ إجمالي قيمة أقساط التأمين ٣١,٢ مليون دولار أمريكي خلال الفترة الانتقالية لإعداد التقارير التي استمرت ١٨ شهراً. وبمقارنة ذلك مع الفترة من يوليو ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٣، والتي بلغ فيها عدد البطاقات الصفراء الصادرة ٤٩٣,٥٨٢ بطاقة، وإجمالي قيمة أقساط التأمين ٢٦,١ مليون دولار أمريكي، نجد أن عدد البطاقات الصفراء الصادرة قد حقق زيادة بنسبة ١١٪، بينما ارتفع إجمالي قيمة أقساط التأمين خلال الفترة قيد المراجعة بنسبة ٢٠٪.

CONTROL PANEL
ON
OFF
ERR

إطار الترتيبات البديلة للمعاملات بين الشركات

لقد تبين من التقارير الموحدة أنه تم إصدار ٦٢,٢٥٥ بطاقة صفراء ضمن إطار ترتيبات المعاملات بين الشركات B٢B، بإجمالي دخل أقساط تأمين بلغ ٢,٤ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بعدد ٤١,٢١٣ بطاقة صفراء صادرة، بإجمالي دخل أقساط تأمين بلغ ١,٧ مليون دولار أمريكي تم تسجيله في الفترة السابقة من يوليو ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٣. ولقد زادت البطاقات الصفراء الصادرة ضمن إطار ترتيبات المعاملات بين الشركات بنسبة ٥١٪، بينما ارتفعت أقساط التأمين الناتجة خلال الفترة قيد المراجعة بنسبة ٤٣٪.

وبينما أن مقياس الأداء الرئيسي لنمو الأقساط قدد حدد نسبة ٥٪ في السنة، كما هو موضح في الخطة الاستراتيجية المحدثة لبرنامج البطاقة الصفراء، فقد حقق النمو في كل من القطاع الرئيسي وقطاع المعاملات بين الشركات نسبة ٢٠٪، والذي يشير إلى معدل نمو هائل للغاية.

التوقعات والمبادرات في عام ٢٠٢٥

أ) تطوير استراتيجية ٢٠٢٦-٢٠٣٠

ب) توسيع نطاق برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا ضمن إطار المعاملات بين الشركات

ج) التسويق وخلق الوعي بشأن برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

د) إشراك أصحاب المصلحة وبناء القدرات

ه) إطلاق الموقع الإلكتروني لمجلس المكاتب والتحول الرقمي

٣,١٤ برنامج ضمان الكوميسا الإقليمي للمرور العابر للجمارك (كارنيه ضمان المرور العابر)

برنامج ضمان الكوميسا الإقليمي للمرور العابر للجمارك، المعروف على نطاق واسع باسم "كارنيه ضمان المرور العابر"، هو نظام عبور جمركي مصمم لتيسير حركة البضائع بموجب الأختام الجمركية في إقليم الكوميسا. ويساهم الكارنيه، وهو أحد أدوات تيسير التجارة بالكوميسا، في خفض تكلفة النقل والمرور العابر، بما يساعد على تيسير التجارة البينية والخارجية. والهدف الرئيسي من البرنامج هو توفير الضمان الآمن للإدارات الجمركية لاسترداد الرسوم والضرائب من المستوردين والمصدرين في حالة التصرف في البضائع أثناء المرور العابر بشكل غير قانوني للاستهلاك المحلي في بلد العبور. بالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج أساساً موحداً لحركة العبور في جميع أنحاء الإقليم، حيث يتم استخدام ضمان واحد فقط لعبور البضائع عبر جميع دول المرور العابر الأعضاء. ويوجد حالياً ١٣ دولة عضو وغير عضو بالكوميسا وقعت وصدقت على اتفاقية الضمان الإقليمي للمرور العابر للجمارك وانضمت إلى البرنامج، وهي: بوروندي، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، ورواندا، وجنوب السودان، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي. انضم البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (أفريكسيم) إلى هذا البرنامج في عام ٢٠٢١. وتتعاون الكوميسا مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في تطوير وتنفيذ نظام الضمان القاري.

أداء برنامج الضمان الإقليمي للمرور العابر للجمارك

يعمل برنامج الضمان الإقليمي للمرور العابر للجمارك جالياً في دول الممر الشمالي والأوسط، والتي تشمل بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا. ومن المتوقع أن تبدأ إثيوبيا وجيبوتي تشغيل البرنامج قبل نهاية عام ٢٠٢٥. وقد أحرزت الكونغو الديمقراطية وملاوي وزيمبابوي تقدماً في تنفيذه.

وفيما يتعلق بحالة العمليات للفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥، فقد تم تنفيذ أكثر من ١٣٢٧ سند عبور جمركي للبرنامج بقيمة تصل إلى ٨٢٦,٥ مليون دولار أمريكي، مقارنة بعدد ١٢٤٣ سنداً بقيمة ٧٥٥,٣ مليون دولار أمريكي تم إصدارها خلال نفس الفترة من العام الماضي، مما يدل على زيادة بنسبة ٦,٨٪ و٩,٤٪ في عدد السندات التي تم تنفيذها وقيمة السندات التي تم تسجيلها، على التوالي. وخلال نفس الفترة، تم إصدار أكثر من ٤٨٢٤٤٢ كارنيهاً لنقل البضائع في الممرات الشمالية والوسطى، مقارنة بعدد ٤٦٨٢٦٧ كارنيهاً تم إصدارها في العام السابق؛ مما يدل على زيادة بنسبة ٣٪. وبلغ عدد وكلاء التخليص والشحن ٧٤٤ المشاركين في البرنامج وعدد الضامنين ٤٤ على التوالي. وأكثر من ٧٠٪ من وكلاء التخليص والشحن هم من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومنذ بدء البرنامج، تم سداد أكثر من ١٨ مطالبة لإدارات الجمارك. علاوة على ذلك، يمتلك برنامج الضمان الإقليمي مجموعة إعادة تأمين بأصول تبلغ قيمتها ٣ ملايين دولار أمريكي.

وعلى الرغم من التقدم الجيد الذي تم تحقيقه في عمليات وتنفيذ كارنية الضمان الإقليمي في الإقليم، فإن البرنامج يواجه التحديات التالية:

أ) توقف تنفيذ البرنامج من جانب الكونغو الديمقراطية وملاوي وزيمبابوي، وذلك نظراً لأن زامبيا، وهي مركز عبور للممر الجنوبي، لم تنضم بعد إلى البرنامج؛

ب) قامت إثيوبيا وجيبوتي بأنشطة رئيسية للتنفيذ، إلا أنها كدول أعضاء لم تبدأ عملية التشغيل بعد؛

ج) ازدواجية تنفيذ البرنامج من جانب هيئات إقليمية أخرى، مما أدى إلى ظهور تحديات في تنفيذ البرنامج بين أصحاب المصلحة.

٣,١٥ الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي (رابطة الرايريسا)

الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي (رابطة الرايريسا) هي وكالة متخصصة تابعة للكوميسا، مسؤولة عن تنشيط التكامل والتعاون الإقليمي في مجال الطاقة. وتأسست رابطة الرايريسا في ١٦ مارس ٢٠٠٩، بموافقة المجلس الوزاري للكوميسا، وتُعتبر منصةً رئيسيةً لبناء القدرات، وتقاسم المعرفة، والتقارب التنظيمي، ومواءمة السياسات بين الدول الأعضاء الإحدى والعشرين. ويُعد دورها حيوياً في تعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية اللازمة لدعم وجود سوق طاقة إقليمية مستدامة وتنافسية ومتكاملة.

ولقد حققت الرابطة تقدماً ملحوظاً في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة. ففي عام ٢٠٢٤، تم صوغ المواءمة الإقليمية للأطر والأدوات التنظيمية لتحسين تنظيم الكهرباء في الكوميسا بدعم من بنك التنمية الأفريقي. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في إنشاء مبادئ تنظيم الطاقة الإقليمية للكوميسا ومؤشرات الأداء الرئيسية، وهي دليل تنظيمي شامل يهدف إلى معالجة

قضايا الأنظمة وتعزيز التبني الموحد للأطر، بما في ذلك أكواد الشبكات. بالإضافة إلى ذلك، تم صوغ المقارنة التوافقية الإقليمية لتعريفات الكهرباء، وإطار انعكاس التكلفة وأداة التقييم بالكوميسا، مما يضمن اتباع نهج متسقة لتحديد التعريفات وتوفير أداة مراقبة لتتبع التقدم المحرز نحو انعكاس التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، وسّعت رابطة الرايريسا نطاق مؤشرات الأداء الرئيسية للمرافق الإقليمية للكوميسا لتيسير وضع معايير الأداء والتنظيم القائم على الحوافز، مع إنشاء قاعدة بيانات نظام إدارة معلومات الرايريسا، وهي مستودع بيانات مركزي يدعم تخطيط الطاقة الإقليمي القائم على الأدلة وتطوير السياسات. وتُسلّط التقييمات التشخيصية التي أجرتها الرابطة الضوءَ على وجود فجوات هيكلية ومؤسسية مستمرة داخل الدول الأعضاء. ويبقى التحدي الرئيسي هو محدودية تبنّي الأطر والأدوات المتفق عليها إقليمياً، مما يُعيق جهود المواءمة. وغالباً ما تُهيمن أنماط المشتري الوحيد على هياكل السوق، مع وجود إصلاحات طفيفة في قطاع المرافق وضعف الفصل المحاسبي، مما يحدّ من المنافسة والكفاءة. وتفتقر العديد من التفويضات إلى الاستقلال القانوني والمالي لهيئاتها التنظيمية، مما يُقيّد فعاليتها. وتشمل المشكلات الإضافية عدم ترابط الأطر القانونية، وغياب آليات المطالبات المستقلة، وعدم اكتمال أكواد الشبكات، وعدم كفاية الأحكام المتعلقة بوصول الغير إلى الشبكات. علاوة على ذلك، فإن آليات الرصد والتشاور بين أصحاب المصلحة غير مُطوّرة، مع عدم كفاية أنظمة مؤشرات الأداء الرئيسية، ومحدودية الشفافية، وضعف المشاركة العامة – وهي عوامل تُعيق الرقابة التنظيمية والمساءلة الفعالة.

من الإنجازات الرئيسية:

- تم الانتهاء من اعتماد المبادئ التنظيمية الإقليمية للكهرباء، بما في ذلك التقارير الإطارية ومؤشرات الأداء الرئيسية وأدوات مقارنة التعريفات التي وافق عليها المجلس الوزاري للكوميسا من أجل توطينها على المستوى الوطني.
- تم إنشاء وإطلاق نظام إدارة معلومات الطاقة لرابطة الرايريسا، مما أدى إلى إنشاء منصة مركزية لجمع بيانات الطاقة الإقليمية ورصدها وإعداد التقارير عنها ويعزز هذا النظام الشفافية والتعاون الإقليمي واتخاذ القرارات المستندة إلى المعلومات.
- تم تيسير توفيق الأطر التنظيمية عبر ١٢ دولة عضو، مما يعزز التنظيم الفعال للكهرباء، ومواءمة التعريفات، وتحسين أداء المرافق.
- تم تأمين وإدارة مشروع ممول من بنك الأفريقي للتنمية بقيمة ١,٥ مليون دولار أمريكي لدعم مواءمة اللائحة التنظيمية الإقليمية والمساهمة في التنمية المستدامة لقطاع الكهرباء
- تم توفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء التالية: زيمبابوي، وجنوب السودان، وملاوي.

طريق المُضيّ قُدماً

على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، تخطط رابطة الرايريسا لاستكمال إنجازاتها من خلال تسريع وتيرة اعتماد الأطر الحالية وتطوير أدوات تنظيمية جديدة لمعالجة القضايا الناشئة. وتشمل المبادرات المستقبلية وضع خطة استراتيجية وخطة أعمال، وإنشاء منهجية موحدة لحساب قاعدة الأصول المنظمة في جميع أنحاء الكوميسا، وإجراء تقييم خط الأساس للتحديات

الهيكلية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم صوغ إطار تنظيمي إقليمي شامل لتنقل الكهرباء، يغطي منهجيات تعريفة البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية وإمدادات الطاقة لشبكات السكك الحديدية الكهربائية. وستقود الرابطة تطوير إطار واستراتيجية إقليمية للهيدروجين الأخضر لتعزيز توافق السياسات، وجذب الاستثمارات، وتعزيز وجود سوق هيدروجين مستدام في الإقليم. وسيجري تعزيز القدرات المؤسسية من خلال دعم إنشاء هيئات تنظيمية جديدة في جنوب السودان وجزر القمر، إلى جانب تعزيز الهيئات التنظيمية الناشئة في جيبوتي والصومال.

وسوف يعتمد نجاح هذه الجهود بشكل كبير على الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية للدول الأعضاء لتبنّي وتنفيذ السياسات الإقليمية. ويُؤمل أن تواصل الدول الأعضاء بالكوميسا إظهار التزامها الراسخ بالتكامل الإقليمي. ولن يعمل التوطين الفعال للأطر التنظيمية للطاقة على تعزيز مرونة قطاع الطاقة الإقليمي واستدامته فحسب، بل سيمثل خطوة أساسية في دفع برنامج "المهمة ٣٠٠" قدماً والمساهمة في تحقيق أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

٣,١٦ رابطة منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي (الآريسيا)

تم إطلاق رابطة منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي (رابطة الآريسيا) في يناير ٢٠٠٣، وهي رابطة تضم المنظمين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي. ويتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق النمو والتنمية المستدامين من خلال التجارة والتكامل الإقليمي. وتُعد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفعّالة ضرورية لتحقيق هذا الهدف. ولذلك، يُعد تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومواءمة السياسات واللوائح التنظيمية، من أهم مكونات برامج الكوميسا.

وتتمثل أهداف رابطة الآريسيا فيما يلي:

- تبادل الأفكار والآراء والخبرات بين الأعضاء بشأن الجوانب المتعلقة بتيسير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيم تطويرها وتطبيقها؛
- تعزيز التنمية المستدامة وتطبيق شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكفوءة والملائمة والفعّالة من حيث التكلفة في شبه إقليم الشرق والجنوب الأفريقي؛
- تنسيق القضايا التنظيمية عبر الحدود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- المساهمة في تحقيق التكامل شبه الإقليمي والإقليمي.

وهناك حالة من التقدم الجيد في إنشاء أمانة رابطة الآريسيا؛ حيث وافقت رواندا على أن تكون هي البلد المضيف. وستبدأ الأمانة عملها فور استكمال المتطلبات الأساسية، بما في ذلك توقيع اتفاقية الاستضافة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت الكوميسا، بدعم من برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (EGEE-ICT) الممول من الاتحاد الأوروبي، الدعم الفني للرابطة فيما يخص تطوير نماذج الأعمال والتدريب في مجالات الإدارة الاستراتيجية والمالية والتكنولوجيات الناشئة. ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز عمليات تشغيل الرابطة لضمان استدامتها مستقبلاً. أما القضايا العالقة للتطوير المستقبلي فتتمثل في ضمان إنشاء أمانة الآريسيا وتعيين موظفيها.

٤

القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل
إلي الأمين العام لأمانة الكوميسا

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والتي تتكون من قائمة المركز المالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقوائم الدخل والنفقات والإيرادات الشاملة الأخري، والتغيرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على القوائم المالية، وذلك بما يشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المعلومات التوضيحية كما هو موضح في الصفحات من ١٤ إلى ٦٤.

وإنه في رأينا، إن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للأمانة العامة للكوميسا حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القواعد واللائحة المالية للكوميسا والدليل المالي للكوميسا ٢٠١٤.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للتدقيق. ونورد وصفاً أكثر تفصيلاً لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في قسم مسؤوليات المراجع عن تدقيق القوائم المالية من تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الأمانة العامة للكوميسا وفقاً لمدونة الأخلاقيات –للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للتدقيق ١٣٠ (ISSAI ١٣٠) الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للتدقيق (INTOSAI) ومدونة الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA). وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتُشكل أساساً لرأينا.

مسؤوليات الأمين العام تجاه القوائم المالية

يتولى الأمين العام مسؤولية إعداد القوائم المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات قواعد ولوائح الكوميسا والدليل المالي للكوميسا لعام ٢٠١٤، وكذلك الرقابة الداخلية التي يحددها الأمين العام بأنها ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الأمانة العامة على الاستمرار كمؤسسة مستمرة، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة ما لم يكن الأمين العام ينوي تصفية الأمانة العامة أو وقف العمليات، أو أنه ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات المراجعين تجاه تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية في مجملها من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت تلك الأخطاء ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويُعدّ التأكيد المعقول ضماناً عالي المستوى، ولكنه لا يضمن أن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للتدقيق سيكشف دائماً عن أي خطأ جوهري عند وجوده. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة وجود احتيال أو خطأ، وتُعتبر تلك الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع

بشكل معقول أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعةً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تُشكل أساساً لرأينا. ويُعدّ خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن خطأ، إذ قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات متعمدة أو تحريفات أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للكيان.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قدمتها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، ثم نحدد بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك شك جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الكيان على الاستمرار. وأنه إذا ما استنتجنا أن هناك عدم يقين، فإنه علينا لفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدققي الحسابات. ولكن مع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف الكيان عن الاستمرار.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تعطي رؤية حقيقية وعادلة.

ونحن نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء التدقيق.

توماس ك. ب. ماكويا
رئيس مجلس المراجعين الخارجيين
المراجع العام (ملاوي)

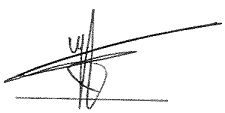

فضيلة جارجوري
عضو مجلس المراجعين الخارجيين التابع للكوميسا
القائم بأعمال رئيس ديوان المحاسبة
لجمهورية تونس

إدوارد اكول
عضو مجلس المراجعين الخارجيين التابع للكوميسا
المراجع العام (أوغندا)
التاريخ:٤ يوليو ٢٠٢٥

راكوندرامهامينا جين دي ديو
عضو مجلس المراجعين الخارجيين التابع للكوميسا
(رئيس ديوان المحاسبة في مدغشقر)
التاريخ :٤ يوليو ٢٠٢٥

الأمانة العامة للكوميسا

قائمة المركز المالي

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بدولار الكوميسا

	الملاحظة	٢٠٢٤	٢٠٢٣
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	٥و٦	**٢٦,٣٩٣,١٥٣**	٢٧,٣١٨,٥٢١
الاستثمار في الأسهم	٧	**٣,١٢٤,٤٩٥**	٣,٠٦١,٣٠٩
خطة اعادة دفع الاشتراكات المستحقة من الدول الاعضاء	٨(أ)	**١٢,٠٢٤,٥٠١**	٩,٦٠١,٨٢١
إجمالي الاصول غير المتداولة		**٤١,٥٤٢,١٥٠**	٣٩,٩٨١,٦٥١
الأصول المتداولة			
الاشتراكات المستحقة من الدول الاعضاء	٨(ب)	**١٠,١٣١,٤٤٧**	٩,٧٩١,٨٩٥
المبالغ المستحقة من كيانات اخري في الكوميسا	٩(أ)	**٨٣٥,٦٨٧**	٥١٤,٣٢٦
النفقات العامة المستحقة للمنح	٩(ب)	**٣٤٣,٤٢٦**	١,٥٣٧,٩٣٠
المبالغ المستحقة من لدي المنظمات الإقليمية الأخرى	٩(ج)	**-**	١٩٧,٧٥٩
المستحقات الأخرى	١٠	**١,٠٨٧,٩٦٧**	٩٩٦,٥٤٧
النقد وما يعادله	١١	**٢٩,٨٤٩,٥٥٧**	٢٨,٥٣٨,٦٢٣
إجمالي: الاصول المتداولة		**٤٢,٢٤٨,٠٨٤**	٤١,٥٧٧,٠٨٠
إجمالي: الاصول		**٨٣,٧٩٠,٢٣٣**	٨١,٥٥٨,٧٣١
الأموال المتراكمة والخصوم			
الأموال المتراكمة والاحتياطيات			
صندوق الاحتياطي	١٢	**٢٠,٦٨٩,٣٣٦**	٢١,١٧٥,٥٣١
صندوق قروض الموظفين المتجدد	١٣	**١٨٠,٣٩٣**	١٣٦,٩٩٧
الأموال المتراكمة	٢٣	**٣٨,٥٦٧,٧٤٢**	٣٥,٣٧٥,٨٢٤
احتياطي إعادة التقييم	٢٣	**١٦,٠٣١,٤٧٥**	١٦,٥٥٧,٦٤٩
إجمالي: الأموال المتراكمة والاحتياطيات		**٧٥,٤٦٨,٩٤٦**	٧٣,٢٤٦,٠٠٢

الخصوم غير المتداولة			
المنح الرأسمالية	١٤	**٤٣٤,٦٨٦**	٦٠٦,٣٠٦
الأموال من المنح المغلقة	٩(و)	**٤٤١,٧٨٢**	٣١٧,٤٦١
الدخل المؤجل	٢٢	**٢,٦٢٣,٠٤٢**	٢,١٢٨,٨١٨
إجمالي: الخصوم غير المتداولة		**٣,٤٩٩,٥١٠**	٣,٠٥٢,٥٨٥
الخصوم المتداولة			
مستحقات تجارية	١٥	**٣٤١,٢٦١**	٦٨٣,٥٥٢
مبالغ مستحقة من لدي كيانات الكوميسا	٩(د)	**٢٠٩,٧٣٧**	١٣٤,٧١٢
دائنون موثوق بهم	٩(هـ)	**٣,٠٥٦,٦٠٣**	٢,٩٤٥,٧٩٣
فوائد ما بعد الخدمة	١٦	**٤٠**	٢٠,٤٧٤
المستحقات والمخصصات	١٧	**١,٢١٤,١٣٦**	١,٤٧٥,٦١٣
إجمالي: الخصوم المتداولة		**٤,٨٢١,٧٧٧**	٥,٢٦٠,١٤٤
إجمالي: الخصوم		**٨,٣٢١,٢٨٧**	٨,٣١٢,٧٢٨
أجمالي: الأموال المتراكمة والخصوم		**٨٣,٧٩٠,٢٣٣**	٨١,٥٥٨,٧٣١

تمت الموافقة على هذه القوائم المالية لأمانة الكوميسا لعام ٢٠٢٤ من الأمين العام في ٤ يوليو ٢٠٢٥، وتم التوقيع عليها من:

تشيليشي مبوندو كابويبوي
الأمين العام

د. ديف هامان
الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية

أوليريا أولونغا
مدير إدارة الموازنة والمالية

الأمانة العامة للكوميسا

قائمة الإيرادات والنفقات والإيرادات الشاملة الأخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بدولار الكوميسا

	الملاحظة	٢٠٢٤	٢٠٢٣
الدخل			
مساهمات الدول الاعضاء	٨(ب)	**١٢,٥١١,٦٢٤**	١٢,٥١١,٦٢٦
مساهمات الدول الأعضاء الأخرى	٨(ج)	**٣,٧٥٣,٣٨٣**	٢,٩٧٦,٩٣٣
مساهمات النفقات العامة للمنح	١٨(أ)	**٣٧٠,٩٣٩**	١,٤٩٤,٨٥٣
إيرادات اخري	١٨(ب)	**٩٤٩,٥٨٠**	١,٠١١,٢٩٥
إجمالي الدخل		**١٧,٥٨٥,٥٢٦**	١٧,٩٩٤,٧٠٨
النفقات حسب التوظيف			
الإدارة التنفيذية–زيادة كبيرة		**(١,٩٨٤,٢٨٤)**	(١,٥٣٦,٧٠٥)
الموارد البشرية والشئون الادارية		**(٢,٥٦٥,٠٩٠)**	(٢,٧٦٩,٢٢٥)
الموازنة والمالية		**(١,٣٠٠,٠٦٤)**	(٩٢٧,١٦٧)
التجارة والجمارك		**(٦٨٠,١٠٤)**	(٧٣٨,١٨٩)
البني التحتية واللوجستيات		**(٤٤٦,٨١٢)**	(٥٠٤,٢٧٢)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية		**(٧٧٤,٠٤٤)**	(٤٨٩,٠٩٩)
الشئون القانونية والمؤسسية		**(٣٩٢,٣٢٠)**	(٣٦٣,٨٣٤)
مسائل النوع والشئون الاجتماعية		**(٤٠١,٨٨٤)**	(٣٦٤,٢٠٨)
تكنولوجيا المعلومات		**(١,١١٠,٣١٥)**	(١,٢١٨,٧٥٥)
المراجعة الداخلية		**(٤٦٧,٤١٥)**	(٣٩٠,٦٣٥)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي		**(٢٤٤,٤٨٦)**	(٢٢٩,٨٦٣)
التخطيط الاستراتيجي		**(١٤٤,٣٧٣)**	(١٩٩,٩٧٥)
العلاقات العامة		**(٣٣٣,٣٦٠)**	(٣٤٠,٩٢٣)
مركز الموارد		**(١٦٨,١٣٥)**	(١٥٥,٥٧٦)
وحدة العقارات		**(٥٥٢,٠٣٥)**	(٣٦٧,٤٠٨)
مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسيل		**(٣٣٧,٢٣٣)**	(٣٣٧,٩٦٥)
وحدة الإحصاءات		**(٢٩٢,٣٤٢)**	(٥٠,٦٩١)
الحوكمة والسلم والامن		**(٤٤٥,٧٩٢)**	(٧٣٦,٦٢٥)

الرصد والتقييم		**(١٤٥,٥٣٤)**	–
إطار عمل المراجعة الخارجية		**(١٧٠,٠٠٠)**	(١٧٠,٠٠٠)
نفقات الديون المتعسرة		**(٢٦٤,٦٢٧)**	(٢٦٠,٠٢٦) *
انخفاض قيمة الاصول	٢٠(ب)	**٢,٦١٩,٣٧٨**	(٣,٠٨٨,٠٢٠) **
إهلاك الممتلكات والمعدات	٥	**(١,٢٧٣,٥٠٥)**	(٧٩٦,٤٤٨)
إجمالي النفقات: الممولة من الدول الاعضاء	١٩(أ)	**(١١,٨٧٤,٣٧٥)**	(١٦,٠٣٥,٦٠٨)
الايرادات من التمويل	٢٠	**٧٤٩,٦٤١**	٥٠٣,٦١٧
تكاليف التمويل	٢١	**(٧٤,٠١٣)**	(١٠١,٥٥٧)
		٦٧٥,٦٢٧	٤٠٢,٠٦٠
فائض التشغيل		**٣,٣٨٦,٧٧٨**	٢,٣٦١,١٥٩
الايرادات الشاملة الأخرى			
العناصر التي سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة			
الزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات	١٨(ج)	**٢٧,٩٧٢**	–
		٦,٤١٤,٧٥٠	٢,٣٦١,١٧٩
العناصر التي لا يتم تصنيفها لاحقا الي الربح أو الخسارة			
إطفاء تكاليف الاصول المعاد تقييمها	١٨(ج)	**٥٣١,٧٥٧**	٦٤٥,٦٦٠
استرداد رسوم التقاضي		**-**	١٧٥,٥٢٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**٦,٩٤٦,٥٠٧**	٣,١٨٢,٣٤١

الأمانة العامة- للكوميسا

قائمة التغيرات في الأموال المتراكمة

للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بدولارالكوميسا

	الأموال الاحتياطية	صندوق قروض العاملين الدوار	الأموال المتراكمة	احتياطي اعادة التقييم	الجملة
حتى يناير ٢٠٢٣	١٩,١٢٢,٢٣٧	١٣١,٦٠٩	٣٧,٤٨٠,٣٥٧	١٧,٠٩٣,١٩٩	٧٣,٨٢٧,٤٠٣
فائض السنة	–	–	٣,١٨٢,٣٤١	–	٣,١٨٢,٣٤١
التحويل إلى صندوق الاحتياطي	(١,١٢٧,٢٧١)	–	١,١٢٧,٢٧١	–	–
الإستلام في صندوق الاحتياطي	٦,٤١٠,٧٤٥	–	(٦,٤١٠,٧٤٥)	–	–
السحب الخاص بالميزانية العادية	(٢,٩٧٦,٩٣٣)	–	–	–	(٢,٩٧٦,٩٣٣)
السحوبات الخاصة بمؤسسات الكوميسا	(٢٥٣,٢٤٨)	–	–	–	(٢٥٣,٢٤٨)
التحويل من الصندوق الدوار	–	(١٢٠,٧٣٢)	١٢٠,٧٣٢	–	–
الإستلام في الصندوق الدوار	–	١٢٢,٤٤٧	(١٢٢,٤٤٧)	–	–
الفوائد(interest) المستلمة	–	٣,٦٧٣	–	–	٣,٦٧٣
إهلاك المنح الرأسمالية	–	–	١٩,١٤١		١٤١ ,١٩
استهلاك احتياطي اعادة التقييم	–	–	–	(٥٣٥,٥٥٠)	(٥٣٥,٥٥٠)
تعديل السنة السابقة	–	–	(٢٠,٨٢٥)	–	(٢٠,٨٢٥)
الحساب حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢١,١٧٥,٥٣١**	**١٣٦,٩٧٧**	**٣٥,٣٧٥,٨٢٤**	**١٦,٥٥٧,٦٤٩**	**٧٣,٢٤٦,٠٠٢**
الحساب كما في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢١,١٧٥,٥٣١**	**١٣٦,٩٧٧**	**٣٥,٣٧٥,٨٢٤**	**١٦,٥٥٧,٦٤٩**	**٧٣,٢٤٦,٠٠٢**
فائض السنة	–	–	٦,٩٤٦,٥٠٧	–	٦,٩٤٦,٥٠٧
الاستلام في صندوق الاحتياطي	٧,١٧٩,٤٤٣	–	(٧,١٧٩,٤٤٣)	–	–
التحويل من صندوق الاحتياطي	(٣,٤٦٨,٢١٩)	–	٣,٤٦٨,٢١٩	–	–
السحوبات الخاصة بالميزانية العادية	(٣,٢٨٦,٨٧٦)	–	–	–	(٣,٢٨٦,٨٧٦)
السحوبات الخاصة بمؤسسات الكوميسا	(٤٤٣,٨٧٠)	–	–	–	(٤٤٣,٨٧٠)
السحوبات الخاصة بالأمانة- تعديلات تكاليف المعيشة	(٤٦٦,٥٠٧)	–	–	–	(٤٦٦,٥٠٧)
الاستلام في صندوق العاملين الدوار	–	١٣٩,٤٦٧	(١٣٩,٤٦٧)	–	–
التحويل من صندوق العاملين الدوار		(١٠٠,٢٠٠)	١٠٠,٢٠٠	–	–
الفوائد المستلمة		٤,١٢٩	–	–	٤,١٢٩
الرسوم البنكية	(١٦٥)	–	–	–	(١٦٥)
إهلاك احتياطي اعادة التقييم	–	–	–	(٥٢٦,١٧٤)	(٥٢٦,١٧٤)
تعديل السنة السابقة	–	–	(٤,١٠٠)	–	(٤,١٠٠)
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٠,٦٨٩,٣٣٦**	**١٨٠,٣٩٣**	**٣٨,٥٦٧,٧٤٢**	**١٦,٠٣١,٤٧٥**	**٧٥,٤٦٨,٩٤٦**

الأمانة العامة للكوميسا

قائمة التدفقات النقدية

للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بدولارالكوميسا

	الملاحظة	٢٠٢٤	٢٠٢٣
فائض السنة		**٦,٩٤٦,٥٠٧**	٣,١٨٢,٣٤١
التعديلات لكل من:			
الاهلاك	٥	**١,٢٧٣,٥٠٥**	٧٩٦,٤٤٨
-حركة الاصول الثابتة		**(٦,٧٢٠)**	(٥٣٤,٥٣٤)
-ايرادات أرباح الاسهم	١٨(ب)	**(٤,٣٥٧)**	(٣٥,١٦٢)
-ايرادات التمويل	٢٠	**(٧٤٩,٦٤١)**	(٥٠٣,٦١٧)
-الحركة في صندوق الاحتياطي	٢٣	**(٤,٧٢٣,٥٦٣)**	(٣,٧٦٣,٧٤٣)
		٢,٧٣٥,٧٣٢	(٨٥٨,٢٦٧)
التغيرات في:			
-مستحقات اشتراكات الدول الاعضاء	٨(ب)	**(٢,٧٦٢,٢٣٣)**	٢,٣٧٩,١٧٥
-الاستثمار في الاسهم	٧	**(٦٣,١٨٦)**	(١٤٣,٣٥١)
-المبالغ المستحقة من لدي كيانات الكوميسا الأخرى	٩(أ)	**(٣٢١,٣٦١)**	(١٥٣,٠٥٩)
-النفقات العامة المستحقة للمنح	٩(ب)	**١,١٩٤,٥٠٤**	(٨٦٥,٩٦٦)
❖ المبالغ المستحقة من لدي الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى	٩(ج)	**١٩٧,٧٥٩**	١١٢,٦٠٥
-المستحقات الأخرى	١٠	**(٩١,٤٢٠)**	(٤٩,٨١٤)
-المنح الرأسمالية	١٤	**(١٧١,٦٢٠)**	١٤٦,٩١٠
-مدفوعات تجارية	١٥	**(٣٤٢,٢٩١)**	(٢٤,٨١٩)
-مدفوعات خاصة بالدول الاعضاء	٨(د)	**-**	(٥٢١,٦٩٠)
-مبالغ مستحقة لكيانات اخري في الكوميسا	٩(د)	**٧٥,٠٢٥**	(٤٤٦,٢٠٩)
-دائنين الثقة	٩(هـ)	**١١٠,٨١٠**	٣٥,١٨٣
❖ الأموال من المشاريع المغلقة	٩(و)	**١٢٤,٣٢١**	٣١٧,٤٦١
-فوائد ما بعد الخدمة	١٦	**(٢٠,٤٣٤)**	١٧,٢٧١
-الايرادات المؤجلة	٢٢	**٤٩٤,٢٢٤**	٢,١٢٨,٨١٨

-المستحقات التراكمية والمخصصات	١٧	(٢٦١,٤٧٧)	(١٩٨,٩٩٦)
		٨٩٨,٣٥٣	١,٨٧٥,٢٥٠
❖ **الفائدة المستلمة**	٢٠	٧٤٩,٦٤١	٥٠٣,٦١٧
صافي النقد المستخدم في ومن الانشطة التشغيلية		١,٦٤٧,٩٩٤	٢,٣٧٨,٨٦٧
-التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
-أرباح الاسهم المستلمة	١٨(ب)	٤,٣٥٧	٣٥,١٦٢
-ايرادات التخلص من المعدات		-	٥٧,٩٤١
-الاستحواذ على الممتلكات والمعدات	٥	(٣٤١,٤١٨)	(٢٨٢,٤٧٢)
-صافي التدفقات النقدية في الانشطة الاستثمارية		(٣٣٧,٠٦١)	(١٨٩,٣٦٩)
صافي (النقصان)/الزيادة في النقد وما يعادله		١,٣١٠,٩٣٤	٢,١٨٩,٤٩٩
النقد وما يعادله في بداية العام	١١	٢٨,٥٣٨,٦٢٣	٢٦,٣٤٩,١٢٤
النقد وما يعادله في نهاية العام	١١	٢٩,٨٤٩,٥٥٧	٢٨,٥٣٨,٦٢٣

الأمانة العامة للكوميسا

ملاحظات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
معلومات داعمة لبيان الأداء المالي
المبالغ بدولار الكوميسا

النفقات حسب مركز التكلفة - لسنة ٢٠٢٤

النفقات	ميزانية ٢٠٢٤	إعادة تخصيص الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٤	الميزانية المراجعة لعام ٢٠٢٤	الارقام الفعلية لميزانية ٢٠٢٤	استخدام ميزانية ٢٠٢٤	الارقام الفعلية لميزانية ٢٠٢٣
الادارة التنفيذية	٢,٠٢٨,٤٤٠	١٤٧,٧٥٠	٢,١٧٦,١٩٠	(١,٩٨٤,٢٨٤)	٪٩١	(١,٥٣٦,٧٠٥)
الموارد البشرية والشئون الادارية	٣,٤٦٩,١١٧	(١٥٤,٦٥٠)	٣,٣١٤,٤٦٧	(٢,٥٦٥,٠٩٠)	٪٧٧	(٢,٧٦٩,٢٢٥)
الموازنة والمالية	١,١٣٩,٧٦٧	٣٥٢,٠٤٢	١,٤٩١,٨٠٩	(١,٣٠٠,٠٦٤)	٪٨٧	(٩٢٧,١٦٧)
التجارة والجمارك	٩٩٠,٣٥٤	(١٥,٠٠٠)	٩٧٥,٣٥٤	(٦٨٠,١٠٤)	٪٧٠	(٧٣٨,١٨٩)
البني التحتية واللوجستيات	٨١٣,٢٨٠	(٩٣,٥٠٠)	٧١٩,٧٨٠	(٤٤٦,٨١٢)	٪٦٢	(٥٠٤,٢٧٢)
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية	١,٠٦٤,٢٨١	(٨٦,٨٠٠)	٩٧٧,٤٨١	(٧٧٤,٠٤٤)	٪٧٩	(٤٨٩,٠٩٩)
الشون القانونية والمؤسسية	٥٠٨,٤٧٧	(١٥,٠٠٠)	٤٩٣,٤٧٧	(٣٩٢,٣٢٠)	٪٨٠	(٣٦٣,٨٣٤)
مسائل النوع والشئون الاجتماعية	٦٤٦,٦٠٧	(٦٢,٨٥٠)	٥٨٣,٧٥٧	(٤٠١,٨٨٤)	٪٦٩	(٣٦٤,٢٠٨)
تكنولوجيا المعلومات	١,٦٢٥,٩١٤	(٥٥,٠٠٠)	١,٥٧٠,٩١٤	(١,١١٠,٣١٥)	٪٧١	(١,٢١٨,٧٥٥)
المراجعة الداخلية	٥٠٤,٤٩٥	(١٧,٠٦٨)	٤٨٧,٤٢٨	(٤٦٧,٤١٥)	٪٩٦	(٣٩٠,٦٣٥)
تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٢٨٦,٩١٠	(٤,٠٠٠)	٢٨٢,٩١٠	(٢٤٤,٤٨٦)	٪٨٦	(٢٢٩,٨٦٣)
التخطيط الاستراتيجي	١٨٥,٢٣٤	(١,٢٠٠)	١٨٤,٠٣٤	(١٤٤,٣٧٣)	٪٧٨	(١٩٩,٩٧٥)
الاتصال والتواصل والعلاقات العامة	٤٠٨,١٣٠	(٨,٠٧٤)	٤٠٠,٠٥٦	(٣٣٣,٣٦٠)	٪٨٣	(٣٤٠,٩٢٣)

مركز الموارد	٢٠٢,٣٦٥	٧٠٠	٢٠٣,٠٦٥	(١٦٨,١٣٥)	٪٨٣	(١٥٥,٥٧٦)
وحدة العقارات	٦٧٢,٣٩٥	٨٥,٠٠٠	٧٥٧,٣٩٥	(٥٥٢,٠٣٥)	٪٧٣	(٣٦٧,٤٠٨)
مكتب الكوميسا للاتصال في بروكسيل	٤٣١,٥٨٥	٣,٢٠٠	٤٣٤,٧٨٥	(٣٣٧,٢٣٣)	٪٧٨	(٣٣٧,٩٦٥)
وحدة الإحصاءات	٤٣٦,٧٩٤	(١٣,٠٠٠)	٤٢٣,٧٩٤	(٢٩٢,٣٤٢)	٪٦٩	(٥٠,٦٩١)
الحوكمة والسلم والامن	٧٠١,١٨٧	(٨٧,٢٠٠)	٦١٣,٩٨٧	(٤٤٥,٧٩٢)	٪٧٣	(٧٣٦,٦٢٥)
الرصد والتقييم	٢٠٤,٦٧٤	(٣٥٠)	٢٠٤,٢٧٤	(١٤٥,٥٣٤)	٪٧١	-
إطار عمل المراجعة الخارجية	١٧٠,٠٠٠	-	١٧٠,٠٠٠	(١٧٠,٠٠٠)	٪١٠٠	(١٧٠,٠٠٠)
نفقات الديون المتعسرة	-	-	-	(٢٦٤,٦٢٧)	٪١٠٠	(٢٦٠,٠٢٦)
انخفاض قيمة الاصول	-	-	-	٢,٦١٩,٣٧٨	-	(٣,٠٨٨,٠٢٠)
الإهلاك	-	-	-	(١,٢٧٣,٥٠٥)	٪١٠٠	(٧٩٦,٤٤٨)
اجمالي النفقات	١٦,٤٩٠,٠٠٧	(٢٥,٠٠٠)	١٦,٤٦٥,٠٠٧	(١١,٨٧٤,٣٧٥)	٪٨٨	(١٦,٠٣٥,٦٠٨)
إضافة: تكلفة التمويل	١٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠	(٧٤,٠١٣)	-	(١٠١,٥٥٧)
	١٦,٥٩٠,٠٠٧	(٢٥,٠٠٠)	١٦,٥٦٥,٠٠٧	(١١,٩٤٨,٣٨٨)	٪٨٨	(١٦,١٣٧,١٦٥)
ميزانية رأس المال	٢٧٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠			
إجمالي الميزانية	١٦,٨٦٥,٠٠٧	-	١٦,٨٦٥,٠٠٧			

COMESA SECRETARIAT
COMESA Center
Ben Bella Road
P.O. Box 30051
Lusaka Zambia

+260 211 229 725

www.comesa.int

info@comesa.int

facebook.com/ComesaSecretariat/

@comesa⊠HQ

Comesasecretariat

@comesasecretariat5989